

اصول المحاسبة المالية

الجزء الاول

أ.د. وليد ناجي الحيايلى

رئيس الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك - 2007 -



The Arab Open Academy of Denmark

Brønshøjholms alle 45, 1. - 2700 Brønshøj - Denmark
0045 46369591 , 0045 32109591 , www.ao-academy.org

الأهداء

الى النبع الطيب كطيبة الارض....
الى والدي رحمة الله

من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك
- 2007 -

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٣	المقدمة

الفصل الأول

التطور التاريخي للمحاسبة

١٧	مفهوم المحاسبة وأهدافها
٢١	ظهور المحاسبة وتطورها
٢٤	فروع ومجالات المحاسبة
٣٢	تمارين الفصل الأول

الفصل الثاني

الاطار الفكري للمحاسبة

٣٥	المفاهيم والمصطلحات الرئيسية في المحاسبة
٤٧	الفروض المحاسبية الأساسية
٥٢	المبادئ المحاسبية الأساسية
٦٠	الأعراف المحاسبية
٦٦	تمارين الفصل

الفصل الثالث

مقومات النظام المحاسبي

٧١	مقدمة
٧٢	التعريف بالنظام المحاسبي

الصفحة	الموضوع
٧٩	مقومات النظام المحاسبي
٧٩	المجموعة المستندية
٨١	المجموعة الدفترية
٩٠	دليل الحسابات
٩٢	نظام الرقابة الداخلية
٩٣	المنفذون للنظام المحاسبي
٩٣	الآلات والأجهزة المساعدة
١٠٣	طرق القيد المحاسبية
١٠٥	أمثلة محلولة
١١٨	تمارين الفصل الثالث

الفصل الرابع

تسجيل العمليات المالية

١٢٣	مقدمه
١٢٣	انواع العمليات المالية
١٢٥	تسجيل العمليات التمويلية
١٢٥	رأس المال
١٢٩	المسحوبات
١٣٢	زيادة رأس المال
١٣٣	تخفيض رأس المال
١٣٥	القروض

الصفحة	الموضوع
١٤٠	تسجيل العمليات رأسمالية
١٤٤	اندثار الأصول ديلة الأجل
١٤٦	الاستغناء عن اصول
١٥٣	الاضافات وانحسينات الرأسمالية
١٥٦	تسجيل الامليات الايرادية
١٥٦	تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات
١٦٨	تسجيل العمليات المتعلقة بالمبيعات
١٧٤	الخصم
١٨٠	تسجيل العمليات المتعلقة بالمصروفات الإدارية والعمومية
١٩٦	تارين الفصل الرابع

الفصل الخامس

التبويب والتصنيف

٢٠٥	مقدمه
٢٠٥	ترحيل القيود المحاسبية
٢٠٧	ترصيد الحسابات
٢١٠	انواع الحسابات
٢١٢	تارين الفصل الخامس

الفصل السادس الاوراق التجارية

٢١٩	مقدمه
٢٢٠	الكمبيالة
٢٢٠	السند الأذني
٢٢١	المعاملات المحاسبية لأوراق القبض
٢٢١	الاحتفاظ بأوراق القبض وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق
٢٢٧	ارسال اوراق القبض الى البنك للتحصيل
٢٣١	خصم أوراق القبض
٢٣٥	تظهير اوراق القبض
٢٤١	المعاملات المحاسبية لأوراق الدفع
٢٤٨	تطبيق على الأوراق التجارية
٢٥٢	تمارين الفصل السادس

الفصل السابع ميزان المراجعة

٢٥٧	المقدمه
٢٥٨	انواع ميزان المراجعة
٢٦٠	مثال محلول
٢٧٨	تمارين الفصل السابع

الفصل الثامن

الحسابات الختامية والميزانية

٢٨٣	المقدمه
٢٨٦	الحسابات الختامية
٢٨٩	حساب المتاجره
٢٨٩	قيود الاقفال بحساب المتاجرة
٢٩١	قيد اثبات بضاعة آخر المده
٢٩٢	تصوير حساب المتاجرة
٢٩٦	حساب الارباح والخسائر
٢٩٨	قيود الاقفال بحساب الارباح والخسائر
٣٠٠	تصوير حساب الارباح والخسائر
٣٠١	قائمة الدخل
٣٠٤	الميزانية (قائمة المركز المالي)
٣١٣	مثال محلول
٣٢٥	تمارين الفصل الثامن
٣٣٥	المراجع العربية
٢٣٦	المراجع الأجنبية



المقدمة

التربية والتعليم بوسائلها ورجاها تشير إلى أن الكتاب أحد أهم أدوات المعرفة. متى كان متميزاً بوضوح الحقائق وسهولة فهمها ، على الرغم من عمق الفكرة، وبأن يكون سلس الأسلوب وشمولياً في عرضه للمادة وفي تناول جوانبها المختلفة .

تعتبر المواد الأساسية الركيزة التي ينطلق منها الطالب نحو المواد التخصصية ، لذلك تشير معظم الدراسات الأكاديمية التي عيّنت بالتدريس المحاسبي إلى جملة خصائص لا بد من توفرها في تدريس هذه المواد ، ولعلنا لا نجانب الصواب حينما نحدد خاصيتين جوهريتين هما : المرجع العلمي ، والأستاذ الجامعي .

حيث متى ما توفر المرجع العلمي السلس والشمولي ، والأستاذ ذو الخبرة العملية والكفاءة العلمية في توضيح الفكرة وإيصالها . يستطيع الطالب مواصلة مشواره في التخصص الذي اختاره.

ومن فهمنا للحقائق السالفة جاهدنا ان يكون الكتاب الذي بين يديك أيها القارئ الكريم ، وبجزئه منسجماً بما نؤمن من حقائق تربوية وتعليمية .

هذا الجزء يشمل على ثمانية فصول تشكل مفردات مادة مبادئ المحاسبة الأولى التي تدرس في الكليات والمعاهد المختصة في معظم الجامعات العربية حسب النظام

الفصلي . وقد عززنا كل فصل بمجموعة من الأمثلة والتمارين المحلولة بالإضافة إلى مجموعة من التمارين في نهاية كل فصل لتعين الطالب على تحقيق الغاية التي نؤمن بها .
وسوف يجد القارئ ان الجزء الثاني من هذا الكتاب مكماً للمسار الذي رسمناه مستندياً إلى ما نملك من خبرة في مجال التعليم والتأليف .

ويتقدم المؤلفان بالشكر والتقدير للزميل الفاضل الدكتور عبد الإله نعمه جعفر ، أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة الزرقاء الأهلية . للملاحظات المكتوبة والقيمة التي قدمها على مسودة الكتاب وخصوصاً الفصول الأولى منه ، والتي ساهمت بدون شك من رفع السوية العلمية له .

ونسأل الله التوفيق والسداد

المؤلف

الفصل الأول

التطور التاريخي للمحاسبة



التطور التاريخي للمحاسبة

أولا : مفهوم المحاسبة وأهدافها :

المحاسبة ، هي أحد العلوم الاجتماعية ، التي تهتم بالإدارة المالية للنشاط الاقتصادي والرقابة عليه ، في المنشآت الاقتصادية ، على اختلاف أنواعها ، وكذلك في مجالات النشاط الإنساني الأخرى .

وتنحصر الوظيفة الأساسية للمحاسبة **Accounting** في تسجيل العمليات المالية ، في صورة نقدية (والتي تحصل بين المنشأة والغير ، أو تلك التي تحصل داخل المنشأة نفسها) بالدفاتر والسجلات ، ثم تبويب تلك العمليات وتلخيصها ، بهدف إعداد التقارير الدورية وغير الدورية ، عن نتائج النشاط ، لتقديمها إلى الإدارة العليا ، أو غيرها من المستويات الإدارية - سواء في داخل المنشأة أو خارجها - لمساعدتها على إدارة النشاط في المستقبل ، واتخاذ العديد من القرارات الخاصة بتوجيه الموارد نحو استخدامات المطلوبة لها .

وبذلك نجد أن المحاسبة تعبر عن عملية تحديد وقياس النشاط الاقتصادي ، سواء على مستوى المنشأة الواحدة ، أو على المستوى القومي ، بما يتيح توصيل أفضل المعلومات الاقتصادية لمستخدميها في مجال اتخاذ القرارات ، وهي بذلك تعبر عن فن يتطلب من المحاسب ، للقيام به ، تقديرا شخصيا سليما ، و نفاذ بصيره ، وموهبة تتطور من خلال الدراسة المتواصلة والممارسة العملية ، في مواقع العمل المختلفة .

والمحاسبة ، كعلم اجتماعي ، تقوم على مجموعة من المبادئ والفروض والسياسات ، نشأت وتطورت نتيجة لجهود العديد من الهيئات الأكاديمية والمنظمات

المهنية ، عبر مراحل التطور الاقتصادي والصناعي ، الذي ساد العالم ، منذ قيام الثورة الصناعية ، حتى يومنا هذا .

ونتيجة لهذا التطور ، فقد تطور مفهوم المحاسبة ، بحسب تطور الحاجة إليها ، من كونها فن تسجيل العمليات المالية التي تحصل في المنشأة لأغراض المتابعة والرقابة ، إلى كون المحاسبة أحد أفضل نظم المعلومات الإدارية التي ترشد مستخدميها لاختيار البدائل في مجال اتخاذ القرارات .

فالمحاسبة ، كما وردت في تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين لها ، عام ١٩٥٣ " هي تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث والعمليات المالية في صورة تقديم وتفسير النتائج المتعلقة بها " (١) .

ويحدد لنا التعريف السابق وظيفة المحاسبة ، على أنها أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية التي تحصل في صورة مالية ، مع ضرورة تلخيص هذه الأحداث أو العمليات المالية في أشكال أو جداول ذات دلالة معينة ، في صورة تقارير دورية أو غير دورية ترشد مستخدميها نحو اتخاذ قرارات معينة .

وقد عبرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة ، في تعريفها المحاسبة عام ١٩٦٦ عن مفهوم أكثر شمولاً من التعريف السابق ، وأكثر تركيزاً لوظائف وخصائص المحاسبة بقولها " ان المحاسبة هي وسيلة لقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لمستخدمي هذه المعلومات بأفضل مجالات التقدير الشخصي في اتخاذ القرارات " (٢) .

(1) American Institute of Certified Accounting ; Accounting Terminology , Bulletin No.1 , New York . 1953 . P.1.

(2) American Accounting Association ; Statement of Basic Accounting Theory , (A . A . A . 1966) , P.1 .

فالتعريف الأخير يهتم بتوصيف المحاسبة على أنها علم يرتبط بعملية اتخاذ القرارات بشكل مباشر ، بينما ينظر التعريف الأول للمحاسبة على أنها فن . إلا أن العديد من كتاب المحاسبة لا يميل إلى إضفاء الطابع التجريدي لمفهوم المحاسبة ، فالمحاسبة تعتبر فن إلى الحد الذي تتطلب معه تقديرا شخيصيا سليما للعديد من المتغيرات والأحداث الاقتصادية ، بالإضافة إلى المقدرة و نفاذ البصيرة التي يجب ان يتمتع بها المحاسب ، والتي تتولد من الدراسة المتواصلة ، لشقى العلوم الأخرى كالاقتصاد والإحصاء والقانون وبحوث العمليات ، وهي علم في الوقت ذاته ، في تعاملها مع قياس الأحداث الاقتصادية في صورة مالية ، تحكمها مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية ، تطورت بفعل عوامل سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية ، عبر مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي المختلفة للمجتمعات .

وفي هذا الصدد يرى أحد الكتاب " بأنه لا يمكن الفصل بين العلم والفن ، وان كل علم قد ولد من فن مقابل له ، وان القول بأن مجالا من مجالات المعرفة علم ، يجب أن لا يعني القضاء على الإبداع الفني الذي يسهم في تطوير العلم في المستقبل " (١) .

وتأسيسا على ذلك ، فإننا نرى ما ذهب إليه مجموعة من الباحثين في تعريفهم للمحاسبة ، على أنها علما وفنا في الوقت ذاته بقولهم بأن " المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها . وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها ، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على

(١) د. حسين القاضي ، " نظرية المحاسبة " منشورات جامعة دمشق ، ١٩٩١ ، ص ٧١ .

ارتبط ظهور وتطور المحاسبة بنشوء المجتمعات المدنية وتطور حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث اهتمت المحاسبة منذ نشأتها بقياس ثروة الأفراد والجماعات ، ومتابعة تطور هذه الثروات وتحديد العلاقة المالية بين الأفراد والمعاملات التجارية فيما بينهم. ولا شك ان هذه الوظيفة لا يمكن القيام بها دون وجود أداة متفق عليها لقياس القيمة الاقتصادية لتلك المعاملات، وتتمثل هذه الوسيلة أو الأداة بالنقود ولعل المبادئ الاقتصادية التي تضمنتها شريعة حمورابي حوالي عام ١٦٧٥ ق.م تعتبر من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد المترتبة عليها والضمانات المرتبطة بها^(١). فقد أبرزت الألواح والكتابات القديمة التي ظهرت على جدران المعابد والكهوف إن البابليين والإغريق والرومان وكذلك الفراعنة قد مارسوا المحاسبة بصورتها البدائية والتي كانت محصورة بتسجيل عمليات التبادل والمقايضة بين الأفراد وإحصاء الثروات وتجهيزات الجيوش ، وكان يقوم بتلك المهمة ما يعرفون بالكتبة الذين كانوا يقومون بتسجيل تلك العمليات على ألواح من الطين الصلصال ، والتي كانت تختم ثم تفخر لكي يمكن الاحتفاظ بها كسجلات للمحاسبة في المستقبل .

وكان تطور المحاسبة بطيئاً خلال تلك العصور حتى القرن الخامس عشر الميلادي ، حيث شهد هذا القرن بدايات لنظم محاسبية اولية في اوروبا ، تمتلست في حاجة الاقطاعي إلى معرفة ايراداته الزراعية وتكلفة الحصول على هذه الايرادات. ثم تطورت تلك الاحتياجات بانتعاش التجارة وبعض المشروعات الحرفية او الصناعية الصغيرة التي ظهرت في بعض الدويلات الابطالية المستقلة حتى عام ١٤٩٤ ، حيث

(1) A. Littleton, "Accounting to 1900", American Institute Publishing Co. Inc., 1933, P.7.

تولى احد المهتمين بشئون الهندسة والحساب ويدعى (لو كاشيلو) في جنوب ايطاليا بوضع اولى قواعد المحاسبة السليمة في كتابه الذي وضع فيه اسس القيد المزدوج المتمثل في تسجيل العمليات المالية من خلال تحديد طرفي العملية المالية ، وهما الآخذ والعاطي ، أو المدين والدائن^(١) .

ومنذ ذلك التاريخ تطورت المحاسبة ، ولم يقتصر استخدامها على المنشآت التجارية ، بل امتد إلى جميع نواحي النشاطات ، لتشمل المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وأجهزة الدولة والحسابات القومية والجمعيات والنوادي والمنظمات النقابية والتعليمية وغيرها . وقد ظهرت عدة فروع متخصصة للمحاسبة لتلبية حاجة النشاطات المتعددة . ومما ساعد على تطوير المحاسبة لاحقا .

التغيرات التي حدثت خلال الخمسمائة سنة السابقة ومنها :

- ١- قيام الثورة الصناعية في اوروبا وظهور نظام الانتاج الكبير .
- ٢- النمو المتزايد في حجم المشروعات وتعدد الاختراعات .
- ٣- زيادة تدخل الدول في مجال الضرائب وغيرها من الأمور الاقتصادية .
- ٤- ظهور نظام المشروعات الكبيرة المتمثلة في الشركات المساهمة .
- ٥- ظهور الكثير من الأفراد والمنشآت والمنظمات المختلفة التي تحتاج إلى معلومات مالية^(٢) .

(I) Geoffrey A.Lee , " The Francis Willughby Executorship Accounts , 1672 - 1682 : An Early Double - Entry System in England , The Accounting Review , July 1981 , PP. 539-551 .

(٢) د. يونس حسن الشريف وآخرون " مبادئ المحاسبة المالية " منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي . ط ١ . ١٩٩٠ . ص ١٠ .

ونتيجة للتطور السابق ، فقد تطورت المبادئ والمفاهيم والقواعد المحاسبية لمواكبة هذا التطور ، أعقب ذلك استخدام الحاسبات الالكترونية ، في تشغيل البيانات المحاسبية ، الأمر الذي حتم اعداد التقارير والمعلومات المحاسبية التي تتميز بالسرعة والدقة والملائمة لمستخدميها من متخذي القرارات مع اختلاف فئاتهم .

ونخلص مما تقدم ، أن المحاسبة بدأت منذ القدم . كفن يتطلب إتقانه ممارسة وتدريب مستمر لمن يرغب في احترافه ، ثم اخذ الاتجاه يتطور نحو وضع قواعد ومبادئ ومفاهيم يلتزم بها المحاسبون ، وأصبح بذلك علما تحكمه مجموعة من النظريات تعمل على تفسير الاساس العلمي للعديد من الظواهر الاقتصادية التي تظهر خلال مجريات النشاط اليومي للمنشآت على اختلاف انواعها^(١) ، وبذلك فقد اكتسبت المحاسبة كمهنة ، الاحترام والثقة لدى رجال الأعمال والمجتمع ، لدورها البارز في خدمة عملية التنمية الاقتصادية .

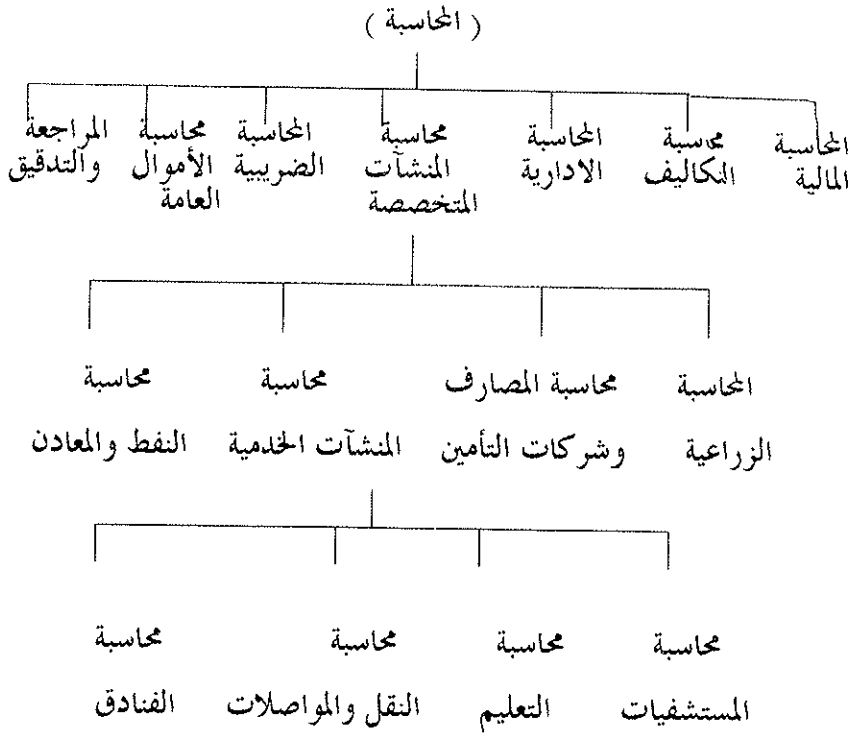
ثالثا : فروع ومجالات المحاسبة

تطورت المحاسبة بتطور الحياة الاقتصادية للوحدات الصناعية والتجارية والخدمية ، وقد تبع هذا التطور ظهور العديد من التخصصات المحاسبية ، فإلى جانب المحاسبة المالية ، والتي تعتبر المحاسبة الأم لجميع المؤسسات الصناعية كانت ام تجارية ، أو زراعية أو خدمية ، ظهرت فروع أخرى مستقلة ، وكل منها يمثل مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي لعلم المحاسبة واستخداماتها ، والتي يمكن إجمالها في الشكل التوضيحي التالي :

(١) د. محمد السيد عبد الكريم ، " مدخل في المحاسبة المالية " دار النهضة العربية ، بالقاهرة

، ١٩٨٤ . ص ١٦ .

شكل رقم (١)
فروع ومجالات المحاسبة



ويمكن ان نشير باختصار إلى مفاهيم فروع المحاسبة الرئيسية ، والتي وردت في المستوى الأول من الشكل السابق .

– المحاسبة المالية Financial Accounting

هي مجموعة القواعد والاجراءات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي تحكم طرق تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المالية الخاصة بالمنشأة في مجموعة من الدفاتر والسجلات ، بهدف الوقوف على نتائج اعمال المنشأة من ربح أو خسارة ، وتحديد مركزها المالي في نهاية فترة زمنية معينة .

– محاسبة التكاليف Cost Accounting

هي تلك المحاسبة التي تهتم بحساب عناصر تكاليف الأنشطة المختلفة في المنشأة، والمتضمنة الأجور والمواد الأولية والمصروفات الأخرى ، بهدف تحديد تكلفة وحدة النشاط المنتجة ، لأغراض الرقابة والتسعير ، وغيرها من قرارات مزاوله النشاط .

– المحاسبة الإدارية Administration Accounting

وهي من الفروع الحديثة في علم المحاسبة ، وهي تتمثل في مجموعة من المبادئ العلمية والطرق العملية التحليلية التي لها صفة الشمول والتكامل الهادفة إلى توفير المعلومات اللازمة للمستويات الإدارية والتنفيذية في المنشأة ، لترشيد القرارات وتنفيذ السياسات المرسومة .

– محاسبة المنشآت المتخصصة Specialization Accounting Firms

هي المحاسبة التي تهتم بأساليب وطرق تسجيل وتحليل العمليات المالية الخاصة بمجموعة من المنشآت ذات الأنشطة الاقتصادية المتخصصة ، كالمنشآت الزراعية أو المصرفية أو الخدمية ، وكذلك منشآت استخراج النفط والمعادن .. الخ . ولا شك ان هذه الأساليب او الطرق لا تخرج عن القواعد او الاجراءات أو المبادئ التي تحكم المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف او غيرها .

- المحاسبة الضريبية Tax Accounting

وتهتم بحساب او قياس حجم الدخل الخاضع للضريبة على اليراد ، والسذي تحققة المنشآت نتيجة قيامها بأنشطتها المختلفة . وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة الاقتصادية والضريبية السائدة في الدولة ، وبما ينسجم مع السياسة المالية وأسس توزيع الثروة في المجتمع .

- محاسبة الأموال العامة (الحكومية والقومية)

وهي مجموعة القواعد والاجراءات التي تحكم عملية تسجيل وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالوحدات الإدارية (الحكومية) ذات الطابع العام ، أي التابعة للدولة ، وتشمل أيضاً اسس اعداد التقارير المختلفة إلى الجهات المسؤولة عن رقابة وإدارة الأموال العامة كإخزانة والتخطيط ، وجهاز المتابعة .

- المراجعة والتدقيق Auditing

وهي عبارة عن مجموعة الطرق والمقاييس والاجراءات المتناسقة اللازمة للوقوف على مدى التزام المحاسبين في المنشآت المختلفة ، بالقواعد والمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، لتحقيق الكفاءة في عملية استخدام موارد واصول المنشأة ، بما يتفق واهدافها ، والتحقق من صحة التزاماتها تجاه الغير .

ولا شك ، أن المنفذين لتلك التخصصات في فروع المحاسبة ، هم المحاسبون الذين ينتشرون في شتى مواقع العمل في المؤسسات والمنظمات على اختلاف انواعها ، الانتاجية منها والخدمية ، الهادفة إلى الربح من وراء نشاطها، أو غير الهادفة اليه ، التابعة للدولة في ملكيتها ، أم تابعة لغيرها ، واضعين موضع التطبيق العملي لتلك المبادئ والفروض والمعايير المحاسبية ، التي نشأت وتطورت عبر التجارب التطبيقية والدراسات الاكاديمية للعديد من المجمعات والمعاهد المهنية والأكاديمية للمحاسبة .

وعليه ، فان المحاسبة يمكن ان تنقسم إلى فرعين رئيسيين هما :

أولاً : المحاسبة النظرية (أو البحتة) **Theoretical (or pure) Accounting**

ثانياً : المحاسبة العملية (أو التطبيقية) **Practical (or Applied) Accounting**

وينبغي التنويه هنا إلى ان تقسيم المحاسبة إلى فرعين لا يعني الفصل بينهما ، إذ ان احدهما قد نشأ في كنف الآخر ، فالواقع ان الاختيار الحقيقي لأي نظرية ، والوقوف على مدى صحتها وملائمتها للواقع ، هو في وضعها موضع التطبيق العملي ، ومن هنا جاءت النظرة التي اتفق عليها معظم كتاب المحاسبة على ان المحاسبة هي فن وعلم في آن .

فالمحاسبة ، بصفقتها فن . يتعلق بالإسلوب الذي يتم بمقتضاه ، معالجة العمليات المالية في الدفاتر ، وذلك بتسجيلها وتبويبها وتصنيفها إلى استخراج نتائجها النهائية في آخر الفترة المالية ، فهي ايضاً علماً بما تمثله من مجموعة من المبادئ والمفاهيم والقواعد التي تبحث في الحقائق المالية الاقتصادية ، التي يتضمنها النشاط الانساني بأنواعه .

- المحاسبة النظرية (أو البحتة)

وهي التي تبحث في القومات التي يقوم عليها النظام المحاسبي في المنشآت على اختلاف أنواعها ، وتمثل هذه القومات في القواعد والمعايير والإجراءات والأساليب المحاسبية التي تحكم عملية معالجة العمليات المالية واعداد البيانات المحاسبية ، بالإضافة إلى المفاهيم والنظريات المتعلقة بتقييم أصول المنشأة وخصومها ، وحساب تكاليف الإنتاج ، ومقابلة الإيرادات بالنفقات . وغيرها .

وقد تولت الجمعات والمعاهد العلمية والاكاديمية في البلدان الصناعية المتقدمة بتطوير تلك الاسس والقومات ، وقد قدمت ، ولم تنزل تقسداً ، مساهماتها العلمية

وتوصياتها الخاصة بكيفية تطبيق تلك المبادئ والاسس والنظريات ، في مواقع العمل المختلفة ، من خلال ما تصدره من بحوث علمية ونشرات دورية وتوصيات توضح اسس التطبيق العملي للمحاسبة .

ومن أهم هذه الجمععات والهيئات الدولية ما يلي :

- مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي .

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)

أنشأ هذا المعهد في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، ويضم في عضويته جميع المحاسبين القانونيين الذين يمارسون مهنة المحاسبة والمراجعة في أمريكا . وعن هذا المعهد تصدر مجلة المحاسبة المعروفة باسم **Journal of Accountancy** . وفي عام ١٩٣٠ ، انبثق عن هذا المعهد لجنة الإجراءات المحاسبية التي قدمت العديد من التوصيات الخاصة بأسلوب ممارسة مهنة المحاسبة وفق المبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة او المتعارف عليها . ثم تغيرت هذه اللجنة إلى ما يعرف الآن بمجلس المبادئ المحاسبية .

- مجمع المحاسبين الأمريكي

American Accountants Association (A . A . A)

وهي منظمة أكاديمية أسسها مجموعة أساتذة الجامعة الأمريكيين علم ١٩١٨ ، وقد شمل نشاطها القيام بالبحوث العلمية الهادفة إلى تطوير نظرية المحاسبة ، وطرق تدريسها في الجامعات والمعاهد العلمية ، وأصدرت في هذا الشأن العديد من المؤلفات والبحوث والنشرات التي تبحث في المحاسبة ، بالإضافة إلى إصدارها للمجلة العلمية المعروفة بمجلة المحاسبة . **The Accounting Review** .

– معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز

وهو من أهم المعاهد العلمية للمحاسبة في إنجلترا . والذي اقترن نشاطه الربط بين الجانب العلمي والتطبيقي لعلم المحاسبة ، وذلك من خلال الكتب والبحوث والدراسات التي صدرت ولم تنزل عن هذا المعهد . وهو من المعاهد العالمية المشهورة ، التي اغنت الفكر المحاسبي بالكثير من المساهمات والتوصيات العلمية التي ساهمت في تطوير مهنة المحاسبة .

– لجنة قواعد المحاسبة الدولية

تأسست هذه اللجنة عام ١٩٧٣ بناء على اتفاق بين المعاهد المهنية للمحاسبة في العديد من بلدان العالم الصناعية ، وتقوم بأعمالها عن طريق مجلس مكون من ثلاث عشرة دولة وأربع مؤسسات لها اهتمام بموضوع التقارير المالية . ومن أهداف هذه اللجنة الاهتمام بالاصول والقواعد المحاسبية الواجب التقيد بها ، في عرض البيانات المالية على مستوى العالم . وكذلك تعمل على تحسين وتنسيق الأنظمة والقواعد والاجراءات المحاسبية الخاصة بعرض البيانات المالية . وقد اصدرت هذه اللجنة حتى الآن (٤٠) قاعدة تتعلق بشئى نواحي المحاسبة . واوصت جميع المحاسبين في العالم بضرورة الالتزام بهذه القواعد لكي تتحسن نوعية البيانات المالية وتزيد امكانية المقارنة، وبذلك تزداد الثقة والاستفادة من هذه البيانات في كافة أنحاء العالم^(١).

(١) "قواعد المحاسبة الدولية" لجنة قواعد المحاسبة الدولية ، تعريب د. عصام مرعي ، مطابع رغدان ، الرياض ، ١٩٨٩ ، ص ١٣ .

– اتحاد المحاسبين الدولي

تأسس هذا المعهد عام ١٩٦٣ ، نتيجة اتفاقية عقدت بين ٣٦ منظمة محاسبية في ٤٩ دولة ، والهدف العام لهذا الاتحاد هو دعم وتطوير المهنة في اطار قواعد متناسقة ، وذلك باصدار ادلة التدقيق المتعارف عليها ، وشكل ومحتوى تقارير التدقيق ، بقصد توحيد وربط الممارسات المهنية في كافة انحاء العالم^(١).

– المحاسبة العملية (أو التطبيقية)

تبحث في تطبيق المفاهيم والمبادئ والنظريات والفروض والسياسات التي وضعتها واوصت بها ، المنظمات والمعاهد الأكاديمية والمهنية للمحاسبة والتي يقوم بها المحاسبون في شتى مواقع العمل ، باستخلاص ما هو مناسب او ملائم لظروف العمل في حدود تلك المبادئ والنظريات ، والتي بموجبها يتم حصر وتسجيل العمليات المالية وتبويبها لكل فرع من فروع النشاط سواء كان نشاطا فرديا او عاما ، وعرض النتائج النهائية للنشاط على شكل بيانات أو معلومات محاسبية ، تتميز بالدقة والسرعة والملائمة ، بما يتناسب وحاجة الأطراف المختلفة اليها في اتخاذ القرارات ، وتطوير مجالات النشاط اليومي بأنواعه .

(١) " أدلة التدقيق الدولية " ، اتحاد المحاسبين الدولي ، تعريب الدكتور عصام مرعي ، مطابع

رغدان ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ١٧ .

تمارين الفصل الأول

- ١- حدد الوظائف الأساسية للمحاسبة ، وبين كيفية التعبير عنها محاسبيا .
- ٢- يرى بعض الكتاب بأنه لا يمكن الفصل بين العلم والفن . ناقش هذه العبارة .
- ٣- ما هي الأهداف الرئيسية لوظائف المحاسبة . حددها ، ثم ناقشها بالتفصيل .
- ٤- ما هو انعكاس نشوء المجتمعات المدنية على تطور المحاسبة .
- ٥- بين معاني المصطلحات التالية :
 - المحاسبة المالية
 - محاسبة التكاليف
 - المحاسبة الإدارية
 - محاسبة الأموال العامة
 - المراجعة والتدقيق
- ٦- اشرح كل من المحاسبة النظرية والمحاسبة العملية ، وما هو الفرق بينهما .
- ٧- تكلم عن مساهمة الجمعيات والمعاهد العلمية والأكاديمية في البلدان الصناعية المتقدمة في تطوير المحاسبة .
- ٨- اختر تعريفا واحدا للمحاسبة ثم ناقشه .
- ٩- اكتب مقالة لا تتعدى عشرة سطور عن المحاسبة .
- ١٠- ما هي الأسباب الرئيسية التي حدثت تاريخيا التي ادت إلى تطوير المحاسبة .



الفصل الثاني
الاطار النظري للمحاسبة

الفصل الثاني الإطار الفكري للمحاسبة

أولاً: المفاهيم والمصطلحات الرئيسية في المحاسبة

Transaction العملية المالية

هي عملية تبادل السلع والخدمات ذات المنفعة بين طرفين هما المنشأة والغير ، أو قد تتم العملية المالية داخل المنشأة نفسها ، وغالباً ما تكون وسيلة التبادل هذه هي النقود . والتي بواسطتها يتم تسجيل قيمة العملية في الدفاتر المحاسبية ، ولا تتم العملية المالية الا بناءً على رغبة متبادلة ، أو قرار يتخذه كلا الطرفين المتعاملين .

Account الحساب

هو رمز او شكل او جدول ، يتم من خلاله التعامل دفترياً مع الشيء موضوع العملية المالية . سواء كان هذا الشيء شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو شيئاً حقيقياً ملموساً، أو وهمياً . وفي الغالب يأخذ الحساب شكل حرف T الإنجليزي. ويكتب فوقه اسم الحساب . الذي يختصر بـ حـ / ... ، كأن نقول مثلاً حـ/الخزينة ، أو حـ/البضاعة ، أو حـ/ رأس المال ... الخ .

ويظهر الحساب بشكله المنظم في دفتر خاص يضم جميع حسابات المنشأة ، يسمى بدفتر الأستاذ . وتتضمن كل صفحة من هذا الدفتر حساباً واحداً فقط ، يحتوي على كافة البيانات الخاصة بالحساب ، كما سيجري شرحه لاحقاً .

Entry

القيود المحاسبي

هو تسجيل العمليات المالية في الدفاتر والسجلات الخاصة بالمنشأة . لبيان الزيادة او النقص التي تأثر بها كل حساب من حسابات المنشأة . أو قد يؤدي القيد المحاسبي إلى نشوء حساب جديد لم يكن موجوداً في دفتر الأستاذ من قبل . ويتم تسجيل القيود في دفتر خاص بها يسمى بـ دفتر اليومية . ويتكون القيد المحاسبي من طرفين هما :

طرف مدين ... وهو المستفيد من عملية التبادل

طرف دائن ... وهو المتنازل عن السلعة او الخدمة في عملية التبادل .

وعليه ، فإن القيد المحاسبي هو عبارة عن تسجيل للمديونية والدائنية لطرفي العملية . أي تسجيل للزيادة او النقص في حسابي طرفي العملية ، حيث ترحل الزيادة إلى جيلب من احد هذين الحسابين ، في حين يرحل النقص إلى الجانب الآخر من الحساب الثاني .

الأصول Assets

هي كل ما تملكه المنشأة من حقوق وموارد ، وله قيمة نقدية ، سواءً كانت هذه الحقوق والموارد ضمن حوزتها وتداولها ، أو كانت في ذمة الغير . وتعتبر الأصول عن أوجه الاستثمارات في أموال المنشأة ، سواءً كانت في داخل المنشأة أو خارجها . والأصول اما ان تقتنى لغرض القيام بالعمليات الانتاجية أو للمساعدة على القيام بها . وفي المنشأة التجارية تمتلك الأصول ، أما لغرض القيام بعملية المتاجرة (الشراء لغرض البيع) او لغرض المساعدة على ذلك ، والأصول تتكون في العادة من نوعين :

- اصول ثابتة (طويلة الأجل) **Fixed Assets** وهي تلك الأصول التي يتم استغلالها داخل المنشأة لأكثر من فترة مالية واحدة (أي أكثر من سنة في العادة) كالألات والعقارات والأثاث . وغيرهما .

- اصول متداولة (قصيرة الأجل) **Current Assets** وهي الأصول التي يتم الحصول عليها لغرض القيام بالعملية الانتاجية ، او لغرض المتاجرة ، خلال فترة مالية واحدة (سنة واحدة فأقل في الغالب) ويقع ضمنها الأصول التي تقتنى لغرض المساعدة في القيام بالنشاط الرئيسي في المنشأة ، ومن هذا النوع من الأصول المواد الأولية الخاصة بالتصنيع او البضاعة الجاهزة لغرض البيع والتقديرية الموجودة في الخزينة ، وفي البنك ، وكذلك المدينون (عملاء المنشأة).. الخ.

الخصوم **Liabilities**

هي التزامات المنشأة تجاه الغير . أو بعبارة أخرى حقوق الغير على المنشأة وهي أيضاً ، إما أن تكون خصوم متداولة ، وهي تلك الالتزامات المستحقة الأداء للغير خلال فترة مالية واحدة (أقل من سنة) كالقروض قصيرة الأجل من الغير . أو الأوراق التجارية (الكمبيالات) المسحوبة على المنشأة ، وكذلك المشتريات الآجلة من الغير (الدائنين) .. الخ .

أما الخصوم الثابتة (أو طويلة الأجل) فهي تلك التي تستحق السداد بعد فترة طويلة ، تمتد لأكثر من سنة مالية واحدة كالقروض طويلة الأجل من الغير .

المصروفات **Expenses**

هي التدفقات المالية الخارجة من الوحدة المحاسبية والتي تؤدي إلى نقص أحد الأصول او زيادة أحد الأصول أو كلاهما معاً أو هي المبالغ التي تدفعها المنشأة لغرض تسهيل أداء أنشطتها المختلفة سواء تلك المتعلقة بالإنتاج أو الشراء أو البيع أو إدارة

العاملين بها . أو الإيجارات المدفوعة للغير ، أو مصاريف الصيانة لأصول المنشأة الثابتة .. الخ . وهي على نوعين :

- مصروفات رأسمالية **Capital Expenses** وهي المبالغ أو النفقات التي تنفقها المنشأة لغرض الحصول على السلع أو الخدمات أو الأصول ذات الاستخدامات أو المنافع طويلة الأجل . (والتي تمتد لأكثر من سنة) مثل شراء الأراضي والمباني والأثاث والسيارات ، وذلك بقصد المساعدة على أداء المنشأة لنشاطها من إنتاج أو متاجرة .. الخ . وان ما يندثر من هذه الأصول أو السلع أو الخدمات خلال السنة المالية الواحدة يسمى مصروفًا إيرادياً ، يخصم من قيمة الأصل الثابت . المثبتة في الدفاتر ويسمى هذا المصروف الإيرادي بالاندثار السنوي للأصل .

ومن الضروري القول أن الأصل الثابت لا يقتصر على مبلغ شرائه فقط، بل يشمل أيضاً على كافة النفقات الضرورية التي تم صرفها على ذلك الأصل من نقل وتأمين ورسوم تركيب وتسجيل .. حتى يصبح صالحاً للاستعمال . أي ان :

قيمة الأصل الثابت = ثمن شرائه (قيمة الفسائورة) + كافة المصاريف الضرورية والخاصة به حتى يصبح صالح للاستعمال

- مصروفات إيرادية **Revenue Exps.**

وهي المبالغ أو النفقات التي تنفقها المنشأة لغرض الحصول على السلع والخدمات ذات الاستخدامات قصيرة الأجل ، لا تتعدى الفترة المالية الواحدة . (سنة واحدة فأقل) لغرض الحصول على الإيراد السنوي الذي انفق المصروف من أجل الحصول عليه . لتحقيق الأرباح في حالة زيادة الإيراد على المصروف .

Revenues

الإيرادات

وهي التدفقات المالية الداخلة الى الوحدة المحاسبية التي تؤدي لزيادة أحد الأصول أو تخفيض أحد الخصوم أو كلاهما معاً . أو هي العوائد أو الدخول التي تحصل عليها المنشأة نتيجة قيامها بأنشطتها المختلفة ، وهي اما أن تكون إيرادات ناتجة عن بيع البضاعة الجاهزة أو المصنعة ، أو عن اداء الخدمات بمقابل للغير ، وأما ان تكون ناتجة عن أنشطة أخرى لا تتعلق بنشاط المنشأة الرئيسي . كإيرادات الاستثمارات . وإيرادات العقارات المؤجرة للغير . أو بيع اصل من الأصول بأكثر من القيمة الدفترية له .. الخ .

والإيرادات كما هو الحال بالنسبة للمصروفات ، تقع في نوعين :

- إيرادات رأسمالية **Capital Revenues** وهي الأرباح أو العوائد الناتجة عن بيع احد الأصول الثابتة للمنشأة بسعر يفوق القيمة الدفترية للأصل . وكذلك الإيرادات عن الاستثمارات طويلة الأجل .

- إيرادات إيرادية .. وهي الناتجة عن عمليات المنشأة الاعتيادية كبيع السلع والخدمات خلال الفترة المحاسبية للوحدة ، وكذلك الإيرادات الناتجة عن بعض الأنشطة الطارئة في المنشأة خلال نفس الفترة .

الربح (أو الخسارة) (Profit (or Loss)

الربح هو الفرق الموجب بين إيرادات المنشأة ومصروفاتها في نهاية الفترة المالية، أي الزيادة الناتجة عن مقابلة إيرادات المنشأة بمصروفاتها في نهاية الفترة . أما الخسارة ، فهي الفرق السالب بين الإيرادات والمصروفات . أي زيادة مصروفات المنشأة على إيراداتها في نهاية الفترة المالية .

الفترة المحاسبية (أو الفترة المالية) Accounting Period

وهي فترة زمنية محددة في الغالب بسنة تقويمية واحدة ، تقوم المنشأة في نهايتها بتقييم نتيجة نشاطها من ربح او خسارة ، أو للوقوف على حقيقة المركز المالي للمنشأة، أي مالها من حقوق (أو أصول) وما عليها من التزامات (أو خصوم) .
وقد تبدأ الفترة المحاسبية في ١/١ من كل عام وتنتهي في ٣١/١٢ من نفس العام ، وقد تبدأ في ٧/١ وتنتهي في ٦/٣٠ من العام الذي يليه وهكذا وهناك من المنشآت من تعتبر فترتها المحاسبية اقل من سنة حسب ظروفها وطبيعة نشاطها .

رأس المال Capital

هو ما يدفعه (أو ما يخصصه) اصحاب المنشأة من مبالغ نقدية او عينية، لغرض انشاءها وقيامها بعملياتها التي وجدت من أجلها ، وبذلك فإن رأس المال هو حق صاحب (أو اصحاب) المنشأة في ملكيتها ورأس المال هو المصدر الأساسي لجميع استثمارات المنشأة في أصولها المختلفة .

أما ما يسمى بـ (حقوق الملكية) فهو عبارة عن رأس المال الأصلي المدفوع مضافاً إليه اية أرباح حققتها المنشأة في نهاية الفترة المالية ، وكذلك أية اضافات اخرى لرأس المال نقدية كانت أم عينية ، أو قد يطرح من رأس المال الأصلي اية خسائر محققة . وكذلك اية مسحوبات عينية او نقدية من رأس المال خلال الفترة . بالإضافة إلى كافة الاحتياطات والأرباح المدوره .

ويمكن حساب حقوق الملكية في نهاية الفترة المالية بالمعادلة التالية :

حقوق الملكية =

رأس المال أول الفترة + (الإضافات خلال الفترة + الأرباح) - (المسحوبات خلال الفترة + الخسائر)

ومن الجدير بالذكر ، أن الأرباح التي تحققها المنشأة من عملياتها تعتبر عائدات على رأس المال ، وهي اما أن توزع على أصحاب المنشأة ، أو يعاد استثمارها في رأس المال (إضافات) او الاثني معاً . اما الخسائر المحققة في نهاية الفترة المالية ، فهي تعتبر إنقاص من رأس المال .

الميزانية (قائمة المركز المالي) Balance Sheet

هي جدول او قائمة تضم جميع الأرصدة النهائية لجميع ما للمنشأة من أصول وحقوق على الغير ، وجميع ما على المنشأة من التزامات للغير . بضمنها حقوق الملكية، ممثلة في رأس المال . وهي قائمة ذات جانبي يضم الجانب الأيمن منها جميع ما للمنشأة من أصول وحقوق ، ويسمى جانب الأصول . بينما يضم الجانب الأيسر منها جميع مد على المنشأة من خصوم والتزامات ، ويسمى جانب الخصوم .

ويتولى المحاسب عادة اعداد الميزانية في آخر كل فترة مالية معينة ، وهي تعتبر قائمة تعبر عن اهم البيانات المحاسبية التي تعكس واقع المركز المالي والاقتصادي للمنشأة ، ويهتم بالإطلاع عليها العديد من المهتمين داخل المنشأة أو خارجها ، بكونها تعكس أوجه استثمارات اموال المنشأة وما آلت اليه هذه الاستثمارات من أصول او التزامات او غيرها . مقيمة بوحدة النقد السائدة في لحظة اعداد الميزانية العمومية .

ويفترض في الميزانية (كما هو واضح من اسمها) تعادل مجموع قيسم جانب الأصول مع مجموع قيم جانب الخصوم ورأس المال ، وهو ما يسمى بمعادلة الميزانية .

معادلة الميزانية Balance – Sheet Equation

وتعني ان مجموع أرصدة جانب الأصول من الميزانية يجب ان يعادل مجموع

ارصدة جانب الخصوم بضمنها حقوق الملكية . أي أن :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

= الالتزامات + رأس المال

أي : رأس المال = الأصول – الخصوم

وهذا التوازن يجب ان يستمر بعد كل عملية مالية حتى آخر الفترة المالية .

الوحدة المحاسبية

هي المنشأة او المشروع او الوحدة الاقتصادية والقانونية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية مالكيها . والتي قامت لتحقيق اهداف معينة ، سواء كانت هذه الوحدات تابعة للدولة او ذات ملكية خاصة او ذات ملكية مشتركة بين الأفراد والدولة .

ومن أجل الرقابة على توجيه موارد الوحدة الاقتصادية نحو الاستخدامات المطلوبة لها ، لا بد من وجود نظام محاسبي معين خاص بكل وحدة أو مشروع للحصول على البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة لغرض تقييم الأداء ومراقبة استغلال اصول الوحدة . وما دام النظام المحاسبي خاضعاً لطبيعة وظروف كل وحدة اقتصادية او قانونية ، فإن كل وحدة من هذه الوحدات هي بمثابة وحدة محاسبية مستقلة بذاتها ، وتسجل جميع عملياتها المالية في سجلاتها الخاصة بها .

وبذلك ، فإن جميع حقوق الوحدة الاقتصادية وأصولها هي حقاً لها مسجلة باسمها . وكذلك فان جميع الالتزامات التي عليها ، مسؤولة عنها تجاه الغير بصفتها

المستقلة عن مالكيها . والموردين والمستثمرين . وغيرهم . سواءً كانت هذه الوحدة مستقلة عن مالكيها من الناحية القانونية ، أم غير ذلك .
وتبعاً لذلك ، يمكن تقسيم الوحدات المحاسبية ، من حيث الأهداف وطبيعة النشاط إلى قسمين رئيسين هما :

- منشآت ومؤسسات تابعة للدولة ولا تهدف إلى تحقيق الربح .
- منشآت اقتصادية خاصة تهدف إلى تحقيق الربح .

ان القسم الأول من المنشآت ، هي تلك المنشآت أو المشروعات التي تقيمها الدولة لغرض تحقيق هدف عام هو إشباع الحاجات المادية والمعنوية للمواطنين ، دون النظر إلى تحقيق ربح معين من ذلك النشاط ام لا . والنظام المحاسبي الذي يحكم هذه الوحدات هو نظام محاسبة الأموال العامة (المحاسبة الحكومية) او نظام المحاسبة التجارية العادية ، بالإضافة إلى مؤسسات الدولة الأخرى ، كمؤسسات الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والنقل والمواصلات .. الخ .

أما النوع الثاني من المنشآت فهي تلك التي تهدف إلى تحقيق أرباح من وراء نشاطها . ويمكن تقسيمها من حيث نوع الملكية إلى عدة أقسام من أهمها :

- منشآت فردية

- شركات أشخاص

- شركات أموال (شركات مساهمة)

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل منها من حيث طبيعة الملكية التي تتميز بها .

- المنشآت الفردية

ويديرها ويشرف على نشاطها صاحبها بنفسه ، من حيث الشراء والبيع وعقد الصفقات والتمويل ، ويكون مسئولاً عن جميع شئونها المالية والتجارية ، أمام الغير ، وله تعود جميع حقوقها وأصولها ، وعليه جميع التزاماتها تجاه الغير .

- شركات الأشخاص

تقوم هذه الوحدات على اساس المشاركة الشخصية لمالكها ، حيث يتم الاتفاق بين شخصين او اكثر على تكوين هذا النوع من الشركات بأن يسهم كل منهم بحصة معينة في رأس المال ، على أن يتم تقسيم ما تحققه الشركة من ربح او خسارة حسب الاتفاق المسبق فيما بينهم .

وتقوم هذه الشركات على اساس الثقة المتبادلة فيما بين الشركاء من حيث ادارة شئونها ، وهم مسئولون عنها مسئولية تضامنية عن جميع تصرفاتها ، وقد تمتد إلى اموالهم الخاصة بالاضافة إلى حصصهم في الشركة .

وهناك ثلاثة أنواع من شركات الأشخاص (١) :

أ) شركات التضامن : ويكون الشركاء فيها مسئولين عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة ، تتعدى حصصهم في الشركة إلى أموالهم الخاصة ، كما أن المسئولية تضامنية ، في حالة اعسار احد الشركاء وعجزه عن تسديد ديونه ، كما يقوم بإدارة الشركة احد او بعض او كل الشركاء وقد يكون المدير غير شريك في الشركة ، حيث يختاره الشركاء للقيام بادارة الشركة نيابة عنهم .

(١) د. حلمي نمر " المدخل في المحاسبة المالية" دار النهضة العربية ، بالقاهرة ، بدون تليخ

، ص ١٦-١٧ .

ب) شركات رصية البسيطة : وهي التي تتضمن نوعين من الشركاء ، الأول الشركاء المتضامنون وهم المسئولون عن التزامات الشركة بصفة شخصية وتضائية والشركاء الموصون ومسئوليتهم محدودة بمقدار حصصهم في رأس مال الشركة .

ج) شركات الخاصة : وهي شركات مستترة ، وليس لها وجود قانوني ازاء الغير ، الذي لا يعلم بوجهها ولا يعرف الشركاء فيها . ويتعامل الشركاء فيها مع الغير بصفتهم الشخصية ولكن لحساب الشركة . تنحصر علاقة الشركاء فيما بينهم في اقتسام الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات الخاصة ، طبقاً للشروط المتفق عليها .

- شركات الأموال :

وتتكون هذه الشركات من مجموعة الأموال التي يستطيع مؤسسوها الحصول عليها من الشركاء الذين يقبلون على المساهمة فيها بشراء حصص معينة في رأس مال الشركة . ويتكون رأس مال الشركة من أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول . وتتحدد مسئولية الشريك بعدد الأسهم التي اشتراها (أو اكتتب بها) ويدير شئونها مجلس ادارة منتخب من قبل الشركاء أنفسهم (وهم حملة الأسهم) وهذا النوع من الشركاء يجمع بين الصفتين ، بكونها وحدات قانونية ووحدات محاسبية مستقلة استقلالاً تاماً عن مالكيها .

ويوجد ثلاثة انواع أيضاً من شركات الأموال هي :

أ) شركات المساهمة : وهي الشركات التي ينقسم رأسمالها إلى اسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ، وتكون مسئولية المساهم فيها مسئولية محدودة بقدر مساهمته في رأس مال الشركة .

والسلطة العليا في هذه الشركات للجمعية العمومية التي تتكون من مجموع المساهمين والتي تجتمع كل عام مرة واحدة لتقييم أداء الشركة. بينما تكون السلطة التنفيذية لمجلس الإدارة الذي يختاره الشركاء من بين مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي ويكون مسئولاً امامها عن جميع ما حققته الشركة من نتائج والمجازات .

ب) شركات التوصية بالأسهم : وينقسم رأس مالها ايضاً إلى اسهم الا انها تتضمن نوعين من الشركاء . شركاء متضامنون مسئوليتهم غير محدودة عن التزامات الشركة ، وشركاء موصون مسئوليتهم محدودة بقدر الأسهم التي خصصت لهم .
ج) شركات ذات المسئولية المحدودة : وهي التي لا يزيد الشركاء فيها عن عدد معين ينص عليه قانون الشركات . ويكون كل منهم مسئولاً بقدر حصته في رأس المال ، حيث يقسم رأس مال هذه الشركات إلى حصص تتداول اصلاً بين الشركاء ولا تنتقل للغير إلا بشروط خاصة .

ولا شك ان للتقسيم السابق للوحدات الاقتصادية ، سواء كانت وحدات صناعية او تجارية او زراعية او خدمية ، له اثره المباشر على تعميم النظام الحاسبي الخاص بكل وحدة حسب طبيعة نشاطها الذي تزاوله ، سواء من حيث طبيعة الدفاتر المستخدمة او الدورة المستندية فيها ، أو نوعية البيانات المطلوب الحصول عليها من النظام .

ثانياً : الفروض والمبادئ الحاسبية

تقوم الحاسبة كغيرها من العلوم ، على مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والاجراءات والسياسات والقواعد ، التي تشكل في مجموعها الاطار العام لنظرية الحاسبة ، وقد نشأت تلك المفاهيم والفروض والمبادئ والاجراءات والسياسات

والقواعد ، وتطورت عبر السنين ، نتيجة للجهود العلمية والعملية المتواصلة التي بذلتها اطراف متعددة في العديد من بلدان العالم ، وذلك من خلال الدراسات العلمية للظواهر الاقتصادية المعبرة عن المشاكل التي تهم الادارة ، والجهات الأخرى المهتمة بالبيانات المحاسبية .

ونتيجة لذلك التطور ، فقد ظهرت في الأدب المحاسبي ، مجموعة من المفاهيم والفروض والمبادئ والسياسات والاجراءات المحاسبية ، التي تعالج المشاكل المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة التي تحدث داخل الوحدة المحاسبية . وفي هذا الفصل سيعالج بالدراسة اكثر عناصر الاطار العام للنظرية المحاسبية شيوعاً وخصوصاً تلك العناصر التي تهم الطالب في هذه المرحلة الدراسية .

الفروض المحاسبية الأساسية

يقصد بالفرض : " التكهن بالحلول التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيج من الاستقراء والاستنباط . وحينما تكون النتائج المتحققة على درجة مقبولة من الدقة، فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة . وعلى هذا الاساس فان خطوات البحث العلمي تبدأ بالملاحظة او مشاهدة الظاهرة المراد دراستها . ثم يجري التكهن بفرض او مجموعة فروض تتلاءم مع موضوع المشاهدة لتحقيق مجموعة استنتاجات مشتقة^(١) .

(١) د. محمد رضوان حنان : نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب ، حلب ١٩٨٧ ، ص ٧١ .

ان الفروض المحاسبية الأكثر انتشاراً وقبولاً في الفكر المحاسبي والسقي كانت انعكاساً مباشراً لتطور المحاسبة في مراحلها المختلفة هي :

١- فرض الوحدة المحاسبية .

٢- فرض الاستمرارية .

٣- فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد .

٤- فرض التوازن المحاسبي .

وفيما يلي دراسة موجزة عن كل منها :

١- فرض الوحدة المحاسبية :

يقوم هذا الفرض على أساس ان أية وحدة محاسبية عند انشائها واكتسابها الصفة القانونية تكون مستقلة ومنفصلة بملكيتها عن ملكية المالكين . لذلك فان الاقرار عن ملكيتها يتم بواسطة اعداد القوائم المالية التي لا علاقة لها بالعمليات الشخصية التي يقوم بها المالكين وبصفتهم الشخصية ، مما يجعل القوائم المالية التي تقوم الوحدة المحاسبية باعدادها تختص بالعمليات التي تقوم بها بصفتها الشخصية المستقلة . وبهذا المعنى فان البيانات المحاسبية في نظام المعلومات المحاسبي - وبجميع اجزائه - تعبر عن الوحدة المحاسبية .

٢- فرض الاستمرار :

بمقتضى فرض الاستمرار ، يرى المحاسبون ان الوحدة المحاسبية ومنذ تاريخ نشوئها واكتسابها الشخصية المعنوية المستقلة ، وحده متصله ، ومستمره النشاط ، دون النظر إلى العمر الطبيعي للمالكين . وبذلك يؤكد على الفصل الكامل بين عمر الوحدة المحاسبية وعمر مالكيها باعتبارهما شخصيتين مستقلتين عن بعضهما ، ولكل منهما أهدافاً وخططاً مستقلة عن بعضها ويسعيان إلى تحقيقها .

ولذلك فان النظرة الطبيعية للوحدة المحاسبية هي ، استمرارها على المدى البعيد دون انفصال في نشاطها عن الفترات السابقة واللاحقة ، إلى ان يتم تصفيتها بشكل فعلي . وقد اعتبر هذا الفرض احد الفروض الجوهرية في نظرية المحاسبة ، لكونه احد الأركان التبريرية لأسس وقواعد القياس والتقييم المحاسبي ، والذي ترك أثره على أنشطة الوحدة المحاسبية ، باعتباره يعتمد على بعض المعايير في تقييم عناصر الأصول وأرباح وخسائر المشروع . ويشترط لتطبيق هذا الفرض في الممارسات المهنية الاعترافات التالية :

- تقييم الأصول طويلة الأجل (الثابتة) بسعر التكلفة مخصوصاً منها جميع اقساط الاستهلاك .

- تقييم الأصول المتداولة وتحديدًا المخزون السلعي والاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية بسعر التكلفة او السوق أيهما أقل .

- احتساب الأرباح المحققة فعلاً خلال الفترة المحاسبية مع استبعاد المحتمل منها .

- الاحتياط للخسائر المحتملة والمتوقعة في الفترات المحاسبية التالية .

ويبدو واضحاً ان الاعترافات السابقة كانت وليدة فرض الاستمرار وتسجم مع موضوعية القياس المحاسبي ، وتحديدًا عند استخدام منهج التكلفة التاريخية . في تقييم الأصول طويلة الأجل ، والتكلفة او السوق ايهما اقل ، عند تقييم الأصول المتداولة . وعلى الرغم من ان هذا الفرض قد أتاح للمحاسب اجراء المقارنات بين عناصر القوائم المالية ، باعتبار ان قيمها ثابتة في الفترات المحاسبية المختلفة المتصلة والمستمرة ، إلا أنه نتيجة لظاهرة التضخم التي تسود العالم منذ الحرب العالمية الثانية ، ولا زالت مستمرة حتى الآن . أصبح من الصعب تطبيق الاعترافات السالفة الذكر

باعتبار ان المعلومات والبيانات المحاسبية التي تحملها القوائم المالية أصبحت ضرباً من التضليل لجميع مستخدمي القوائم المالية . مما انعكس اثره على الفكر المحاسبي ، نظراً لعدم مواكبة القوائم المالية - المعده على اساس مبدأ التكلفة - لمتطلبات التقييم الدقيق والسليم في ظل تغيرات مستوى الاسعار ، لذلك ظهرت آراء عديدة ، لتعديل القوائم المالية ، بطرق مختلفة يراعى فيها اثر التضخم على بيانات القوائم المالية، ومن أبرز هذه الآراء لمعالجة مشكلة التغيرات في مستويات الأسعار ، استخدام الأرقام القياسية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ المعدل .

٣- فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد :

من البدهيات في الفكر المحاسبي ان الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الوحدة المحاسبية تتكون من عناصر غير متجانسة (أراضي ، مباني ، آلات ، بضائع .. الخ) . ونتيجة لعدم التجانس في الموارد ، أصبح لزاماً إيجاد وحدة قياس موحده نمطية يتم بموجبها قياس وتسجيل العمليات المالية التي تحدث في الوحدة المحاسبية خلال الفترات المحاسبية المختلفة . لذلك تم استخدام النقود كوحدة لقياس القيم والتغيرات التي تحدث فيها . باعتبارها وسيلة قياس متعارف عليها ، تتسجم مع اسلوب التبادل السائد في الحياة الاقتصادية . وعليه ، يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس النقدي ، على أنها عملية قياس وتوصيل المعلومات على الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد . وهكذا اتضح ان المقياس النقدي والفرض القائم عليه ، يساعد المحاسبين للتعبير عن الحقائق غير المتجانسة ، على شكل ارقام ونسب ، وإيجاد مقدار التغيرات التي تحدث فيها واتجاهات هذه التغيرات في الفترات المحاسبية المختلفة . وقد كان يعتقد بأن النقود تتمتع بقوة شرائية ثابتة . تصلح لأن تكون مقياساً لمخزون قيمة الثروة في الفترات الزمنية المختلفة . إلا أن بروز ظاهرة التضخم في اربعينات هذا

القرن ، التي شملت عديداً من الحروب ، نجم عنها متغيرات اقتصادية غير منظورة في الفترات السابقة . أدت إلى التشكيك في الأفكار التقليدية لعرض المعلومات التي تقدمها القوائم المالية . مما استوجب تطوير الطرق المحاسبية التقليدية لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية .

وقد شملت هذه الأفكار – بالدرجة الأولى – عدم القناعة بفرض ثبات القوة الشرائية للنقود ، التي قدمت اكثر من مدلول عملي على عدم صحة الافتراض السابق ، وبالتالي فان التغيير في القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى عدم التجانس في قيم الأصول في الفترات المحاسبية المختلفة .

٤- فرض التوازن المحاسبي :

يعتبر القيد المزدوج بمثابة المقدمة العلمية في المحاسبة لولادة فرض التوازن المحاسبي . والذي مفاده ان جميع العمليات الاقتصادية الخاضعة للقياس المحاسبي تنطلق اساساً من توازن طرفي أي قيد محاسبي ، الذي يكون مجموعه الجبري صفراً ، إذ ان معامل الأصول في نظرية المحاسبة المستند على القيد المزدوج موجباً يقابله معامل جبري سالب ، بنفس القيمة في جانب الخصوم ، ويبقى الرصيد الصفري صحيحاً ، خلال كافة المعالجات المحاسبية حتى اعداد القوائم المالية التي تحقق هذا التوازن . ويكاد يكون فرض التوازن المحاسبي الركن الأساسي في نظرية المحاسبة ، الذي لقي قبولاً عاماً لدى جميع المحاسبين في التطبيق العملي ، ويمكن ان نعبر عن معادلة فرض التوازن المحاسبي بالصيغة التالية :

الأصول - الخصوم = صفر

أو الأصول - (الخصوم + رأس المال) = صفر

والتفسير العملي لهذه المعادلة - من وجهة نظر المحاسبين - ان كافة الموارد الاقتصادية تكون مساوية لقيمة مصادر التمويل الذاتية والمقترضة . وهذا ما يفسر تساوي جانب الميزانية العمومية .

المبادئ المحاسبية الاساسية :

يعني المبدأ - بشكل عام - حقيقة اساسية ، تكون اساساً لحقائق أخرى تشتق منها . وهذا المعنى في جوهره يشير إلى أنه هناك مجموعة قواعد يجري الاتفاق عليها ، ومن ثم قبولها في الوسط المهني حين استقرارها في الممارسات العملية لتصبح مرشداً عملياً علمياً مشتركاً في الممارسات المهنية . وتستند المبادئ المحاسبية عند صياغتها على الفروض المحاسبية . باعتبارها الدليل الذي يسترشد به في صياغة المبادئ المحاسبية ، لتصبح إرثاً علمياً لجميع المحاسبين ، ولتن يستخدم بياناتها ومعلوماتها لأغراض مهنية أو تعليمية . وهذا ما يفسر استمرار ذوي الشأن في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية منذ ظهور القيد المزدوج وحتى تاريخه .

وفي هذا الجزء سوف نقدم شرحاً مفصلاً للمبادئ المحاسبية المطبقة في الحياة العملية ، وفقاً لنظرية الملكية المشتركة ونظرية الشخصية المعنوية ، ونحاول بيان تأثير هذه المبادئ على الممارسات المهنية ، وتحديد فوائدها وعيوبها . وفيما يلي أهم هذه المبادئ وأكثرها انتشاراً في المؤلفات والمعايير المحاسبية الدولية :

١- مبدأ الفترة الدورية .

٢- مبدأ التكلفة التاريخية .

- ٣- مبدأ تحقق الإيراد .
- ٤- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات .
- ٥- مبدأ الإفصاح التام .
- ٦- مبدأ الثبات او الاتساق في النسق .

١- مبدأ الفترة الدورية :

يعتبر هذا المبدأ اشتقاقاً من فرض الاستمرار المحاسبي الذي سبق شرحه . وقد اعتبر مبدأ الدورية احد المبادئ الجوهرية التي ساهمت بشكل جذري في انهاء مشكلة اصحاب المشروع في معرفة نتيجة عمل المشروع من ربح او خسارة في فترات دورية، بدلاً من الانتظار لحين تصفية المشروع تصفية فعلية ونهائية ، الذي يتناقض وفرض الاستمرار ، وقد اسس هذا المبدأ على تصور نظري لحياة المشروع ، تقسم بموجبه حياة المشروع إلى فترات زمنية تختلف مدتها من منشأة إلى أخرى ، والتي تكون عادة سنة مالية كاملة تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة ، بحيث يتم تأسيس المشروع دفترياً أول كل فترة محاسبية ، ثم يتم تصفيتها في آخرها ، وذلك بواسطة القيود الافتتاحية والقوائم المالية . ثم تأسيس من جديد في بداية الفترة المحاسبية التالية كمشروع جديد ، لتصفى مرة أخرى في نهاية الفترة الجديدة بنفس الاسلوب السليق ... وهكذا تستمر عملية الانشاء والتصفية طول العمر الانتاجي للمشروع حتى يتم تصفيته فعلاً .

ومن الواضح ان مبدأ الفترة الدورية يستند على أدوات اجرائية لتنفيذه . وهذه الأدوات هي القيد الافتتاحي ، الذي يعتمد على بيانات ميزانية السنة المالية السابقة . وفي نهاية الفترة المحاسبية يتم اقفال جميع أرصدة الحسابات الظاهرة في ميزان

المراجعة وفي القوائم المالية ، كل حسب موقعه في هذه القوائم ، وبذلك يستطيع المحاسب قياس نتيجة عمل المشروع بواسطة قائمة الدخل او حسابات النتيجة ، ومن ثم يحدد المركز المالي عن طريق الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) . وعندما ينتهي المحاسب من اعداد القوائم المالية ، فهو يؤدي مهمة غاية في الأهمية لمن يستخدم البيانات والمعلومات التي تحملها هذه القوائم .

٢- مبدأ التكلفة التاريخية :

يعتبر هذا المبدأ أحد اهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر في تقييم عناصر الأصول والخصوم . فيمقتضاه يتم تقييم كافة الموارد الاقتصادية ، واستخداماتها ، ومصادر تمويلها ، وجميع المصروفات والإيرادات التي يتم التعبير عنها في القوائم المالية بتكلفتها الأصلية وبغض النظر عن التقلبات التي تتعرض لها القيمة الاقتصادية للأصل نتيجة التغيرات المستمرة في القوة الشرائية للنقود ، مما يجعل البيانات المحاسبية المعروضة بالقوائم المالية في فترات مختلفة غير ملائمة لاجراء المقارنات المكانية والزمانية .

وتعتبر الأصول طويلة الأجل أكثر العناصر تأثراً بهذا المبدأ . ويرجع السبب في

استخدام التكلفة التاريخية في تقييم هذه الأصول إلى ما يلي (١) :

- أ- أنها تمثل التكلفة الحقيقية في تاريخ الحصول على الأصل .
- ب- أنها ناتجة عن عملية تبادل حقيقية وليست افتراضية وبذلك يمكن الاعتماد عليها .

(١) دونالد كيسو ، جبري ويجانت : المحاسبة المتوسطة - الجزء الأول - ترجمة دار المريخ ،

المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ٣٨٦ .

ج- عند استخدام طرق اخرى لتقويم الأصل ونجم عنها مكاسب او خسارة ، فيجب ان لا تؤخذ في الاعتبار ، ما دام الأصل في حيازة الوحدة الاقتصادية . وبالرغم من أهمية هذا المبدأ وما يتميز به من موضوعية في عملية القياس والتقويم ، إلا أنه يبقى قاصراً على بيان حقيقة المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تمتلك اصولاً متشابهة تم الحصول عليها في فترات محاسبية مختلفة . مما يستحيل معها عملية المقارنة في حالة بقاء الأصول بقيمتها التاريخية دوئما تعديل ، لظهار اثر تغيرات الأسعار على هذه البيانات . وتنسحب المشكلة السابقة على الوحدة المحاسبية الواحدة في اجراءات المقارنات لفترات محاسبية مختلفة .

وبالرغم من المناقشة السابقة التي ركزت في جوهرها على الأصول الثابتة إلا أن تلك الحاكمة الفكرية لا تقلل من أهمية دراسة اثر منهج مبدأ التكلفة التاريخية على الأصول المتداولة ، وتحديداً على المخزون السلعي باعتباره احد أهم عناصر الأصول المتداولة ، من حيث كبر حجمه بالمقارنة مع أي عنصر من هذه العناصر بالاضافة إلى أنه يدخل في تحديد نتيجة الأعمال (من ربح أو خسارة) في نهاية الفترة المحاسبية ، كما أن خطأ تقييمه يقدم أرقاماً غير صحيحة لمجموع الأصول المتداولة . وبالتالي لاجمالي الأصول ، علماً بأن أثر هذا الخطأ سوف ينسحب على حقوق الملكية ، لكون المخزون السلعي يدخل في تحديد تكلفة البضاعة المباعة . وبطبيعة الحال ، فإذا كان أحد عناصره غير صحيح ، فإن مجمل الربح ، وصافي الربح ، يكون بالنتيجة غير صحيح ، بالإضافة إلى ذلك ، فإن المخزون السلعي آخر المده هو المخزون السلعي في اول المسدة للفترة المحاسبية التالي ، وبالتالي يترك اثره على أرصدة حسابات الفترة المالية التالية .

٣- مبدأ تحقق الإيراد :

يمثل الإيراد في الفقه المحاسبي ، إجمالي التدفقات التي تؤدي إلى زيادة إجمالي أصول الوحدة الاقتصادية ، أو إلى نقص إجمالي الخصوم أو كليهما معاً. وتنسج الإيرادات عادة من :

١- بيع السلع .

٢- تقديم الخدمات للعملاء أو تأجير موارد المشروع .

٣- بيع أصول المشروع .

٤- بيع الاستثمارات في الأوراق المالية .

ووفقاً لمبدأ تحقق الإيراد ، فإن الإيراد يعتبر متحققاً متى توفرت قرينته على وجود واقعه - أو معيار - للإعتماد عليها ، لتحقيق أو اكتساب الإيراد ، لأجل توفر الدليل للاعتراف به دفترياً . ومع اختلاف وجهات نظر المحاسبين حول معايير تحقيق الإيراد ، فإن الرأي الأرجح ، هو أن الإيراد يتحقق بمجرد بيع السلعة أو تقديم الخدمة للعملاء . وهذا المعيار هو المطبق في الممارسات المهنية ، التي يستند عليها المحاسبون للإثبات الدفتري .

وبالإضافة إلى تحقق الإيراد بموجب بيع البضاعة أو الخدمة ، توجد حالات

أخرى يعتبر فيها الإيراد متحققاً ، ومن هذه الحالات الآتي :

أ- تحقق الإيراد بعد البيع .

ب- تحقق الإيراد عند الانتهاء من الانتاج .

ج- تحقق الإيراد اثناء عملية الانتاج .

د- تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي .

أ - تحقق الإيراد بعد البيع : يتحقق الإيراد بعد البيع في حالات معينة ، كما هو الحال عند البيع بالتقسيط وعند البيع الإيجاري . ففي النوع الأول يقوم البائع ببيع بضاعته للمشتري ، ويتم سداد الثمن على أقساط . وبموجب هذا الأسلوب البيعي فإن ملكية البضاعة تنتقل إلى المشتري بمجرد اتمام الصفقة ووصول البضاعة إلى مخازن المشتري ، بصرف النظر عند المبلغ المتبقي بذمة المشتري من الصفقة ، وبصرف النظر عن مصير هذا الدين عن توقف المدين عن سداد الأقساط المستحقة عليه ، حيث لا يحق للبائع استرداد بضاعته المباعة، وإنما يحق له القيام بالإجراءات القانونية للحصول على حكم قضائي لاسترداد ما تبقى له من دين بذمة المشتري .

أما البيع الإيجاري فهو عبارة عن اتفاق يتم بين طرفين هما : البائع والمشتري على اتمام صفقة معينة لا يتم بموجبها نقل ملكية البضاعة إلى المشتري بمجرد اتمام الصفقة ، وإنما عند تسديد القسط الأخير من الصفقة فقط . وهذا يعني ان حيازة البضاعة تنتقل للمشتري دون انتقال ملكيتها حين تسديده اخر قسط من أقساط الصفقة المتفق عليها . وبموجب هذا النوع من البيع ، يحق للبائع استرداد البضاعة دون قيامه بأية اجراءات قضائية ، وحين استرداد البائع لبضاعته من المشتري يحل له التصرف بها دون أن يكون للمشتري أي حق في المطالبة بالأقساط التي دفعها سابقاً . وبالنظر لخطورة طريقي البيع بالتقسيط والايجاري بسبب احتمال عدم تحصيل جزء من قيمة المبيعات ، فلذلك يتطلب تحديد الأرباح التي تستفيد كل دوره مالية منها حتى لا يجري تحميل الأرباح على فترة مالية معينة بينما الأرباح لم تتحقق نتيجة توقف المشتري عن السداد .

ب- تحقق الإيراد عند الانتهاء من الانتاج : في حالات معينة يجوز اعتبار الإيراد محققاً عند الانتهاء من الانتاج ، وخصوصاً عندما يصبح بالإمكان تقدير ثمن بيع السلعة بشكل موضوعي . قد أيدت هذه القاعدة التوصيات الصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ICPA والتي جاء فيها : " يجوز في أحوال استثنائية اثبات قيمة المخزون بسعر اعلى من ثمن تكلفته ، فإذا كان المخزون مثلاً مكوناً من معادن ثمينة ذات قيمة نقدية ثابتة ، وكان توزيعها يتطلب نفقات يبعثه كبيرة ، فانه يجوز اثبات قيمة هذا المخزون بقيمته النقدية المرتفعة . ويجب ان يكون الأساس المستخدم في تبرير هذه القاعدة المعايير التالية :

أ) عدم امكان تحديد ثمن تكلفة المخزون بدرجة معقولة من الدقة .
ب) امكان تسويق المخزون بالأسعار المحدده له في السوق في فترة قصيرة .
استناداً إلى النص السابق ، يمكن تطبيق مبدأ تحقق الإيراد بعد الانتهاء من الانتاج متى توفرت المعايير التالية :

أ) امكانية احتساب تكلفة الانتاج بدرجة عالية من الدقة .
ب) امكانية احتساب سعر البيع بشكل موضوعي .
ج) عندما يكون المنتج نمطياً .
د) عند توفر سوق منتظمة ومؤكدة للمنتج .

واكثر الحالات التي يمكن فيها تحقق الإيراد عند الانتهاء من الانتاج في الصناعات المتعلقة بالمناجم الخاصة بالفحم والماس والذهب والفضة ، وكذلك في صناعة التعدين وآبار البترول .

ج- تحقق الإيراد اثناء عملية الانتاج : من المعلوم ان الدورة الانتاجية تختلف من صناعة إلى اخرى ، وذلك حسب طبيعة المنتج ، حيث ان هناك صناعات تستغرق دورتها الانتاجية فترة تقل عن الفترة المحاسبية الواحدة ، بينما في أنواع اخرى تستغرق دورتها الانتاجية عدداً من الفترات المحاسبية . ولذلك فان الصناعات من النوع الأول لا تعاني اية مشاكل محاسبية من توزيع التكاليف والإيرادات على الفترات المحاسبية . إلا أن المشكلة تظهر في الصناعات التي تستغرق دورتها الانتاجية اكثر من فترة محاسبية واحدة . وخصوصاً في الحالات التي يتحقق فيها الإيراد بالتدرج وحسب مراحل الانتاج وفق مستوى الانتاج . كما هو الحال في عقود الانشاءات طويلة الأجل **Long-Term contracts** وهي العقود التي يتم تنفيذها على مدار عدة فترات محاسبية ، نظراً لعدم تزامن استنفاد نفقاته وتحقق إيراداته خلال الفترة المحاسبية نفسها ، كما أنه يكون عادة أكثر جسامه سواء من زاوية النفقات ، أم من زاوية الإيرادات ، مما جعل الجمعيات المحاسبية في معظم البلدان تضع معايير خاصة بها^(١) .

ولعل أبرز معيار لمعالجة المشكلة الأخيرة هو المعيار الذي أصدرته لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية عام ١٩٨١ لمعالجة محاسبة عقود الانشاءات طويلة الأجل باتباع طريقة نسبة الاتمام ، التي يتم بموجبها الاعتراف على مدار الفترات المحاسبية بجزء من نفقات العقد وإيراداته وأرباحه بموجب نسبة اتمام تتخذ نسبة مئوية يتم تحديدها بموجب اساس الاستحقاق المحاسبي وتوافقاً مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات .

(١) د. محمد مطر ، د. عبد الكريم زواتي ، د. محمد مجيد سليم : المحاسبة المتوسطة ، دار

حنين ، عمان ، ١٩٩٤ ، ص ١٧ .

د) تحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج : يتحقق الإيراد عند الانتهاء من النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج متى تم إنجاز الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي والذي يتيح امكانية قياس هذا النشاط والتحقق منه دوغماً تحيز، ولذلك يمكن تطبيق هذه الحالة عندما تتوفر المعايير التالية^(١):

أ) عندما يكون الإنتاج بناءً على طلبات العملاء وسعر البيع محدد مسبقاً وتكلفة الإنتاج يمكن تحديدها أيضاً .

ب) عندما يكون سعر البيع محددًا تنافسيًا في سوق التنافس الكامل ويمكن تصريف كامل الإنتاج في وقت قصير ودون تخفيض سعر البيع .

٤- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات :

أدى الاعتراف بفرض الاستمرار المحاسبي إلى ضرورة اشتقاق مبدأ محاسبي ينسجم وروح هذا الفرض ، وتم تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات ، الذي يتم بموجبه تحديد إيرادات كل فترة محاسبية لتحمّل بالنفقات التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات ، على ان يجري الفصل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة دون النظر إلى تاريخ دفع النفقة او استلام الإيراد ، تطبيقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي . وقد سعى الفكر المحاسبي إلى إيجاد ترابط مقبول إلى حد ما بين إيرادات ونفقات كل فترة محاسبية . بإيجاد علاقة سببية بين طرفيها . فكانت هذه العلاقة : أن النفقات التي تؤدي إلى خدمات فوريه يجب تحميلها على الإيرادات التي حققتها او كانت سبباً في تحقيقها ، على ان يجري تطبيق هذه العلاقة بعيداً عن تاريخ دفع النفقة او استلام الإيراد المتحقق من خلال الفصل الكامل لكل منهما عن الفترات المحاسبية .

(١) د. محمد رضوان حلوة حنان: نظرية المحاسبية، جامعة حلب، ١٩٨٧م، ص ٢٠١.

وقد استخدم المحاسبون بعض الأدوات المحاسبية لتطبيق مبدأ مقابله الإيرادات بالنفقات فكانت حسابات النتيجة او قائمة الدخل ، الأداة المحاسبية التي من خلالها تستطيع الوحدة الاقتصادية بيان إيرادات ونفقات كل فترة محاسبية لتحديد نتيجة عملها من ربح أو خسارة .

إن نشأة هذه المبدأ كانت وليدة الحاجة إلى حل المشاكل المتعددة التي تقابل المحاسبين في مجال تحديد وقياس عناصر المصروفات والإيرادات ، وطبقاً لمبدأ المقابلة تمثل المصروفات تكاليف الحصول على إيرادات الفترة المحاسبية الحالية ، وبناء عليه فإن هذه العلاقة السببية هي الأساس العام الذي يمكن من خلاله مواجهة معظم مشاكل القياس الدوري لعناصر المصروفات والإيرادات.

ثالثاً : الأعراف المحاسبية

بالإضافة إلى الفروض والمبادئ المحاسبية فإن الاطار الفكري للمحاسبة يضم عدداً من الأعراف المحاسبية التي حكم بروتها متطلبات تطبيق بعض المبادئ المحاسبية ، كقواعد يستطيع المحاسب الخروج عن بعض المبادئ عند التطبيق . وهي بهذا المعنى استثناءات عن مبادئ معينة ، وأهم هذه الأعراف هي :

١ - الموضوعية :

يقصد بالموضوعية : التأكد بأية وسيلة مادية لحدوث الواقعة المادية . وقد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلاً مادياً على ذلك ، كبرهان مكتوب يؤيد حدوث الواقعة ، ولذلك فالمحاسبة لا تعتمد بالعمليات المالية ولا تسجل بالسجلات المحاسبية ، دون وجود توثيق مستندي يؤيد حدوث كل عملية على انفراد . ويشمل التوثيق المستندي جميع عناصر الأصول والخصوم دون استثناء . كما يعزز ذلك الجرد الفعلي ،

الذي تجر به الوحدات الاقتصادية في نهاية كل فترة مالية ، عند اعداد القوائم المالية ، التي تعتبر بدونه غير مكتملة من الناحية القانونية ، وكشرط اساسي للاعتراف بها مهنياً . وللاعتبارات السابقة تتميز البيانات المحاسبية كأحد مصادر البيانات التي تتمتع بالموثوقية . والميزه الأخيرة للمحاسبة أضفت صفة الموضوعية على بيانات المحاسبة ، لابتعاد المحاسبة في معظم الأحيان عن التقدير والتنبؤ ، وعدم الاعتماد على الأحكام الشخصية ، إلا في الحالات التي يكون فيها سنداً علمياً او ما يررها بالحجج العلمية الملزمة .

٢- الأهمية النسبية :

من نتائج فرض الاستمرار ، اشتقاق الأهمية النسبية ، الذي يعني اعطاء أهمية أكبر للعناصر المهمة التي تكون ذات تأثير أكبر من غيرها على القوائم المالية . ومن الناحية النظرية تتطلب معالجة جميع العناصر مهما كانت أهميتها الاقتصادية بنفس المستوى والطريقة المحاسبية ، والتي يطلق عليها بالأهمية الشاملة إلا أنه - في الممارسات المهنية - كثيراً ما يهمل تطبيق هذه القاعدة وخصوصاً إذا كانت المعالجة متعلقة بقيم صغيرة نسبياً . فمثلاً تمثل تكلفة الآلة مبلغاً كبيراً ، وتعتبر ذات أهمية نسبية أكبر من تكلفة بعض الأدوات الكتابية مثل ثاقبة الأوراق . ولذلك لا يتم تخصيص تكلفة مثل هذه الأدوات على الفترات المحاسبية ، وإنما تعتبر مصروفات ايرادية تحمل على ايرادات الفترة التي اشترت منها ، وبالعكس فإن الآلات الانتاجية التي يجري تخصيص تكلفتها على فترات محاسبية متعددة تناسب مع طريقة الاستهلاك المطبقة في الوحدة الاقتصادية .

وفي الممارسات المهنية يتم الاسترشاد بالأهمية النسبية عندما تتم عملية الدمج بين بعض البيانات المالية - ذات العلاقة - وعرضها في القوائم المالية تحت حساب أحد العنصرين المندمجين . كما هو الحال عند دمج مجموعة من المصروفات صغيرة الحجم تحت حساب المصروفات الثرية .

بدراسة متأنية للعرف يدل بشكل واضح على ان بعض الاجراءات المحاسبية في عملية القياس تخضع لتقييم المحاسب ورأيه الشخصي في تطبيق النسبية على بعض العناصر المحاسبية .

وغالباً ما يجري تطبيق الأهمية النسبية بالاسترشاد بأحد أو بعض المعايير التالية:

١- حجم العنصر النسبي قياساً بالعناصر المماثلة الأخرى وذلك من حيث حجم قيمته الاقتصادية .

٢- طبيعة العنصر وامكانية تغيرها ، مثل تحويل بعض المصروفات الرأسمالية إلى إيراداته أو العكس .

٣- تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطة به من فترة إلى أخرى .

ويعتبر المعيار الأول أكثر المعايير شيوعاً بين المحاسبين ، حيث يجري تطبيقه بشكل واسع في الحياة العملية .

٥- مبدأ الإفصاح التام:

ينص مبدأ الإفصاح المحاسبي على البيان التام والشامل لجميع البيانات والمعلومات المحاسبية - قدر الامكان - لتحقيق الفائدة لمستخدميها ، وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لا ينظر إلى القوائم المالية على أنها هدفاً في حد ذاتها تسعى الوحدة المحاسبية إلى تحقيقه . وإنما لمساعدة بعض الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة ، إضافة

إلى توفير المراقبة على نشاط المشروع من قبل المسالكين ، وخصوصاً في الشركات المساهمة ، مما استوجب ان تكون البيانات والمعلومات المدونه في القوائم المالية واضحة وكافية ومفهومة لكل الأطراف التي تسعى للاستفادة منها .

وقد جرى الانفاق في السنوات العشر الأخيرة على ثنول القوائم المالية اضافة إلى البيانات المحاسبية المتعلقة بالعمليات القابلة للقياس النقدي ، إلى معلومات وصفية ترد على شكل ملاحظات او مذكرات ملحقة بالقوائم المالية للعمليات التي لا يمكن قياسها نقدياً ما دامت تحقق الوضوح التام ، والفائدة لمستخدمي القوائم المالية . وقد تشمل هذه الملاحظات كل أو بعض البنود التالية :

- اسس قياس وتقييم بعض عناصر القوائم المالية مثل طريقة احتساب اقساط استهلاك الأصول الثابتة ، وطريقة توزيع تكاليف الأصول المعنوية ، وطريقة تقييم المخزون السلعي ... الخ .
- المعلومات الاضافية عن احتمالات وقوع بعض الأحداث المستقبلية والتي يصعب تقييم تأثيرها بشكل قاطع على المركز المالي ، مع تطبيق التحفظ كلما أمكن ذلك .
- المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التي قد تنشأ على الوحدة الاقتصادية نتيجة بعض التزاماتها حيال الغير ، والتي تحد من قدرتها على استخدام بعض أصولها ، مثل المسؤولية الناجمة عن الاقتراض طويل الأجل برهن الأصول .
- المعلومات المتعلقة بالأحداث التي حصلت بعد تاريخ الميزانية وقبل صدور القوائم المالية .

٦- مبدأ الثبات :

يقوم هذا المبدأ على أساس ان الإجراءات والطرق والسياسات والمبادئ التي يتم اختيارها من بين عدة إجراءات وطرق وسياسات بديلة ، يجب أن يتسم اتباعها بصورة ثابتة ومنتظمة بحيث يتم الإقرار عنها بطريقة موحدة من فترة محاسبية إلى فترة محاسبية أخرى ، لذلك فإن مبدأ الثبات يتضمن :

أ) تطبيق نفس الإجراءات والطرق المحاسبية على الأحداث المتماثلة في المشروع الواحد خلال الفترات المحاسبية المختلفة .

ب) تطبيق نفس السياسات والمفاهيم والطرق والإجراءات لكل عنصر من عناصر القوائم المالية للمشروع خلال الفترات المحاسبية المختلفة .

ان التجانس في تطبيق المبادئ والسياسات والطرق والإجراءات عبر الزمن ، من فترة إلى فترة محاسبية أخرى ، تتيح إمكانية المقارنة بين عناصر القوائم المالية المعدة خلال هذه الفترات بشكل يكشف التغيرات التي تطرأ عليها واتجاهات هذه التغيرات ومقدار أثرها على القوائم المالية .

٣- التحفظ :

بمقتضى هذا العرف فإن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى بعض التقديرات وخصوصاً العناصر التي يدخل فيها التقدير الشخصي يجب ان يراعى فيها جانب التحفظ ، والابتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل الشديد في معالجة بعض الأمور المحاسبية.

ويبدو ان الأساس الذي استند عليه في تطبيق هذا العرف هو اختيار السياسة التي تنطوي على اتباع الإجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل بنظر الاعتبار دون الأرباح . ولعل من أهم التطبيقات العملية لهذا العرف تقييم المخزون

السلعي في آخر المدة بسعر التكلفة او السوق أيهما أقل ، وتكوين المخصصات والاحتياطات للخسائر المحتملة والالتزامات الطارئة .

ونرى بأن منحى عرف التحفظ الذي سلكه مفكرو المحاسبة كان دافعه تحقيق الموضوعية في عملية القياس في الفترات الزمنية التي كان فيها الاتجاه العام لاقتصاديات أغلب بلدان العالم هو الانتعاش الاقتصادي ، الذي استوجب سياسة التحفظ . إلا أنه ومنذ بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي استوجب معه التخلي عن سياسة التحفظ لزوال المبررات الموضوعية لاستمرار تطبيقها نظراً لكون الاتجاه العام السائد للأسعار هو الارتفاع المستمر .

لعل من المفيد الإشارة إلى أن الاستمرار في تطبيق التحفظ على عملية القياس المحاسبي سوف يستمر معه اعتماد القيم الدنيا للأصول والقيم العليا للخصوم وعدم اثبات الأرباح غير المحققة ، مما يؤدي إلى عدم الدقة في تحليل المركزين الماليين قصير الأجل ، وطويل الأجل للوحدة الاقتصادية للعلاقة المتينة بين قيم الأصول والخصوم التي يجري قياسها محاسبياً وفق الاعتبارات التي يفرضها التحفظ ، وتنتج تحليلها مالياً .

تمارين الفصل الثاني

- ١- ما هو مفهومك للنظام المحاسبي ، وما هي اركانه الرئيسية .
- ٢- ما هي الاعتبارات التي تحكم تصميم النظام المحاسبي ، وما هو اثر التقدم التكنولوجي على أداءه لوظائفه .
- ٣- من هم المستفيدون من المعلومات المحاسبية . وما هي جوانب الاستفادة لكل منهم .
- ٤- ما هو الفرق بين الوحدة المحاسبية والدورة المحاسبية .
- ٥- هل التوازن الحسابي شرطاً أساسياً لطريقة القيد المزدوج ؟ اشرح ذلك .
- ٦- ما هو الفرق بين الميزانية ومعادلة الميزانية .
- ٧- وضح مفهوم الدورة المحاسبية و اشرح مراحلها .
- ٨- اشرح علاقة النظام المحاسبي بنظام المعلومات الإدارية بالمنشأة ؟ موضحاً أهم خصائص المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي .
- ٩- اشرح طرق القيد المحاسبية معزراً رأيك بالأمثلة .
- ١٠- وضح العلاقة بين دفتر اليومية ودفتر الاستاذ . معزراً شرحك برسم شكل توضيحي لكل منهما .
- ١١- عرف المستند وأهميته ، مع ذكر أنواعه .
- ١٢- اذكر أثر التطور التكنولوجي على أسلوب التعامل مع المستندات .
- ١٣- عرف دفتر الاستاذ والهدف من وجوده في النظام المحاسبي ، مع بيان الاسلوب الذي تتم فيه معالجة أنواع الحسابات ب دفتر الاستاذ في منشأة تجارية .
- ١٤- عرف مضمون كل مما يلي :
 - دفتر الجرد
 - الرقابة الداخلية
 - دليل الحسابات
 - الترحيل
 - دفاتر اليوميات المساعدة
 - الترسيد
 - الحسابات الشخصية
 - الحسابات الاسمية

- ١٥- ما المقصود بكل مما يأتي :
- العملية المالية
 - الحساب
 - القيد المحاسبي
 - الأصول
 - الخصوم
- ١٦- قارن بين المصروفات والإيرادات من الناحية النظرية .
- ١٧- قارن بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية .
- ١٨- حدد معنى كل من الربح والخسارة ، ثم قارن بينهما .
- ١٩- ثبت معادلة الميزانية ، ثم وضح العناصر التي تحتويها . وما هي علاقتها بالميزانية .
- ٢٠- ما معنى فرض وما معنى مبدأ .
- ٢١- عدد الفروض المحاسبية وشرح كل واحد منه باختصار .
- ٢٢- ما هي الاعتبارات التي يتطلبها فرض الاستمرار في الممارسات المهنية .
- ٢٣- ما هو أثر فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد ، في تطور التطبيق العملي للمحاسبة . وما هو عيوب هذا الفرض .
- ٢٤- ما هي التناقض الذي نجم عن تطبيق الاستمرار . كيف استطاع الفكر المحاسبي من حل هذه المشكلة .
- ٢٥- ما هل المشاكل الناجمة عن مبدأ التكلفة التاريخية .
- ٢٦- ما هي القواعد المحاسبية التي جاءت كاستثناءات على المبادئ .

الفصل الثالث

مقومات النظام المحاسبي

مقومات النظام المحاسبي

مقدمة :

يهدف هذا الفصل إلى بيان الأسس والإجراءات والطرق المحاسبية الخاصة بتسجيل وتبويب العمليات المالية في الدفاتر والسجلات الخاصة بالمنشأة، وذلك وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وضمن اطار معين تعتمده المنشأة يعرف بالنظام المحاسبي ، والذي يتم تصميمه وفقاً لطبيعة عملها ، ومدى حاجة الإدارة والأطراف الأخرى إلى البيانات والمعلومات الناتجة عنه .

وعليه ، فإن هذا الفصل يتضمن ما يلي :

- أولاً : التعريف بالنظام المحاسبي .
- ثانياً : مقومات النظام المحاسبي .
- ثالثاً : طرق القيد المحاسبية .

أولاً : التعريف بالنظام المحاسبي

النظام المحاسبي هو ذلك الأسلوب المنظم ، أو مجموعة الاجراءات المنظمة التي يتبعها المحاسب في تسجيل وتبويب عمليات المنشأة المالية ، من واقع المستندات المؤيدة لها ، في الدفاتر والسجلات المحاسبية ، لغرض بيان نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة والوقوف على حقيقة مركزها المالي في نهاية فترة مالية معينة .

بالإضافة إلى ذلك ، فالنظام المحاسبي ، وسيلة لتحقيق اجراءات الرقابة على كافة عناصر الانفاق والايراد وأصول وخصوم المنشأة ، وتوفير المعلومات الضرورية للإدارة العليا لترشيد قراراتها الخاصة باستغلال الموارد المتاحة والرقابة عليها .

ويحكم تطبيق النظام المحاسبي مجموعة من الفروض والسياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، تلتزم بها المنشأة في كافة مراحل عملية تسجيل وتبويب العمليات المالية ، أو أعداد القوائم الختامية واسلوب عرضها والبيانات المالية التي تحتويها

ويتمثل النظام المحاسبي في مجموعة من العناصر المادية ^{١١٣} . مثل والمستندات والآلات والمعدات المساعده ، وعناصر معنوية تتمثل في الأشخاص المنفذون لعمليات واجراءات النظام كالمحاسبون والمراجعون الداخليون وغيرهم . وتتظاهر هذه العناصر بتحقيق الهدف من النظام وهو تجهيز الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في مزاولة النشاط والرقابة على استغلال الموارد .

والنظام المحاسبي ، شأنه شأن أي نظام آخر للمعلومات ، يقوم على أربعة اركان رئيسية هي ^(١) :

(١) د. عبد الحي مرعي " محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة " مؤسسة شباب

الجامعة - الاسكندرية ، ١٩٧٢ ، ص ٨٤ .

- مدخلات النظام .
- العمليات التي يقوم النظام بأدائها (التشغيل) .
- معايير أداء النظام .
- منتجات النظام .

وتتمثل مدخلات النظام في العمليات المالية التي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية من واقع المستندات المؤيدة لها . أما عمليات النظام فهي تسجيل وتبويب العمليات المالية بالإضافة إلى إنتاج التقارير وقياس النتائج وتحليلها . وتمثل معايير أداء النظام المحاسبي في قدرته على مد الإدارة بالبيانات المطلوبة بالدقة المناسبة وفي الوقت الملائم وبالتكلفة المقبولة . وبذلك فإن النظام المحاسبي الجيد هو الذي يستطيع ان يحقق ذلك للإدارة بصورة ملائمة .

وبالنسبة إلى تصميم النظام المحاسبي في المنشآت على اختلاف انواعها فتحكمه عدة اعتبارات ، منها حجم المنشأة وطبيعة نشاطها وشكلها القانوني وغيرها^(١) . ففي المنشآت الصغيرة يقوم المحاسب بتصميم النظام المحاسبي ، وذلك لسهولة عملياته ، وبساطة نوعية البيانات التي يحتاجها ، أما في المنشآت الكبيرة الحجم ذات الأنشطة المتعددة فإن بناء النظام المحاسبي يحتاج إلى دراسات مستفيضة لا يستطيع فرد واحد القيام بها ، ومن ثم فإن هذه المهمة يمكن ان تتولاها مجموعة من المتخصصين داخل المنشأة أو خارجها .

وقد أدى التطور التكنولوجي في مجال الحاسبات الالكترونية ، إلى ظهور أساليب حديثة في إنتاج البيانات ، وتصميم النظم المحاسبية ، وتعديلها وتطويرها بما

(١) د. السيد عبد المقصود ديبان " تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية " ، مؤسسة

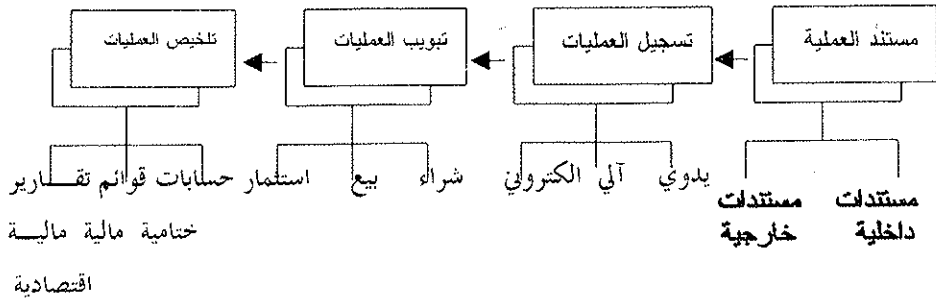
شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٧ ، ص ٩ .

يتناسب واحتياجات الإدارة إلى المعلومات ، مما أضاف إلى الحاسب مهام جديدة تمثلت في قدرته على إنتاج البيانات المطلوبة بالدقة والسرعة الكافيتين ، وتحليل القوائم المالية وفقا لأحدث الأساليب الرياضية والاحصائية ، وهي مهام كان يصعب على الحاسب القيام بها دون استخدام الحاسبات الالكترونية لما تتطلبه من وقت وجهد كبيرين .

ويتكون النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية ، أو غيرها من المنشآت من مجموعة من الطرق والوسائل والاجراءات اللازمة لتسجيل العمليات المالية، التي تحصل في الوحدة ، أولا بأول ، في شكل نقدي ، ثم تبويب هذه العمليات في مجموعات متجانسة من العمليات المالية ، بعدها يتم تلخيصها في شكل تقارير مالية ذات قيمة لمن يستخدمها . ويتم ذلك أما يدويا أو آليا أو باستخدام الحاسب الالكتروني ، وتعرف هذه الدورة بالدورة المحاسبية للنظام المحاسبي والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي .

شكل رقم (٢)

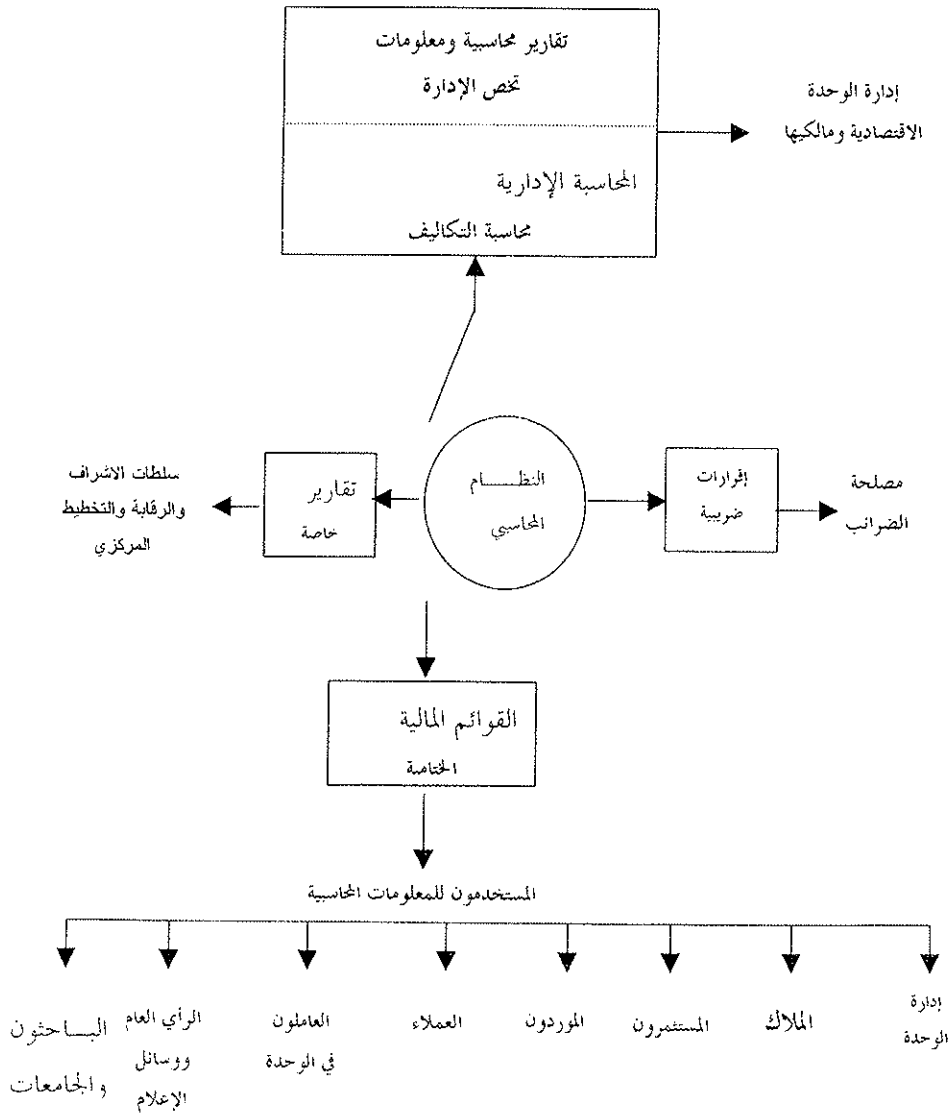
الدورة المحاسبية للنظام المحاسبي



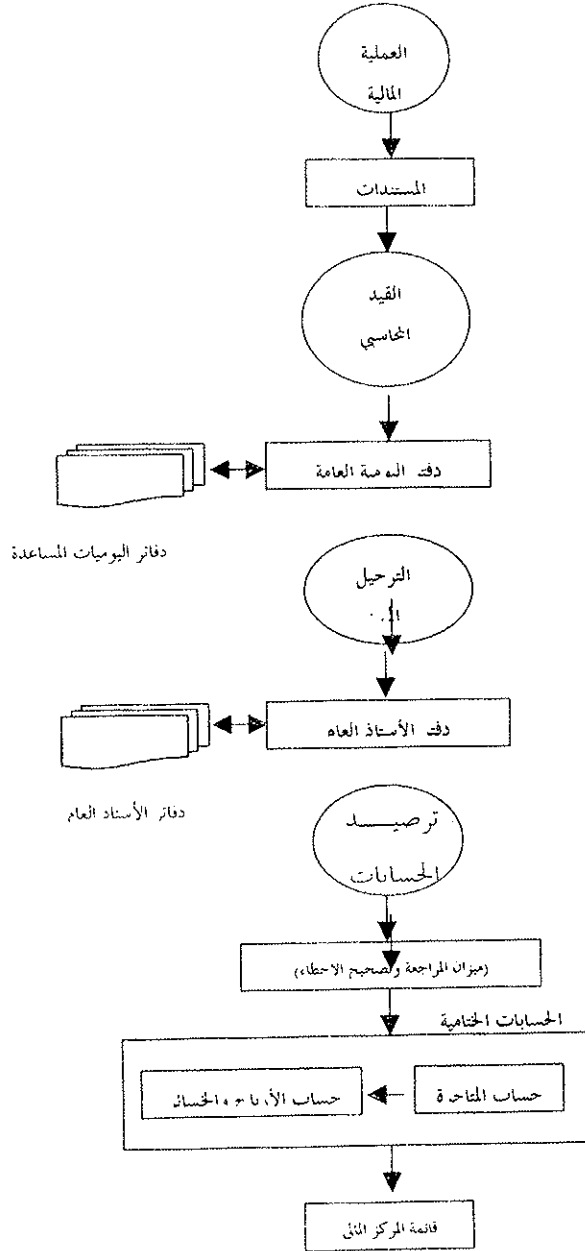
ولضمان فعالية هذا النظام ، وسرعة ودقة مخرجاته من المعلومات المحاسبية ، لا بد من تطوير تشغيل مدخلاته من البيانات وتحسين طرق تجهيزها لمستخدميها من متخذي القرارات لتلائم مع احتياجاتهم المتعددة والمتطورة، سواء كان هؤلاء من داخل المنشأة ، أو مالكيها أو غيرهم من المتعاملين معها . ويمكن تصوير النظام

المحاسبي، كنظام للمعلومات المحاسبية، يزود مختلف الجهات بحاجتها إلى هذه المعلومات بالشكل التالي :

شكل رقم (٣) النظام المحاسبي كنظام للمعلومات المحاسبية



وفيما يلي شكل تخطيطي يبين مراحل الدورة المحاسبية في منشأة تجارية.
شكل رقم (٦) مراحل الدورة المحاسبية



وبالنظر إلى الشكل السابق ، نجد أن المعلومات التي يمكن ان يوفرها النظام المحاسبي ،

لمستخدمين من الأطراف المختلفة يمكن تقسيمها إلى نوعين من المعلومات (١):

(أ) معلومات مالية وأخرى غير مالية ، ومن أمثلة النوع الأول من المعلومات القوائم المالية التي تعرض بيانات النتيجة من ربح أو خسارة والمركز المالي ، وقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ اعدادها أو في تاريخ لاحق ، فضلاً عن قوائم التدفقات النقدية من وإلى المنشأة .

(ب) معلومات تاريخية ومعلومات مستقبلية ، وتختص الأولى بنتائج التنفيذ وعرض أحداث اقتصادية ومعاملات مالية وقعت بالفعل ، أما الثانية فتهم بيانات التخطيط وتوفير معلومات عن أحداث متوقعة خلال فترة مالية مقبلة، كبرنامج الموازنات التخطيطية .

ان الدراسات الحديثة التي اجرها العديد من المنظمات واللجان والمجتمعات المهنية والأكاديمية ، للمحاسبة ، قد اتفقت على أن البيانات المالية التي يخرجها النظام المحاسبي ، تتضمن الميزانيات العمومية وبيانات الدخل او حسابات الأرباح والخسائر وأية بيانات ومعلومات إيضاحية أخرى يتم تحديدها كجزء مكمل للبيانات المالية ، وفي أي من المنشآت التجارية أو الصناعية او مؤسسات الأعمال . وسواء كانت تهدف إلى الربح من وراء نشاطها أو لا تهدف إليه (٢).

(١) د. حسن احمد غلاب " نظام المعلومات المحاسبية " ، مكتبة قصر الزعفران ، بالقاهرة ،

١٩٨٥ ، ص ٩٦ .

(٢) انظر في هذه المجال :

- لجنة قواعد المحاسبة الدولية " قواعد المحاسبة الدولية " ، تعريب الدكتور عصام

مرعي ، مطابع رغدان ، الرياض ، ١٩٨٩ .

ويتم اعداد البيانات المالية في ضوء افتراضات محاسبية اساسية ، يعتبر قبولها من الأمور الضمنية ، بالنسبة للمحاسبين الذين يتولون اعداد هذه البيانات، وهي في الوقت نفسه ، تعتبر من أهم الخصائص الأساسية التي يجب ان تتميز بها معلومات النظام المحاسبي ، وهي الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب في عرض المعلومات ، بالإضافة إلى الموضوعية .

أي أن :

- الدقة في طرق القياس المحاسبية للأحداث الاقتصادية .
 - الملائمة في عرض المعلومات المحاسبية بما يتلائم مع احتياجات متخذي القرارات .
 - التوقيت المناسب ، بما يتلائم وزمن الحاجة إليها .
 - الموضوعية ، وهي الأساس او الصفة المرادفة لدقة القياس العلمي للأحداث الاقتصادية ، استناداً إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، دون أي تحيز شخصي من قبل المحاسب ، في عرضه للنتائج التي توصل إليها .
- غير انه من الضروري التمييز بين معياري الملاءمة والدقة في اعداد التقارير المحاسبية ، فقد تكون بيانات التقارير دقيقة غير أنها قد لا تكون ملائمة للمشكلة موضوع الدراسة والبحث ، كما قد تكون المعلومات ملائمة رغم كونها غير دقيقة(١) .

كما أن البيانات المحاسبية يجب ان تكون مستوفية لخاصية التوقيت السليم بما يتلائم ووقت الحاجة إليها في اتخاذ قرار او دراسة بدائل معينة في زمن معين . ففي بعض الأحيان نجد أنه من الأهمية بمكان ان يكون لدينا معلومات محاسبية دقيقة بشكل (١) د. حسن أحمد غلاب " نظام المعلومات المحاسبية " ، مرجع سابق ، ص ٩٩ .

تقريبى وسريعة ، عن ان تتوفر لدينا معلومات دقيقة فيما بعد قد لا تكون بحاجة اليها في ذلك الوقت ، فقد يضحى بدرجة معينة من دقة المعلومات بغرض تحقيق تقارير في الوقت المناسب تحمل معلومات مناسبة للمشكلة موضوع الدراسة(٢).

ثانياً : مقومات النظام المحاسبي

تتكون مقومات النظام المحاسبي من العناصر التالية :

- المجموعة المستندية

- المجموعة الدفترية

- دليل الحسابات

- نظم الرقابة الداخلية

- المنفذون للنظام (المحاسبون وغيرهم)

- الآلات والأجهزة المساعدة

المجموعة المستندية

المستند Voucher هو أداة لتدوين البيانات وحفظها ونقلها بين الأطراف المستفيدة منها . والمستند في المحاسبة هو دليل اثبات او وجود عملية مالية قد حصلت فعلاً في المنشأة ، سواء تلك العمليات التي تمت بين المنشأة والغير ، أو تلك التي ارتبطت بالحركة الداخلية المتعلقة بعناصر الانفاق أو الصرف داخل المنشأة . وبذلك

(٢) د. حسين القاضي " نظرية المحاسبة " مرجع سابق ، ص ٤٦٥ .

انظر أيضاً :

- David F. Larker. "The perceived Important of Selected Information Charities for Strategic Capital Budgeting Decisions " The Accounting Review . No . 3 , July 1981 . P . 519 .

يعتبر المستند الأساس والقربنه الأولى لتسجيل القيود في الدفاتر المحاسبية وبيان أطراف العمليات ومبالغها ، ومصادرها ، سواءً كانت داخلية أو خارجية .

وباختلاف العمليات المالية للمنشأة ، تختلف أنواع المستندات التي تتعامل معها ، من حيث الشكل وحجم بيانها وعدد الصور المتضمنة لها ، هذا بالنسبة إلى المستندات الداخلية الخاصة بالمنشأة ، ذاتها ، فمستندات أو فواتير المبيعات او ايصالات الاستلام او قوائم الجرد ، هي مستندات تصمم وفقاً لطبيعة نشاط المنشأة ، ومنها يتم اثبات كافة العمليات المتعلقة بهذه الأنشطة بالدفاتر المحاسبية ، إما بالنسبة إلى فواتير الشراء من الغير أو عملية دفع النقدية .. الخ فان اثبات العمليات يتم من واقع مستندات ترد إلى المنشأة من خارجها وتسمى بالمستندات الخارجية .

هذا بالنسبة إلى العمليات الجارية أما بالنسبة للعمليات الرأسمالية الخاصة باقتناء الأصول او التصرف فيها ، فيتم إثبات عملياتها من واقع عقود الملكية ، أو عقود الاستغلال ، وكذلك إيصالات تسديد القيمة او عقود البيع او قبض القيمة ، أو كعقود دفاتر الصكوك .. الخ . وقد جرت العادة ان يتم حفظ المستندات في ملفات مرتبة ترتيباً رسمياً . مرقمة أرقاماً متسلسلة ومن أنواعها:

- إيصالات استلام النقدية ، و صرفها
- فواتير البيع للغير ، وفواتير الشراء من الغير .
- كشوف الأجور والرواتب .
- كشوف الجرد ، ومحاضر استلام البضاعة المشتراة .
- عقود الملكية ، أو البيع الخاصة بالأصول .

ان اسلوب التعامل مع المستندات يختلف باختلاف ما إذا كانت المنشأة تعتمد
الأساليب التقليدية في مسك الدفاتر واعداد القوائم والحسابات الختامية . وهو ما
يعرف بالأساليب اليدوية في تجهيز البيانات ، بواسطة الأفراد ، أو باستخدام الآلات
ذات البطاقات المثقبة ، أو ان المنشأة تعتمد الأساليب الالكترونية المتطورة في تجهيز
بياناتها اليومية او الختامية ، ففي الحالتين ، فان التعامل مع المستندات يرتبط ارتباطاً
مباشراً بالقانون التجاري للدولة ، والذي يحدد اجراءات وشروط معينة يجب مراعاتها ،
مهما كان اسلوب العمل في المنشأة ، حتى يمكن الاعتماد على القيود المحاسبية
والمستندات المؤيدة لها ، عند تقدير الضرائب ، وعند حدوث منازعات قانونية بشأن
أعمال المنشأة ، وعلاقتها مع عملاءها ومورديها . وبذلك فقد نص القانون على
شروط معينة يجب استيفاءها عند مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية وكذلك الشروط
الشكلية التي يجب ان تتضمنها بعض المستندات كالشيكات والكمبيالات .. وغيرهـ .
وهو ما سنوضحه تفصيلاً عند الكلام عن المجموعة الدفترية للنظام المحاسبي في الفقرة
التالية .

المجموعة الدفترية

لا شك ان لكل نظام محاسبي مجموعة من الدفاتر والسجلات ، التي يتم قيـد
العمليات المالية فيها ، من واقع المستندات المؤيد لها والذالة عليها . ويتوقف عدد
وأنواع الدفاتر والسجلات في كل منشأة على طبيعة عملياتها وحجم هذه العمليات .
وهناك من الدفاتر والسجلات التي يتطلبها القانون الخاص بتنظيم الدفاتر في
منشآت وشركات البلد المعني . أو تلك التي جرى العرف المحاسبي على امساكها .
وتسمى المجموعة الأولى ، بالدفاتر المحاسبية القانونية او ما يطلق عليها بـدفاتر القيد

الأولى ، كدفتر اليومية العامة ، ودفتر الجرد ودفتر المراسلات . أما المجموعة الثانية ، وهي الدفاتر المحاسبية العرفية ، فهي على الرغم من ان القانون لم ينص عليها ، إلا أن مسكها يعد ضروري بصفقتها تشكل جزءاً رئيسياً من النظام المحاسبي . منـها دفتر الاستاذ ، ودفتر التسويده ، والدفاتر والسجلات الاحصائية الأخرى .

وقد جاء في اللائحة التنفيذية لقانون ضرائب الدخل لبعض البلدان العربية نوع من الدفاتر التي يجب على الشركة مسكها حتى تعتبر حساباتها منتظمة . وأن تلك الدفاتر هي :

- دفتر اليومية .

- دفتر الجرد والميزانية .

- دفتر الصنف .

كما ورد في بعض هذه القوانين أنه يجب لاعتبار حسابات الشركة منتظمة ، أن تمسك بالاضافة إلى الدفاتر المشار إليها السجلات المنصوص عليها في مواد القوانين التجارية المعمول بها في كل بلد بحسب نوع الشركة .

وإذا ما رجعنا إلى نصوص مواد القوانين التجارية لوجدنا أنها تشترط الآتي :

(١) ان يتم القيد في دفتر الجرد والميزانية واليومية حسب احكام القانون التجاري.

(٢) بالنسبة لدفتر الصنف تسجل فيه حركة الصنف كمية ونوعاً . وذلك بالنسبة للمنشآت التي يقتصر نشاطها على تجارة الجملة .

(٣) ان تكون الدفاتر المشار إليها مرقمه وموقعاً عليها ، سواء من المأمور الذي تحدده المحكمة الابتدائية . أو من موظف الضرائب المختص بالدفاتر لدفتر الصنف .

٤) بالإضافة لما تقدم ، فإنه لا يحل بامسك هذه الدفاتر التي حددتها اللائحة وجوباً .
امسك اية دفاتر اخرى ، حددها القانون التجاري او أي قانون آخر او تتطلبها
طبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة .

وفيما يلي شرحاً وافياً لأهم مكونات المجموعة الدفترية في المنشأة ، وهما دفتر
اليومية العامة ودفتر الاستاذ العام ، من حيث مضمون كل منهما ، واسلوب القيد
والترحيل والترصيد في هذين الدفترين .

أ) دفتر اليومية العامة Prime Entry Journal

وهو السجل الرئيسي لتسجيل كافة العمليات المالية في المنشأة ، بأسلوب
القيد المحاسبي المار الذكر ، وفقاً لتاريخ حصولها ، معززة بالمستندات المؤيدة لحصول
هذه العمليات . واسلوب القيد المحاسبي في تسجيل العمليات في اليومية العامة هو
تبيان الطرف المدين (أي الطرف الآخذ او المستفيد من العملية) والطرف الدائن في
العملية (وهو الطرف العاطي للقيمة أو المتنازل عنها) . وقد سمي بدفتر اليومية لأن
العمليات تسجل فيه يومياً أولاً بأول .

وقد الزم القانون التجاري كل وحدة اقتصادية او غيرها ان تمسك هذا
السجل حتى تعتبر حساباتها منتظمة ، ووضع عدة شروط لأسلوب التسجيل فيه
بشكل يمنع فيه أي غش أو تزوير قد يرتكبه ماسك الحسابات عند استخدامه لهذا
السجل . وهذا السجل شاملاً لجميع حسابات المنشأة ، وهو ذو أهمية كبيرة بالنسبة
للمنشأة أو لإدارة الضرائب ولهذا سمي بدفتر اليومية العامة أو دفتر اليومية المركزية .

وقد تمسك المنشأة اكثر من دفتر لليومية ، تسجل في كل واحد منها العمليات
المالية ذات الطبيعة المتشابهة . كالعمليات الخاصة بالمبيعات الآجلة ، حيث يخصص لها

وفيما يلي توضيحاً موجزاً لمسميات البنود الظاهرة في صفحة دفتر اليومية العامة .
رقم مسلسل : ويقصد به رقم القيد الذي تم تسجيله في اليومية، ليتم معرفة عدد القيود أو العمليات التي تم تسجيلها خلال فترة زمنية معينة، شهر أو أسبوع أو يوم.

تاريخ العملية : أي تاريخ اليوم الذي تم فيه تسجيل العملية ، بعد اكتمال عناصرها ، ويبدأ هذا التاريخ عادة في اليوم الأول من كل شهر وحتى اليوم الأخير منه .

مبلغ العملية : وهو المبلغ الذي تم فيه تسجيل العملية المالية ، بطرفيها المدين والدائن ، ويجب التأكد من ان القيم في الجانب المدين من العمليات المالية ، يساوي مجموع القيم في الجانب الدائن منها، وان عدم التطابق هذا يعني حصول خطأ في تسجيل احد القيود ينبغي البحث عنه ويتم التأكد منه عن طريق جمع الجانب المدين والجانب الدائن بعد آخر عملية في اليوم الأخير من الشهر أو الاسبوع .. وهكذا .

البيان : أو شرح القيد ، لبيان مضمون العملية التي جرى القيد بموجبها، بالإضافة إلى بيان الطرف المدين والطرف الدائن من العملية .

مستند العملية: وهو الأساس او الاثبات الذي تم تسجيل القيد المحاسبي بموجبه، إذ لا قيد بدون مستند يعززه . ويجب ذكر رقم المستند وتاريخه ومصدره . وذلك لغرض الربط بينه وبين القيد لأغراض الرقابة والتدقيق ومن أهمها فواتير الشراء والبيع ، ووصولات الصرف والقبض .

رقم صفحة وهو رقم الصفحة التي سيتم ترحيل الحساب إليها ، حيث ان
الاستاذ : لكل حساب رقماً خاصاً به أو صفحة خاصة به ، يضمها دفتر
آخر يسمى بدفتر الاستاذ ، يخصص لكل صفحة من صفحاته
لنوع معين من العمليات وهو ما سيأتي بيانه لاحقاً .

(ب) دفتر الاستاذ : Ledger

هو السجل الذي يضم جميع الحسابات التي ظهرت في دفتر اليومية العامة
للمنشأة . أي ان هذا السجل او الدفتر يضم جميع الحسابات الخاصة بالأصول
والخصوم ورأس المال . وكذلك جميع الحسابات الخاصة بالمصروفات والايرادات وما
يطرأ على هذه الحسابات من تغيرات بالزيادة أو النقص نتيجة العمليات المالية التي
تجريها المنشأة ، حيث يتم فيه ترحيل العمليات التي تسجل اولاً بأول في دفتر اليومية ،
والتي لا تخرج عن كونها مجرد نقل أو تحويل المبالغ المدينة والمبالغ الدائنة لكل حساب ،
كما تظهر في اليومية إلى الحسابات ذات الاسم المشابه بدفتر الاستاذ ، وهذه العملية
تسمى بالترحيل ، Posting .

وفيما يلي شكل عام لأحد الحسابات (وهو حـ / الخزينة) التي يضمها دفتر
الاستاذ . وعلى سبيل المثال هي صفحة رقم ٢ من الدفتر .

شكل رقم (٥)

رقم الصفحة ٢

حـ/الخزينة

له (دائن)				منه (مدين)			
رقم صفحة دفتر اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة دفتر اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
					١/١	رصيد اول المدة	xx

وهكذا بالنسبة لبقية حسابات المنشأة .

ويتم تسجيل التغيرات الحاصلة في هذه الحسابات عن طريق ما يعرف بالترحيل ، ويعني بها نقل مبالغ عمود الجانب المدين من اليومية العامة إلى الجانب المدين لحساباتها بدفتر الاستاذ ؛ ثم يلي ذلك نقل مبالغ عمود الجانب الدائن من اليومية العامة إلى الجانب الدائن لحساباتها بدفتر الاستاذ .

ويتم الربط بين دفتر اليومية ودفتر الاستاذ عن طريق تسجيل رقم صفحة الاستاذ بالخانة الخاصة بها في دفتر اليومية . وكذلك يتم اثبات رقم القيد او صفحة اليومية بالحساب الخاص بدفتر الأستاذ ، كما هو واضح عند مراجعة الشكلين السابقين لدفتر اليومية والاستاذ .

وعليه ، فإن الهدف من وجود دفتر الأستاذ هو تسجيل للمديونية والدائنية التي تطرأ على كل حساب من حسابات المنشأة أي تسجيل للزيادة أو النقص فيه نتيجة للعمليات المالية في المنشأة . وبذلك ، فإن عناصر أي حساب من حسابات دفتر الأستاذ هي :

- اسم الحساب ورقمه : حيث يجب ان ترتب الحسابات بدفتر الأستاذ بشكل منظم يسهل معه اعداد القوائم الختامية في اخر الفترة المحاسبية .
- الجانب المدين : وهو الطرف الأيمن من الحساب وترحل اليه مبالغ الزيادة أو النقص في الحساب .
- الجانب الدائن : وهو الطرف الأيسر من الحساب وترحل اليه مبالغ الزيادة أو النقص في الحساب .

ويمكن تلخيص الاسلوب الذي تتم فيه معالجة أنواع الحسابات بدفتر الأستاذ،

كما يلي :

حساب الاصول	
دائنة بالنقصان	مدينة بالزيادة

حسابات الخصوم	
دائنة بالزيادة	مدينة بالنقصان

حـ / رأس المال	
دائن بالزيادة (اضافات او ارباح)	مدين بالنقصان ومسحوبات او خسائر

حسابات الإيرادات		حسابات المصروفات	
دائنة		مدينة	
بالزيادة		بالزيادة	

وفي آخر كل فترة محاسبية ، يتم استخراج الرصيد النهائي لكل حساب بدفتر الاستاذ ، لمعرفة ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات ، وتسمى هذه العملية بالترصيد .

جـ) دفتر الجرد Stock – taking Book :

ويُسجل في هذا الدفتر تفاصيل البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة في آخر السنة المالية الخاصة بها ، وبيان اجماليتها ، إذا كانت تفاصيلها موجودة بدفاتر أخرى مستقلة ، وتعتبر الدفاتر المستقلة جزءاً متمماً للدفتر الرئيسي .

دليل الحسابات

هو عبارة عن جدول او قائمة تضم اسماء جميع الحسابات التي وردت في العمليات المالية للمنشأة والتي قد تنشأ فيما بعد ، وقد تكون هذه الاسماء ممثلة في رموز او أرقام ذات دلالة معينة ، ومبوبة في مجموعات من الحسابات ذات الطبيعة المشتركة. فقد تأخذ كل مجموعة من الحسابات رقماً رئيسياً معيناً، ليشير إلى مجموعة من الحسابات المتجانسة . وتفرع منه أرقام للحسابات الفرعية المرتبطة بالحسابات الرئيسية .

فإذا تم تقسيم حسابات المنشأة إلى المجموعات الرئيسية التالية :

١	ويرمز لها بالرقم	حسابات الاصول
٢	ويرمز لها بالرقم	حسابات الخصوم
٣	ويرمز لها بالرقم	حسابات المصرفيات
٤	ويرمز لها بالرقم	حسابات الايرادات

فلو تتبعنا ارقام الحسابات الخاصة بالاصول والخصوم ، فان الدليل الحسابي لبعض الحسابات منها ، سيكون كالآتي :

اسم الحساب	تفصيلي	رئيسي	عام
الاصول			١
الاصول المتداولة		١١	
الصندوق	١١١		
بضاعة في المخازن	١١٢		
المدينون (العملاء)	١١٣		
الاصول الثابتة (طويلة الأجل الملموسة)		١٢	
العقارات	١٢١		
الأراضي	١٢٢		
الاثاث	١٢٣		
الخصوم			٢
الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)		٢١	
الدائنون (الموردون)	٢١١		
قروض قصيرة الأجل	٢١٢		
الخصوم الثابتة		٢٢	
قروض طويلة الأجل	٢٢١		

وهكذا بالنسبة لبقية الحسابات الخاصة بالمصروفات والايرادات . والدليل المحاسبي في المنشأة ، هو مرشد المحاسب أو ماسك الحسابات نحو توجيه القيد المحاسبي إلى أي من العناصر الأربعة المذكورة اعلاه ، لغرض تسهيل اعداد البيانات والقوائم المالية بالسرعة والدقة والملائمة لمستخدميها ، ولا سيما في ظل استخدام الحسابات الالكترونية .

نظم الرقابة الداخلية

عندما تطورت المشروعات الفردية التي يملك رأس مالها ويديرها ويراقب عملياتها فرد واحد ، إلى شركات اشخاص ، وما اعقبها من انفصال الملكية عن الادارة ، ظهرت الحاجة إلى وجود نظم معينة تكفل الرقابة على عمليات المنشأة بكافة جوانبها الادارية والمالية ، للمحافظة على حقوق اصحاب المنشأة والمتعاملين معها ، وتدعى هذه النظم بنظم الرقابة الداخلية . وقد ورد في تعريف الرقابة الداخلية بأنها " تخطيط الهيكل التنظيمي للمشروع وكل ما يرتبط به من وسائل أو اجراءات تستخدم داخل المشروع للمحافظة على اصوله وللتأكد من دقة معلوماته المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها ، وتنمية الكفاءة والانتاجية ، وتشجيع اتباع السياسات الادارية المرسومة للمشروع " (٣) .

(٣) د. يونس حسن الشريف وآخرون " مبادئ المحاسبة المالية " مرجع سابق ، ص ٦٢ ، نقلًا عن :

Committee On Auditing Procedures , Auditing Standards and Procedure , Statement on Auditing Procedures . No . 33 , AIOCPA , 1963 .

والرقابة الداخلية التي هي احدى مقومات النظام المحاسبي في المنشأة . تعني مجموعة من الاجراءات المحاسبية المتعلقة بكيفية تصميم المستندات المحاسبية ، والدورة المستندية الخاصة بتلك المستندات ، واجراءات المراجعة الداخلية والخارجية المتبعة ، للتأكد من صحة التسجيل بالدفاتر المحاسبية وضمان المحافظة على اصول المشروع(٤).

المنفذون للنظام المحاسبي :

وهم مجموعة المحاسبين الذين يتولون تنفيذ خطوات الدور المحاسبية التي تضمنها النظام المحاسبي في المنشأة ومتابعة اجراءاته الخاصة بالمحافظة على اصول المنشأة والرقابة عليها وتقييم اداء العاملين فيها . والمقصود بالدورة المحاسبية للنظام المحاسبي هي تتابع اجراءات تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتحليلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية ضمن مجموعة متكاملة من المستندات يتم تداولها داخل المنشأة لتحقيق رقابة فعالة تكفل ضمان سير العمل بكفاءة عالية من الأداء . ويشمل ايضا الموظفون العاملون على الآلات والأجهزة الخاصة بتنفيذ خطوات النظام .

الآلات والأجهزة المساعدة :

وهي من المقومات المادية في تنفيذ خطوات واجراءات النظام المحاسبي، حيث يتم استخدام الآلات لمعالجة البيانات المحاسبية ، من حيث التسجيل والتبويب والتلخيص واعداد القوائم المالية الختامية ، والتقارير المالية والاقتصادية الأخرى . وقد مرت هذه المعالجة بعدة خطوات فنية تكنولوجية . انتهت اخيرا باستخدام الحاسب الالكتروني في تحليل ومعالجة كما هائلا من البيانات المحاسبية للحصول على معلومات بالسرعة والدقة والملائمة لمستخدميها من متخذي القرارات .

(٤) د. يونس حسن الشريف وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٦٢-٦٣ .

طرق القيد المحاسبية :

ان تسجيل العمليات المالية وفقا لأسلوب القيد المحاسبي في الدفاتر والسجلات، تحكمه عدة طرق تسمى بطرق القيد المحاسبية . كما ذهب البعض من كتاب المحاسبة إلى تسميتها بنظريات القيد المحاسبية^(٥).

ويقصد بالطريقة بالمعنى العلمي ، الأسلوب الذي يؤدي إلى الحقيقة ، اما في علم المحاسبة ، فالطريقة هي ذلك النظام الذي يتبعه المحاسب في مسك الدفاتر وتصميم النظام المحاسبي للوصول إلى الأهداف المرجوه . اما النظرية Theory فهي تعني النظرة العلمية للأموز ، وتشير إلى العلاقة بين الحقائق او تنظيمها بأسلوب ذي معنى ، وهي بذلك تقوم على مجموعة من الفروض والمبادئ تحدد الاطار الفكري للنظرية وتعكس الصفات الرئيسية لها . وتتميز أي طريقة للقيد المحاسبي بالمقومات الاساسية التي يتكون منها النظام المحاسبي او نظام امسك الدفاتر ، فهي بذلك تشمل على :

- مجموعة مستندية ودفترية ، وما يرتبط بها من كشوف وسجلات وقوائم ، تختلف درجة التفصيل والاجمال فيها باختلاف الطرق المتبعة ، والتشريعات الموضوعية .
- الادوات او الاجراءات المحاسبية لربط اجزاء النظام بعضها ببعض لتحقيق الاهداف المرجو تحقيقها . وقبل التطرق إلى شرح مضمون كل طريقة من الطرق

(٥) د. حلمي نمر " المدخل في المحاسبة المالية " مرجع سابق ، ص ٤٥-٦٥ .

- د. حسين عامر شرف " اطار النظرية العلمية للمحاسبة " مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الثالث ، ١٩٦٤ .

- Warrens Targerson , " Theory and Methods of Scalings " N. York . J. Wiley & Sons , Inc , 1958 .

لا بد من الوقوف على بعض المفاهيم وتعتبر مدخلا لدراسة طرق القيد المحاسبية،

وهي :

- مفهوم الدورة المحاسبية .

- مفهوم معادلة الميزانية .

- طرق القيد المحاسبية .

- مفهوم الدورة المحاسبية **Accounting Cycle** :

يقصد بالدورة المحاسبية تتابع الاجراءات المحاسبية التي يقوم بها ماسك الحسابات ، أو المحاسب ، ابتداء من تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها في دفتر اليومية العامة او الدفاتر المساعدة ، ثم ترحيل القيود إلى حساباتها الخاصة بها في دفتر الاستاذ ، وانتهاء باستخراج الحسابات والقوائم المالية الختامية للمنشأة . وللتحقق من صحة التسجيل في اليومية العامة ، وصحة ترحيل القيود إلى حساباتها الخاصة بدفتر الاستاذ ، يقوم المحاسب بعمل جدول خاص يسمى (ميزان المراجعة) والذي هو عبارة عن جدول او قائمة تضم ارصدة جميع الحسابات المفتوحة بدفتر الاستاذ العام . ومن واقع هذه الأرصدة ، وبعد التحقق من صحتها ، أو تصحيح ما يلزم منها ، يتم عمل الحسابات الختامية والميزانية.

ويمكن تلخيص مراحل الدورة المحاسبية بالخطوات المتتابعة التالية :

- القيد اليومي : حيث يتم تسجيل المعلومات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها ،

أولا بأول بدفتر اليومية العامة او بدفاتر اليومية المساعدة لها .

- الترحيل : حيث يتم ترحيل القيود السابقة من دفتر اليومية العامة إلى حساباتها

المختصة بدفتر الاستاذ العام ، وترصيد هذه الحسابات في آخر كل

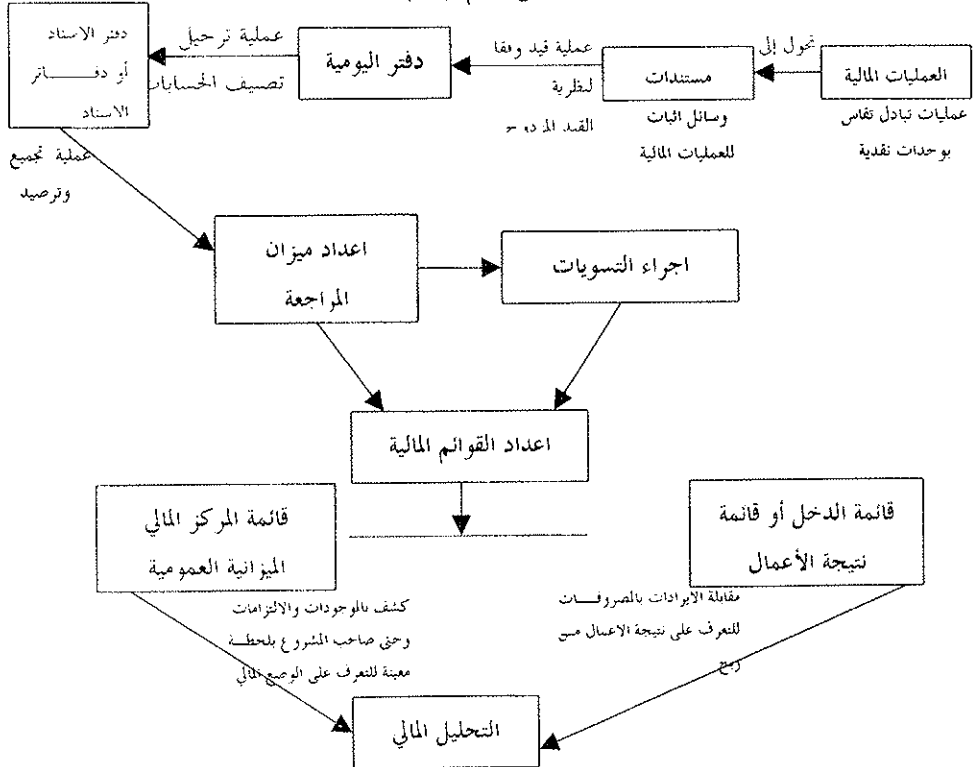
فترة محاسبية لغرض بيان الرصيد الدائن او المدين لكل حساب .

- ميزان المراجعة : ويضم الأرصدة النهائية لكل حساب من الحسابات اعلاه المدينة والدائنة ، ليعبر عن مدى الدقة الحسابية التي تمت بها عملية التسجيل في اليومية العامة ، والترحيل والترصيد في دفتر الاستاذ العام . وتصحيح الأخطاء التي يكتشفها المحاسب .

- الحسابات والقوائم الختامية : وهي المرحلة الأخيرة في الدورة المحاسبية ومنها يتم الوقوف على نتيجة نشاط المنشأة من ربح أو خسارة ، وكذلك مركزها المالي في آخر الفترة المحاسبية ، أي ما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

وفيما يلي شكل تخطيطي يبين مراحل الدورة المحاسبية في منشأة تجارية .

شكل رقم (٥)



معادلة الميزانية

وهو الجانب التطبيقي لمفهوم الميزانية العمومية ، والتي تقوم على تعادل مجموع قيم الاصول في جانب مع مجموع قيم الخصوم ورأس المال في جانب آخر .
أي أن :

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{رأس المال}$$

فالجانب الأيمن لهذه المعادلة يعبر عن الاصول الكلية التي تملكها المنشأة ، مفصلة حسب النوع والقيمة ، بينما يعبر الجانب الأيسر منها عن جملة الخصوم والحقوق على هذه الاصول مفصلة حسب النوع والقيمة أيضا . ولا شك بأن قيمة اصول المنشأة تعادل قيمة الحقوق المترتبة عليها . ويعود السبب في هذا التعادل إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك حقوق او أصول للمنشأة دون أن يقابلها نشوء التزام على المنشأة . كما لا يمكن ان يكون التزام على المنشأة دون ان يقابله نشوء حقوق لها .
فشراء بضاعة بالآجل ، مثلا يعني اقتناء اصل من الاصول مقابل نشوء التزام على المنشأة من الجانب الآخر من المعادلة تحت اسم (الدائنين او الموردين) ، ويجب ان يبقى هذا التوازن قائما بعد كل عملية مالية للمنشأة . سواء كان تأثير هذه العملية على جانبي الميزانية ، كما هو واضح من المثال السابق ، أو كان تأثيره مقتصر على جانب واحد منها فقط ؛ دون الجانب الآخر ، كما هو الحال في شراء بضاعة نقدا ، وهو يعني نقص في اصل من اصول المنشأة ، وهو النقود ، يقابله زيادة في اصل آخر هو البضاعة . دون أن تؤثر هذه العملية على الجانب الآخر (الأيسر) من المعادلة .
وتتميز معادلة الميزانية بخصتين اساسيتين هما (٦) :

(٦) د. محمد السيد عبد الكريم " مدخل في المحاسبة المالية " مرجع سابق ، ص ٢٨ .

أ) ان التوازن مستمر بين مجموع قيم الاصول الخاصة بالمنشأة وبين قيم الحقوق والالتزامات المترتبة عليها (الخصوم) في أية لحظة او تاريخ معين .

ب) ان كل عملية مالية تحدث في المنشأة ، خلال الفترة المحاسبية ، التي تلي تاريخ اعداد المركز المالي ، لا بد وان تؤثر على قيم العناصر التي يتضمنها المركز المالي . نتيجة لتغيير بعض الحقائق والأرقام التي يتكون منها . مع بقاء المركز المالي في حالة توازن حتى بعد حدوث هذا التغيير .

وبناء عليه ، فإن كل عملية مالية تجريها المنشأة ، نجد أن القيمة الكلية للأصول تعادل القيمة الكلية للخصوم (الالتزامات + رأس المال) ، وحتى يتم اثبات حقيقة هذا التعادل ، فانه لا بد من القيام بتحليل الأنواع المختلفة للعمليات المالية التي تجريها المنشأة ، بقصد اظهار تأثيرها على التعادل المحاسبي لمعادلة المركز المالي . ويقوم هذا التحليل على اساس اعداد مركز مالي جديد، عقب كل عملية مالية . ويتطلب هذا الاسلوب ما يلي :

- ١- تحديد المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين .
 - ٢- تحليل اطراف كل عملية ، وتحديد المدين والدائن منها .
 - ٣- بيان أثرها على المركز المالي ، أو رأس المال .
- وبناء على ما سبق ؛ نجد أن عناصر المركز المالي للمنشأة ، تتأثر بالتغيرات التالية :

أ) فالتغيرات على عناصر الأصول تعني أن :

- كل زيادة في قيمة أصل تعتبر مدينة .

- كل نقص في قيمة أصل تعتبر دائنة .

ب) أما التغيرات على عناصر الخصوم ، فتعني أن :

- كل نقص في قيمة رأس المال أو أحد الالتزامات تعتبر مدينة .
 - كل زيادة في قيمة رأس المال أو أحد الالتزامات تعتبر دائنة .
- وفيما يلي بعض الأمثلة الموضحة لكيفية المعالجة المحاسبية للعمليات المالية ،
وأثرها على معادلة الميزانية :

مثال (١) : (المبالغ بالدينار)

نفرض ان منشأة تمتلك اصولا قيمتها ٢٥٠,٠٠٠ وعليها التزامات بمبلغ ٥٠,٠٠٠ وكانت حقوق الملكية ٢٠٠,٠٠٠ وعلى هذا فان معادلة الميزانية ستكون:

$$\text{الاصول} = \text{الخصوم} + \text{رأس المال}$$

$$\text{أي : } ٢٥٠,٠٠٠ = ٢٠٠,٠٠٠ + ٥٠,٠٠٠$$

فإذا افترضنا ان المنشأة ، قد حققت في نهاية الفترة احاسبية صافي ربح قدره ١٥٠٠٠ د. فان هذا يمثل زيادة في الأصول (زيادة النقدية في الخزينة أو المصروف) وفي نفس الوقت يمثل زيادة في حقوق الملكية، ممثلة في زيادة في الأصول وزيادة في حقوق الملكية، ممثلة في زيادة رأس المال، وذلك كالآتي:

$$\text{الاصول} = \text{الخصوم} + \text{رأس المال}$$

$$\text{أي : } ٢٦٥٠٠٠ = ٥٠٠٠٠ + ٢١٥٠٠٠$$

مثال (٢):

- خلال شهر ابريل (نيسان) تمت العمليات التالية في محلات قاسم بصناعة الأحشاب:
١. في بداية الشهر تم استثمار مبلغ ٢٥٠٠٠ دينار كرأس مال، أودع ٥٠% منها في الخزينة، والباقي بالبنك.
 ٢. تم شراء مواد اولية بمبلغ ٢٥٠٠ دينار نقدا.

٣. تم شراء سيارة للمحل بمبلغ ٣٠٠٠ دينار دفع نصفها نقداً، والباقي على الحساب.

٤. شراء اثاث للمحل بقيمة ٥٠٠ دينار نقداً.

٥. تم دفع الباقي من ثمن السيارة نقداً.

٦. دفع اجور قدرها ٤٥٠ دينار نقداً.

٧. سحب صاحب المحل ٢٠٠ ديناراً نقداً لاستخدامه الشخصي.

٨. دفع ايجار المحل بمبلغ ٧٥٠ دينار نقداً.

المطلوب:

تحليل العمليات السابقة وبيان اثرها على المركز المالي لخلات قاسم.

مثال (٣): بدأ احمد اعماله التجارية لشهر مارس (اذار) بالأرصدة المدينة التالية:

الخصوم

الاصول

الخزينة + البضاعة + المدينون + الاثاث = الدائنون + راس المال

$$١٦٥٠٠ + ٨٥٠٠ = ٦٠٠٠ + ٣٥٠٠ + ١٥٠٠ + ١٤٠٠٠$$

وقد حصلت العمليات التالية خلال الشهر المذكور:

١. سدد أحمد المدينين ١٥٠٠ دينار من حسابه نقداً.

٢. تم بيع نصف الاثاث بمبلغ ٣٠٠٠ دينار نقداً.

٣. سدد أحمد مبلغ ٢٥٠٠ دينار إلى احد الدائنين نقداً.

٤. دفع اجور الموظفين ٤٥٠ دينار نقداً.

وقد عرف علم المحاسبة منذ نشوئه طريقتين رئيسيتين للقيد في الدفاتر المحاسبية هما:

أ. طريق القيد المفرد **Single entry method**

ب. طريقة القيد المزدوج **Double entry method**

أ. طريقة القيد المفرد:

وهي من اقدم طرق القيد المحاسبية، والتي نشأت في ظل المشاريع الفردية الصغيرة، واساس هذه الطريقة تمثل في اثبات كل ما يتعلق بالحسابات الشخصية فقط، وهي الحسابات المتعلقة بالاشخاص، طبيعية كانت ام معنوية، وحساب راس المال يعتبر حسابا شخصيا لانه يمثل شخصية أصحاب المنشأة.

وباستخدام هذه الطريقة يتم مقارنة راس المال في نهاية الفترة المحاسبية، برأس المال في بدايتها، مع اخذ التعديلات التي تؤثر عليه كالمسحوبات أو الاضافات من وإلى راس المال.

فاذا زاد رأس المال في نهاية الفترة المالية على راس المال في بداية الفترة، اعتبر الفرق ربحا، والعكس من ذلك اعتبر خسارة.

أي ان:

الربح (أو الخسارة) = راس المال اخر المدة - راس المال اول المدة + المسحوبات - الاضافات.

ب- طريقة القيد المزدوج

وهي من اكثر الطرق شيوعا في المجال التطبيقي لعلم المحاسبة، ويعتبر مفهوم معادلة الميزانية أساس طريقة القيد المزدوج عند تحليل العمليات المالية، وتحديد اثرها على عناصر المركز المالي للمنشأة.

وترتكز هذه الطريقة على فرض انه يوجد طرفين لكل عملية مالية، احدهما المتنازل عن القيمة أو المنفعة، ويسمى الطرف العاطي، والاخر الذي تعود عليه هذه المنفعة ويسمى الطرف الأخذ.

والطرف الذي يتنازل عن المنفعة أو الاصل، أو يقدم الخدمة دون مقابل اني، يسمى (دائنا) بمقدار ما اعطى، اما الطرف الذي استلم أو استفاد من تلك المنفعة أو الخدمة، دون دفع ما يقابلها نقدا في الحال، يكون (مدينا) بمقدار ما أخذ أو استفاد.

ويرتكز هذا التفسير على حقيقة هامة مفادها ان توازن معادلة المركز المالي، هو توازن تلقائي، ويستمر طالما يتم تسجيل العمليات المالية للمنشأة، وفقا لطريقة القيد المزدوج.

فمن الواضح ان أي عملية مالية تتم بين شخصين، احدهما مستلم للقيمة والاخر معط لها، ويعتبر الشخص المستلم مدينا بقيمة ما استلمه أو اخذه، أو استفاد منه، كما يعتبر الاخر دائنا بقيمة ما سلمه أو اعطاه، ويعتبر الشخص الاخذ في حكم المدين **Debtor**، والشخص العاطي في حكم الدائن **Creditor**، وهذا يعبر عن ازدواج أو توازن طرفي العملية، أي المدين والدائن، وفقا لهذه الطريقة.

ولاشك ان ظهور مبدأ الاخذ للقيمة والعاطي لها، قد حتمه ضرورة التكيف مع واقع صغر حجم الوحدة الاقتصادية وتميزها بصفة الملكية الفردية، المقترنة بشخصية مالكةا، بصفته هو المالك لها والمسؤول عن ادارة شؤونها، الا ان تطور الخيلة

ويختلف كون احد طرفي العملية مدينا أو دائنا، بحسب عاندية السجلات التي سجلت فيها هذه العملية فلو فرضنا ان احمد- في مثالنا السابق- قد اشترى بضاعة من محمود بمبلغ ٢٠٠ دينار، وقد سدد من ثمنها ١٢٠ دينار نقداً والباقي على الحساب (بالآجل) فان القيد في هذه الحالة سيكون في سجلات محمود كالآتي:

من مذكورين

١٢٠ حـ / الخزينة (زيادة حـ / الخزينة بمبلغ ١٢٠ دينار- فهو مدين)
٨٠ حـ / احمد (وهو المستفيد من البضاعة بالآجل- فهو مدين إلى حـ / المبيعات)

أما في مدخلات احمد فسيكون القيد كالآتي:

٢٠٠ حـ / المشتريات

إلى مذكورين:

١٢٠ حـ / الخزينة (نقص حـ / الخزينة بمبلغ ١٢٠ دينار - فهو دائن)
٨٠ حـ / محمود (وهو المتنازل عن البضاعة بالآجل - فهو دائن)

يلاحظ على القيد السابق سواء كان في سجلات محمود أو سجلات احمد، ما يلي:

- ان مبلغ الطرف المدين من القيد يعادل مبلغ الطرف الدائن وهو من اهم شروط صحة القيد المحاسبي.

- اذا وجد اكثر من حساب في احد طرفي القيد ، فنبداً بكلمة (من مذكورين) اذا كانت هذه الحسابات في الجانب المدين من القيد وبكلمة (إلى مذكورين) اذا كانت هذه الحسابات في الجانب الدائن من القيد ويسمى هذا النوع من القيود بالقيود المركبة، نسبة إلى ما يعرف بالقيد البسيط الذي يتكون طرفيه المدين والدائن من حساب واحد فقط، مثل بيع بضاعة بمبلغ ٤٠٠ دينار نقداً فان القيد في هذه العملية هو القيد البسيط الآتي:

(زيادة حـ/ الخزينة وهو اصل)

٤٠٠ من حـ/ الخزينة

(نقص اصل - دائن)

٤٠٠ إلى حـ/ المبيعات

مثال (٢)

- العمليات التالية تمت في منشأة سليم سلامة خلال شهر اكتوبر ٢٠٠٢.
- ١- بدأ سليم سلامة اعماله التجارية في اول الشهر برأس مال قدره ١٨٠٠٠٠ دينار أودعه خزينة المنشأة.
 - ٢- اشترى بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار سدد ثمنها نقداً.
 - ٣- اشترى اثاثاً للمنشأة بمبلغ ٦٠٠ دينار دفع نصف الثمن نقداً والباقي على الحساب (بالآجل) من محلات الامل.
 - ٤- باع بضاعة بمبلغ ٨٠٠ دينار على الحساب إلى شوقي.
 - ٥- اشترى معدات بمبلغ ١٥٠٠ دينار دفع نصف الثمن بشيك على البنك والباقي على الحساب من شركة المعدات.
 - ٦- استلم مبلغ ٤٠٠ دينار من شوقي نقداً أودعها الخزينة.
 - ٧- دفع ١٥٠ دينار الايجار الشهري نقداً.
 - ٨- سدد باقي ثمن الاثاث نقداً من الخزينة إلى محلات الامل.

المطلوب :

تسجيل وتحليل العمليات اعلاه وفقا لطريقة القيد المزدوج.

الحل :

سيتم حل هذا السؤال وفقا لطريقة القيد المزدوج على اساس مبدأ الاخذ

والعاطي والمدين والدائن في آن واحد.

العملية الاولى

العاطي	دائن
راس المال	١٨٠٠٠

الاخذ	مدين
الخزينة	١٨٠٠٠

ايداع مبلغ ١٨٠٠٠ دينار
في الخزينة كراس مال

القيد المحاسبي : ١٨٠٠٠ من حـ / الخزينة

١٨٠٠٠ إلى حـ / راس المال

ايداع مبلغ ١٨٠٠٠ دينار في خزينة المنشأة كراس مال

العاطي	دائن
الخزينة	٣٠٠٠

الاخذ	مدين
البضاعة المشتريات	٣٠٠٠

العملية الثانية

شراء بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠
دينار دفع ثمنها نقدا من
الخزينة

القيد المحاسبي : ٣٠٠٠ من حـ / البضاعة (المشتريات)

٣٠٠٠ إلى حـ / الخزينة

دائن	العاطي
٣٠٠	الخزينة
٣٠٠	محلات الأمل

الاخذ	مدين
الاثاث	٦٠٠

العملية الثالثة

شراء اثاث بمبلغ ٦٠٠
دينار دفع نصف الثمن نقدا
والباقي على الحساب من
محلات الأمل

القيد المحاسبي : ٦٠٠ من حـ / الاثاث

الى مذكورين

٣٠٠ حـ / الخزينة

٣٠٠ حـ / محلات الأمل.

دائن	العاطي
٨٠٠	البضاعة (المبيعات)

الاخذ	مدين
شوقي	٨٠٠

العملية الرابعة

بيع بضاعة بمبلغ ٨٠٠ دينار
بالآجل إلى شوقي

القيد المحاسبي : ٨٠٠ من حـ / شوقي

٨٠٠٠ الى حـ / البضاعة المباعه (المبيعات).

دائن	العاطي
٧٥٠	البنك
٧٥٠	شركة المعدات

الاخذ	مدين
المعدات	١٥٠٠

العملية الخامسة
شراء معدات بمبلغ ١٥٠٠ دينار دفع نصف الثمن بشيك والباقي على الحساب من شركة المعدات

القيد المحاسبي : ١٥٠٠٠ من حـ / المعدات إلى مذكورين

٧٥٠ حـ / البنك

٧٥٠ حـ / شركة المعدات

دائن	العاطي
٤٠٠	شوقي

الاخذ	مدين
الخزينة	٤٠٠

العملية السادسة
استلام مبلغ ٤٠٠ دينار من شوقي أودعت الخزينة القيد المحاسبي يكون كالتالي :

٣٠٠٠ من حـ / الخزينة

٣٠٠٠ إلى حـ / شوقي

دائن	العاطي
١٥٠	الخزينة

الاخذ	مدين
الايجار	١٥٠

العملية السابعة
دفع مبلغ ١٥٠ دينار ايجار مبنى المنشأة الشهري نقدا

القيد المحاسبي : ١٥٠ من حـ / الايجار

١٥٠ إلى حـ / الخزينة

العملية الثامنة

تسديد باقي ثمن الاثاث نقدا
إلى محلات الامل

الاخذ	مدين	العاطي	دائن
محلات الامل	٣٠٠	الخزينة	٣٠٠

القيد المحاسبي : ٣٠٠ من حـ / محلات الامل.

٣٠٠٠ إلى حـ / الخزينة

ملاحظات على الحل:

- ١- في العملية الاولى نجد ان حـ / الخزينة قد جعل مدينا. بالمبلغ الذي اودع فيه وهو ١٨٠٠٠ دينار بينما ظهر حـ / راس المال دائنا بنفس المبلغ وكون حـ / الخزينة مدينا ليس بذاته بقدر ما هو ممثل للمنشأة بشخصيته المعنوية المستقلة، أي ان هذا المبلغ قد اخذته المنشأة و اودع في خزيتها اما حـ / راس المال فهو دائن بصفته ممثلا لصاحب (أو اصحاب) المنشأة.
- ٢- ان شراء أي اصل من الاصول كالبيضاة أو الاثاث أو المعدات يعتبر حـ / الاصل مدينا بمبلغ الشراء بصفتها ايضا تمثل المنشأة التي استحوذت على هذا الاصل بالشراء أو الانشاء الداخلي وهي مصروفات رأسمالية وكذلك عندما يتم بيع البيضاة أو أي اصل من الاصول تجعل دائنة بمبلغ البيع على اساس ان المنشأة هي اعطت أو تنازلت عن هذا الاصل للغير بالبيع أو غيره.
- ٣- ونفس المبدأ ينطبق في عملية شراء الخدمة كالايجار أو دفع مصاريف الكهـرباء حيث يتم اعتبارها مدينة ايضا.

مثال : (المبالغ بالدينار)

في ٢٠٠٢/٤/١ بدأت منشأة قدرتي التجارية اعمالها بـسراس مسال قدره ٣٠٠٠٠ اودع ١٠٠٠٠ منها في خزينة الحبل والباقي فتح به حسابا جاريا في أحد البنوك.	
استاجر عقار لممارسة اعماله التجارية ودفع مبلغ ١٥٠ ايجار المنشأة الشهري نقدا	في ٢/منه
اشترى اثاث بمبلغ ٢٥٠٠ د واعطى للبائع شيكا مسحوبا على البنك.	في ٤/منه
اشترى بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ من محلات سامر دفع نصفها نقدا والباقي على الحساب	في ٥/منه
اشترى معدات بمبلغ ١٤٠٠ د من شركة المصنوعات على الحساب	في ٦/منه
اشترى بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ د من شركة السلام ودفع الثمن بشيك	في ٨/منه
باع بضاعة إلى صابر افندي مبلغ ٨٠٠ نصفها على الحساب والباقي نقدا أودعها الخزينة	في ١٢/منه
المنشأة	
اشترى سيارة للمنشأة بمبلغ ٤٥٠٠ د نقدا	في ١٥/منه
سحب قدرتي مبلغ ٢٠٠ من الخزينة لاستخدامه الشخصي	في ١٨ منه
دفع مبلغ ٥٠ د مصاريف اعلان ودعاية نقدا	في ٢٠/منه
اشترى قرطاسية بمبلغ ١٢٠ د دفع ثمنها بشيك	في ٢٢/منه
سدد ما بذمته إلى محلات مسامر وشركة المصنوعات نقدا.	في ٢٥/منه
سدد صابر افندي ما بذمته للمنشأة بشيك	في ٢٨/منه

في ٣٠ / منه دفع نقدا المصروفات التالية:

رواتب الموظفين ٦٠٠ د

مصاريف الكهرباء ٨٠ د

مصاريف نقل ١٦٠ د

المطلوب : تسجيل العمليات اعلاه في دفاتر اليومية العامة لمنشأة قدرتي خلال الشهر المذكور.

دفتر يومية منشأة قدرتي التجارية

ملاحظات	رقم صفحة الاستاذ	سند العملية	البيان	مبلغ العملية		التاريخ	رقم التسلسل
				دائن	مدين		
		١	من مذكورين حـ/ الصندوق حـ/ البنك إلى حـ/ رأس المال ما بدأ قدرتي به اعماله التجارية	٣٠٠٠	١٠٠٠ ٢٠٠٠	٢٠٠٢/٤/١	١
		وصل رقم ١٢	من حـ/ ايجار المنشأة إلى حـ/ الصندوق دفع الايجار الشهري للمنشأة	١٥٠	١٥٠	٤/٢	٢
			من حـ/ الاثاث إلى حـ/ البنك شراء اثاث للمنشأة بموجب شيك من البنك	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٤/٤	٣

رقم التسلسل	التاريخ	مبلغ العملية	البيان	سند العنقبة	رقم صفحة الاستاذ	ملاحظات
٤	٤/٥	٦٠٠٠	من ح/ المشتريات إلى مذكورين ح/ الصندوق ٣٠٠٠ ح/ محلات سامر ٣٠٠٠ شراء بضاعة من محلات سامر بمبلغ ٦٠٠٠ دينار دفع نصفها نقداً والباقى على الحساب			
٥	٤/٦	١٤٠٠	من ح/ المعدات إلى ح/ شركة المصنوعات شراء معدات على الحساب			
٦	٤/٨	١٥٠٠	من ح/ المشتريات إلى ح/ البنك ١٥٠٠ شراء بضاعة بموجب شيك			

رقم التسلسل	التاريخ	مبلغ العمليّة	البيان	سند العمليّة	رقم صحفة الاستاذ	ملاحظات
٧	٤/١٢	٤٠٠ ٤٠٠ ٨٠٠	من مذكورين ح/ صابر افندي ح/ الخزينة إلى ح/ المبيعات بيع بضاعة إلى صابر افندي نصفها نقداً والباقي على الحساب			
٨	٤/١٥	٤٥٠٠ ٤٥٠٠	من ح/ السيارة إلى ح/ الخزينة شراء سيارة للمنشأة نقداً			
٩	٤/١٨	٢٠٠ ٢٠٠	من ح/ المسحوبات الشخصية إلى ح/ الخزينة ما سحبه فلدي نقداً لاستخدامه الشخصي			
١٠	٤/٢٠	٥٠ ٥٠	من ح/ مصاريف اعلان إلى ح/ الخزينة دفع مصاريف دعائية للمنشأة			

ملاحظات	رقم صفحة الإستاد	سند العملية	البيان	مبلغ العملية		التاريخ	رقم التسلسل
			من حـ/ ادوات قرطاسية إلى حـ/ البنك شراء قرطاسية للمحل شيك	١٢٠		٤/٢٢	١١
			من مذكورين حـ/ محلات سامر حـ/ شركة المصنوعات إلى حـ/ الخزينة تسديد التزامات المنشأة نقدا	٣٠٠٠ ١٤٠٠ ٤٤٠٠		٤/٢٥	١٢
			من حـ/ البنك إلى حـ/ صابر افندي تسديد ما بذمته بشيك اودع في البنك	٤٠٠		٤/٢٨	١٣
			من مذكورين حـ/ الرواتب حـ/ الكهرباء حـ/ النقل إلى حـ/ الخزينة	٦٠٠ ٨٠ ١٦٠ ٨٤٠		٤/٣٠	١٤
				٥٢٨٦٠	٥٢٨٦٠		

ملاحظات على الحل:

١. تم تسجيل العمليات في دفتر اليومية وفقا لطريقة القيد المودوج، بتحليل كل عملية إلى طرفين المدين والدائن أو الاخذ والعاطي.

٢. اذا كان في احد طرفي العملية اكثر من حساب فنستعمل كلمة مذكورين قبل ذكر الحساب، أي (من مذكورين) قبل ذكر أسماء الحسابات المدينة و (إلى مذكورين) قبل ذكر أسماء الحسابات الدائنة، كما هو الحال في القيود رقم ١، ٤، ٧، ١٢، ١٤.

٣. ان معالجة المسحوبات والاضافات يتم في البداية من خلال تأثيرها على الخزينة أو المصرف، على الرغم من ان تأثيرها النهائي هو على رأس مال المنشأة في المشروعات الفردية الصغيرة بشكل خاص.

ف سحب مبلغ من المال لاستخدام صاحب المنشأة الشخصي يسجل - كما هو واضح في القيد رقم ٩ - كما يلي:

٢٠٠ من حـ/المسحوبات

٢٠٠ إلى حـ/الخزينة

فلو قرر صاحب المنشأة على سبيل المثال زيادة رأس ماله بمبلغ ١٥٠٠ دينار أودعه في بنك المنشأة فان القيد هو:

٢٥٠٠ من حـ/البنك

١٥٠٠ إلى حـ/الاضافات

٤ . يلاحظ انه في اخر الشهر قد تم جمع الطرف المدين والطرق الدائن من عمليات
شتر اليومية وذلك للتأكد من ان تسجيل القيود قد تم بشكل صحيح، وان
تطابق المجموعين دليل على ذلك، وفي حالة القيود اليومية خلال الشهر الواحد
فانه يتم جمع خانة المدين وخانة الدائن لكل صفحة وينقل المجموع إلى الصفحة
التي تليها حتى اخر يوم في الشهر.

تمارين الفصل الثالث

س ١: ما هو رصيد الحساب اذا كان مجموع مبالغ الجانب المدين اكبر من مجموع مبالغ الجانب الدائن؟

س ٢: ما هو الفرق بين الطريقة والنظرية في المحاسبة؟

س ٣: المطلوب منك وضع علامة (صح) امام العبارة الصحيحة، وعلامة (خطأ) امام العبارة الخاطئة واعادة كتابتها بشكل صحيح في الحالة الاخيرة.

- () ا) رأس المال دائن بالنقصان ومدين بالزيادة
- () ب) الاصول مدينة بالنقصان ودائنة بالزيادة
- () ج) الخصوم دائنة بالنقصان ومدينة بالزيادة
- () د) الايرادات دائنة بالنقصان ومدينة بالزيادة
- () هـ) المصروفات دائنة بالنقصان ومدينة بالزيادة

س ٤: بين اثر كل من العمليات التالية على معادلة الميزانية، محللا العمليات إلى اطرافها:

- شراء الات بمبلغ ١٠٠٠ دينار سددت بشيك على البنك.
- شراء اثاث بمبلغ ٢٠٠ دينار سددت نقدا.
- شراء بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ دينار من شركة المصنوعات على الحساب.

- تسديد مبلغ ٢٠٠ دينار لشركة المصنوعات بشيك.
- بلغت المبيعات النقدية للبضاعة خلال الشهر ١٠٠٠ دينار.
- بلغت التسديدات للدائنين ١٥٠٠ دينار نقدا.
- إيرادات عن خدمات مؤداة للغير ٦٠٠ دينار بشيك.



الفصل الرابع

التطور التاريخي للمحاسبة

تسجيل العمليات المالية

مقدمة:

تعرف العملية المالية بأنها حدث اقتصادي يتم في الوحدة المحاسبية (المشروع) في وقت معين وخلال فترة محاسبية أثناء ممارستها لأحد أو بعض أنشطتها الاقتصادية الاعتيادية أو غير الاعتيادية مما تترك أثراً متوازناً على مركزها المالي، بفعل القيد المزدوج، باعتبار ان القيد المزدوج له طرفين متساويين في القيمة ومختلفين في الاتجاه، بمعنى الأثر الذي تتركه العملية المالية يؤثر بنفس القيمة على أحد الحسابات أو بعض الحسابات المدنية وبنفس الوقت يترك نفس الأثر على أحد أو بعض الحسابات الدائنة، وهذه الآلية الحسلبية سوف ينعكس أثرها على أحد طرفي الميزانية أو كلاهما، كما أوضحنا في الفصل السابق.

أنواع العمليات المالية:

تختلف العمليات المالية للوحدة المحاسبية باختلاف طبيعة عمل المشروع إلا أن جميع هذه العمليات وفقاً لاحتواها وهدفها يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع رئيسية (العمليات التمويلية، العمليات الرأسمالية، العمليات الايرادية):

العمليات التمويلية:

وهي العمليات التي يمارسها المشروع بهدف تمويل انشطته المختلفة، ويطلق على هذه العمليات مصادر التمويل التي هي ضرورية للحصول على أصول المشروع وتقسيم هذه العمليات إلى نوعين:

عمليات مصادر التمويل الذاتية (الداخلية) ومصادر التمويل الخارجية والنسوع الأول تمثل عمليات تمويل حقوق الملكية المختلفة، وأبرز حساب في هذه العمليات هو حساب رأس المال الذي يعني مقدار الأموال التي يوظفها المالك أو المالكين قبل ممارسة المشروع نشاطه ويتوقف، ونمو هذا الحساب على مقدار العائد (الأرباح) الذي يحققه المشروع في ممارسه أعماله، حيث يتأثر بالزيادة أو النقصان بمقدار الإيرادات والخسائر والمسحوبات التي تتم أثناء الفترة المحاسبية، وتسمى العمليات التمويلية التي تتم من قبل المالكين بمصادر التمويل الداخلية، ولكن في سياق الأحداث الاقتصادية التي تجري في المشروع قد يحتاج المشروع إلى مصادر تمويل خارجية لتغطية احتياجاته للأموال والتي يطلق عليها بالالتزامات والتي قد تكون قصيرة الأجل أي لفترة محاسبية واحدة أو سنة مالية أيهما أقل، أو تكون طويلة الأجل أي لأكثر من فترة محاسبية أو سنة مالية أيهما أطول، وبرز أشكالها من مصادر التمويل القروض والدائنين.

العمليات الرأسمالية:

تنصب هذه العمليات من أنشطة المشروع في الحصول على الأصول طويلة الأجل، (الثابتة) بجميع أشكالها بهدف مساعدة المشروع في ممارسة نشاطه، أي إن المشروع يهدف

من الحصول على هذه الأصول للمساعدة في العمليات التي أنشأ المشروع من أجلها وليس يقصد إعادة بيعها ومن أمثلة هذه الأصول، الأراضي، المباني، المكنن والمعدات، وسائط النقل وغيرها.

العمليات الايرادية:

وتشمل مجموع الأحداث الاقتصادية التي تهدف إلى ممارسة المشروع نشاطه الجاري، الذي يسعى المشروع منها تحقيق الأرباح التي انشا من أجله، مثل عمليات شراء البضائع وإعادة بيعها والمصاريف التي يدفعها بقصد تسيير الأنشطة الجارية كأجور العاملين ومصاريف تتعلق بإيجار المعارض أو المخازن أو المباني التي يستأجرها بقصد ممارسة نشاطه.

ثانياً: تسجيل العمليات التمويلية:

المقصود بتسجيل العمليات التمويلية هو إثبات العمليات المالية المختلفة التي يمارسها المشروع في تمويل أنشطته سواء كانت داخلية أو كانت خارجية، وسوف نتناول بالأمتلة كيفية تسجيل هذه العمليات في دفتر اليومية مبتدئين أولاً بالعمليات التمويلية الخاصة بحقوق الملكية (الداخلية)، ومن ثم العمليات التمويلية الخارجية.

١. راس المال Capital

هو مقدار ما يساهم به المالك في أموال في تمويل عمل المشروع وقد يكون نقداً أو عيناً.

مشال (١):

ابتدأ التاجر محمود نشاطه التجاري في ٢٠٠١/١/١ برأس مال قدره ٧٠٠٠٠٠ دينار أودعها بحزينة المشروع، فيكون القيد لهذه العملية بدفتر يومية المشروع كالآتي:

٢٠٠٢/١/١ من حـ/النقدية بالحزينة

٧٠٠٠٠ إلى حـ/رأس المال

(قيمة ما بدأنا به عملنا التجاري)

مشال (٢):

ابتدأ التاجر محمود نشاطه التجاري في ٢٠٠٢/١/١ برأس مال قدره ٧٠٠٠٠٠ دينار نقداً، أودع النصف منه في خزينة المشروع والباقي أودع في الحساب الجاري للمشروع في أحد البنوك:

من مذكورين

٣٥٠٠٠ حـ/النقدية بالحزينة

٣٥٠٠٠ حـ/النقدية بالبنك

٧٠٠٠٠ إلى حـ/رأس المال

(قيمة ما بدأنا عملنا التجاري).

مثال (٣):

ابتدأ التاجر محمود نشاطه التجاري في ٢٠٠٢/١/١ برأس مال قدره ٧٠٠٠٠٠ دينار موزع على الأصول التالية:

١٠٠٠٠ دينار نقدية بالجزينة، ٣٠٠٠٠ دينار نقدية بالبنك، ١٥٠٠٠ دينار أثاث، ٥٠٠٠ دينار سيارة، ١٠٠٠٠ دينار بضاعة، فيكون القيد لهذه العملية بدفتر اليومية المشروع كالتالي:

من مذكورين

١٠٠٠٠ حـ/ نقدية بالجزينة

٢٠٠٢/١/١ ٣٠٠٠٠ حـ/ نقدية بالبنك

١٥٠٠٠ حـ/ أثاث

٥٠٠٠ حـ/ سيارات

١٠٠٠٠ حـ/ بضائع

٧٠٠٠٠ إلى حـ/ رأس المال

(قيمة الأصول التي بدأنا بها أعمالنا التجارية)

مثال (٤):

ابتدأ التاجر محمود أعماله التجارية في ٢٠٠٢/١/١ بالأصول والخصوم التالية:

١٠٠٠٠ دينار نقدية بالخزينة، ٣٠٠٠٠ دينار نقدية بالبنك، ٨٠٠٠ دينار أثاث،

٧٠٠٠ دينار مدينون، ٨٠٠٠ دينار أثاث، ٥٠٠٠ دينار سيارة، ١٠٠٠٠ دينار

بضاعة، ٦٠٠٠ دينار دائنون، فيكون القيد لهذه العملية بدفتر اليومية كما يلي:

من المذكورين

١٠٠٠٠ حـ/نقدية بالخزينة

٣٠٠٠٠ حـ/نقدية بالبنك

٨٠٠٠ حـ/أثاث

٧٠٠٠ حـ/مدينون

٢٠٠٢/١/١ ٥٠٠٠ حـ/السيارات

١٠٠٠٠ حـ/البضاعة

إلى المذكورين

٦٠٠٠ حـ/الدائنون

٦٤٠٠٠ حـ/رأس المال

(قيمة الأصول والخصوم التي ابتداءنا بها أعمالنا التجارية)

وقد تم تحديد رأس المال في المثال السابق وفق معادلة الميزانية:

الأصول = الخصوم.

نقدية بالخرينة + نقدية بالبنك + أثاث + مدينون + السيارات + البضائع = الدائنون
+ رأس المال.

$$٦٤٠٠٠٠٠ + ٦٠٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠ + ٥٠٠٠٠ + ٧٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠٠$$

أي مجموع الأصول ٧٠٠٠٠٠ دينار - الدائنون ٦٠٠٠٠ دينار = ٦٤٠٠٠٠ دينار رأس المال.

٢. المسحوبات Drawls

هو أحد الحسابات التي يتم تخصيصها في بعض الأشكال القانونية للمشاريع، ويمثل ما يسحبه صاحب المشروع من أموال نقدية أو عينية من المشروع لأغراض شخصية ليس لها علاقة بالمشروع، وهي بذلك بمثابة تخفيف لحقوقهم، ولهذا السبب يعمل هذا الحساب ليثبت فيه كافة ما يسحبه صاحب المشروع لاستخدامه الشخصي، ويجعل هذا الحساب مدينياً بما يسحبه خلال الفترة المحاسبية، ثم يقفل في نهاية الفترة المحاسبية بحساب رأس المال حيث يجعل حساب رأس المال مدينياً بقيمة المسحوبات وحساب المحسوبات دائناً، وهسناداً بتعبير على ان المحسوبات هي تخفيض لرأس المال.

وعلى هذا الأساس تظهر حقوق الملكية في المشروع الفردي بقائمة المركز المالي بحساب واحد متمثلة برأس المال، ويضاف إليه صافي الأرباح المتحققة في نهاية الفترة المحاسبية مطروحاً منه إجمالي المحسوبات الشخصية السنوية، ويظهر بقائمة المركز المالي في جانب الخصوم كما يلي:

حقوق أصحاب المشروع:

رأس المال $\times \times \times$

يضاف: صافي الأرباح $\times \times +$

يطرح: المسحوبات الشخصية - $(\times \times)$

صافي حقوق الملكية $\times \times \times$

أما طريقة معالجة المسحوبات في تاريخ حدوثها فيجري أولاً تحديد قيمتها بموجب مستند ومن بعد يثبت بإفتر اليومية بقيد محاسبي، كما سوف يتم معالجته بالأمثلة التالية:

مثال (١):

سحب محمود ٣٠٠ دينار نقداً من خزانة المشروع لشراء تذكرة سفر لزوجته،

يكون القيد:

٣٠٠ من حـ/المحسوبات الشخصية

٣٠٠ إلى حـ/النقدية في الخزانة

(المسحوبات النقدية)

مثال (٢):

على فرض ان محمود سحب المبلغ من الحساب الجاري للمشروع بالبنك، يكون

القيد:

٣٠٠ من حـ/المحسوبات الشخصية

٣٠٠ إلى حـ/النقدية بالبنك

(المسحوبات النقدية بشيك)

مثال (٣):

سحب محمود بضاعة من المخازن قيمتها ٤٠٠ دينار بالتكلفة (٤٥٠ دينار بسعر

البيع)، يكون القيد:

أ. إذا حسبت البضاعة بسعر التكلفة:

٤٠٠ من حـ/المحسوبات الشخصية

٤٠٠ إلى حـ/البضاعة (المشتريات)

(مسحوباتنا في البضاعة بسعر التكلفة)

ب. إذا حسبت البضاعة بسعر البيع:

٤٥٠ من حـ/المحسوبات الشخصية

٤٥٠ إلى حـ/البضاعة (المبيعات)

(مسحوباتنا من البضاعة بسعر البيع)

٣. زيادة رأس المال Capital Increase

غالباً ما يلجأ مالك المشروع إلى زيادة رأسماله رغبة في التوسع استجابة لحالة السوق أو زيادة الطلب على منتجاته، ففي مثل هذه الحالة تسمى الإضافة على رأس المال بزيادة رأس المال **Capital increase**. وفي ضوء زيادة رأس المال يجري المحاسب قيداً محاسبياً بدفتر اليومية لإثبات عملية الزيادة يجعل قيمة الزيادة (الأصل) مدينياً، ورأس المال دائناً، علماً أن الزيادة قد تكون نقدية أو كلاهما، كما هو في الأمثلة التالية:

مثال (١):

قرر محمود في ٢٠٠٢/٥/١ زيادة رأس المال بمقدار ٢٠٠٠٠٠ دينار أودعها خزانة المشروع، فيكون القيد كالآتي:

٢٠٠٠٠٠ من حـ/النقدية بالخزينة ٢٠٠٢/٥/١

٢٠٠٠٠٠ إلى حـ/رأس المال

(زيادة رأس المال نقداً)

مثال (٢):

أما إذا كانت الزيادة نقدية وعينية فتتم المعالجة القيدية وعينية فتتم المعالجة حسب

المثال التالي:

قرر محمود في ٢٠٠٢/٥/١ زيادة رأس المال بمقدار ٢٠٠٠٠٠ دينار أودع منها ١٠٠٠٠٠ دينار في الحساب الجاري للمشروع وبالباقي كان ممثلاً ببضاعة، فيكون القيد كالآتي:

من المذكورين

١٠٠٠٠ حـ/النقدية في البنك

١٠٠٠٠ حـ/البضاعة

٢٠٠٠٠ إلى حـ/رأس المال

(زيادة رأس المال)

٤. تخفيض رأس المال Capital Decrease

على خلاف حالة زيادة رأس المال فان متطلبات عمل السوق قد تكون غير مشجعة أو لا تتناسب مع حجم رأس المال المستثمر مما يدفع المالك إلى تخفيض رأس مال المشروع، ففي قرار التخفيض يثبت المحاسب هذا الحدث بدفتر اليومية وذلك يجعل حـ/رأس المال مديناً بقيمة التخفيض وحـ/الأصل دائناً، كما هو موضح بالمثال التالي:

مثال (٤):

قرر محمود في ١/٥/٢٠٠٢ تخفيض رأس المال بمقدار ٢٠٠٠٠ ديناراً سحب ٨٠٠٠ دينار من الخزينة، والباقي بشيك مسحوب على الحساب الجاري للمشروع، فالقييد يكون هنا كما يلي:

٢٠٠٠٠ من حـ/رأس المال

إلى المذكورين

٢٠٠٢/٥/١

١٢٠٠٠ حـ/النقدية بالبنك

٨٠٠٠ حـ/النقدية بالجزينة

(تخفيف رأس المال نقداً)

إلا أن التخفيض قد لا يكون نقدياً فقط وإنما قيد يكون عينياً، أو نقدياً وعينياً في آن، فإذا حدث التخفيض بهذه الطريقة فيجعل حـ/رأس المال مدينياً بقيمة الأصول التي خفض بها رأس المال، وحـ/الأصول دائناً.

مثال (٥): قرر محمود في ٢٠٠٢/٥/١ تخفيض رأس مال المشروع بمقدار ٢٠٠٠٠ دينار سحبها كالآتي:

٥٠٠٠ دينار سيارة/ ٣٠٠ دينار أثاث/ ٧٠٠٠ دينار نقدية من الجزينة

فالقيد في دفتر اليومية للعملية يكون كالآتي:

٢٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال.

إلى مذكورين

٥٠٠٠ حـ/البضاعة

٥٠٠٠ حـ/السيارة/٢٠٠٢/٥/١

٣٠٠٠ حـ/الأثاث

٧٠٠٠ حـ/النقدية بالجزينة

(تخفيض رأس المال).

إن تأثير حالي الزيادة أو التخفيض سوف تنعكس على الأصول والخصوم بالميزانية، حيث تؤثر الزيادة على زيادة قيمة حساب الأصل الذي تم إضافته، في جانب الأصول في الميزانية وبنفس الوقت زيادة قيمة رأس المال في جانب الخصوم في الميزانية. أما التخفيض فإنه يترك أثر عكسيا على أصول وخصوم الميزانية، حيث سوف يتم تخفيض قيمة الأصول التي سحبها المالك من أصول المنشأة بنفس الوقت انقاص حقوق الملكية بجانب الخصوم في الميزانية.

٥. القروض Loans

هي إحدى مصادر التمويل الخارجية التي تحصل عليها المشاريع في سبيل تغطية احتياجاتها من الأموال، وتعتبر القروض خصما على أصول المشروع ولذلك يكون القرض دائما في قيد اليومية، والنقدية مدينة، والتي تنعكس بنفس الآلية بجاني الميزانية حيث تؤثر عملية القرض بزيادة النقدية وهو أحد عناصر الأصول المتداولة والى زيادة الالتزامات بنفس القيمة بجانب الخصوم من الميزانية.

ويعتبر القرض التزاما على المشروع واجب السداد في تاريخ استحقاقه مع فوائده. وتنظم القروض عقود تبرم بين المدين والدائن، تبين فيه كافة الشروط التي تلزم كلا طرفي العقد، وإحدى شروط عقد القرض معدل الفائدة وطريقة تسديده. وتأخذ طرق تسديد الفائدة الأشكال الثلاثة التالية:

- عند الحصول على قرض وتخصم من قيمة القرض مباشرة.
 - على دفعات متساوية عند تسديد أقساط القرض.
 - عند استحقاق قيمة القرض.
- وستتناول بالأمثلة العملية طريقة معالجة كل حالة من الحالات السابقة وكيفية إثباتها بدفتر اليومية.

مثال (١):

في ١/٧/٢٠٠٢ اقترض محمود مبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار من البنك الأهلي الأردني بمعدل فائدة ١٠% سنويا ولمدة ٦ أشهر. وتخصم الفائدة من القرض في تاريخ الحصول عليه، وقد أودع صافي قيمة القرض في خزينه المشروع.

يكون القيد بموجب هذه الحالة كما يلي:

من المذكورين

١٩٠٠٠ حـ/التقديية بالخزينة

٢٠٠٢/٧/١

١٠٠٠ حـ/مصرف الفوائد المدنية

٢٠٠٠٠ إلى حـ/القرض

(قرض البنك الأهلي الأردني بفائدة ١٠% يسدد بعد ٦ أشهر).

مثال (٢)

على فرض ان فائدة القرض بالمثل السابق تسدد في تاريخ استحقاق القرض. فالقييد يكون بموجب هذه الحالة بالشكل التالي:

٢٠٠٠٠ من جـ/ النقدية بالجزينة ٢٠٠٢/٧/١

٢٠٠٠٠ إلى جـ/ القرض

(قرض البنك الأهلي الأردني بفائدة ١٠% يسدد القرض وفائدة بعد ٦ أشهر).

ففي الحالة الثانية فأن محمود عند استحقاق القرض في ٢٠٠٢/١٢/٣١ يسدد قيمة القرض ٢٠٠٠٠ ديناراً مضافاً إليها قيمة الفوائد البالغة ١٠٠٠ ديناراً، بينما في الحالة الأولى يسدد فقط ٢٠٠٠٠ ديناراً. كما هو بالقيدين المستقلين التاليين:

الحالة الأولى:

٢٠٠٠٠ من جـ/ القرض ٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٠٠٠٠ إلى جـ/ النقدية

(تسديد قيمة قرض البنك الأهلي الأردني لمدة ٦ أشهر)

الحالة الثانية:

من مذكورين

٢٠٠٠٠ حـ/ القرض

٢٠٠٢/١٢/٣١ ١٠٠٠ حـ/ مصروف الفوائد المدنية

٢١٠٠٠ إلى حـ/ الخزينة

(تسديد قيمة قرض البنك الأهلي وفائدته ١٠% لمدة ٦ أشهر).

الحالة الثالثة:

على فرض ان قرض البنك الأهلي لمدة سنتين ويسدد على دفعتين متساويتين مع

فوائدها الثابتة في ٢٠٠٣/٧/١ ٢٠٠٤/٧/١ وستكون قيود اليومية كما يلي:

في ٢٠٠٣/٧/١ عند الحصول على القرض:

٢٠٠٠٠ من حـ/ النقدية بالخزينة

٢٠٠٠ إلى حـ/ القرض

(قرض البنك الأهلي بفائدة ١٠% ولمدة سنتين تدفع على دفعتين متساويتين)

في ٢٠٠٣/٧/١ عند تسديد الدفعة الأولى:

من مذكورين

١٠٠٠٠ حـ / القرض

٢٠٠٠ حـ / مصروف الفائدة المدنية

١٢٠٠٠ إلى حـ / النقدية

(تسديد الدفعة الأولى مع فوائدها من قرض بنك الأهلي الأردني)

في ٢٠٠٤/٧/١ عند تسديد الدفعة الثانية:

من مذكورين

١٠٠٠٠ حـ / القرض

١٠٠٠ حـ / مصروف فائدة مدنية

١٢٠٠٠ إلى حـ / النقدية

(تسديد الدفعة الثانية مع فوائدها من قرض بنك الأهلي الأردني)

ومصروف الفوائد المدنية الناجمة عن القروض يعتبر عبء مالي تحمل خصما على إيراد الفترة ولا بد من الإشارة إلى أن القروض قد تكون قصيرة الأجل، إذا كانت تستحق خلال الفترة المحاسبية أو السنة أيهما أقل. أو طويلة الأجل إذا كانت تستحق في مدة تزيد عن الفترة المحاسبية أو أكثر من سنة أيهما أطول.

ثالثاً: تسجيل العمليات الرأسمالية:

المقصود بالعمليات الرأسمالية الاحداث الاقتصادية التي تتطلب انفاق مالي بهدف الحصول على الأصول طويلة الأجل (الثابتة)، ولذلك فهي مجموع المصروفات الضرورية واللازمة للحصول على الاصل حتى يصبح جاهز للاستخدام، وتتميز هذه الأصول بمساهمتها في العمليات الإنتاجية لفترات متعددة تزيد عن الفترة الواحدة.

ومن المميزات الأخرى لهذه الأصول هي انها تمتلك من قبل الوحدة المحاسبية للمساعدة في العملية الإنتاجية وليس القصد اعادة بيعها. الا انه في حالات معينة يجري الاستغناء عنها بواسطة البيع، ومن الأمثلة الشائعة لتلك الاصول الاراضي والمباني والاثاث والتركيبات والتجهيزات، ووسائل النقل، ويلاحظ في هذا المجال ان ما يعتبر أصل طويل الأجل بالنسبة لمنشأة معينة قد لا يكون كذلك بالنسبة لمنشأة أخرى، فمثلاً السيارات في تجارة السيارات، لا تعتبر اصول طويلة الأجل، وانما اصول قصيرة الاجل (متداولة) اما السيارات في منشأة تجارية تستخدمها في نقل البضائع فتعتبر من الأصول طويلة الأجل.

والعنصر المهم لعمليات من هذا النوع هو تحديد عناصر تكاليفه ويجب التمييز بين نوعين من هذه الأصول، الأول منها يعتبر صالح للاستخدام بمجرد شرائه ونقله إلى المكان المناسب للعمليات التشغيلية التابع للمنشأة، ولذلك فان تكلفة الاصل في مثل هذه الحالة عبارة عن سعر شراء الأصل وفقاً لفاتورة الشراء مضافاً إليها تكاليف النقل، ومن امثلة هذا النوع الالات الحاسبة والالات الكاتبة، اما النوع الثاني فهو عند شرائه ونقله إلى المكان المناسب للتشغيل يحتاج إلى بعض النفقات الضرورية واللازمة لعملية التشغيل، ولذلك فان تكلفة الاصل لهذا النوع تكون شاملة نفقات التشغيل لسعر الشراء، بمعنى اخر

تكون التكلفة شاملة سعر الشراء وفقاً للفاتورة مضافاً إليها كافة المصاريف اللازمة والضرورية حتى يصل إلى مقر العمليات التشغيلية للمنشأة. ويضاف إلى تكلفته أيضاً المصاريف الأخرى لإعداده للتشغيل إلى أن يصبح جاهزاً بشكل فعلي للاستخدام، فمثلاً عند قيام مشروع استيراد ماكينة تستعمل في العمليات الإنتاجية فإن تكلفة الأصل تتضمن بالإضافة إلى سعر فاتورة الشراء المصاريف المتعلقة بالنقل والتأمين والرسوم الجمركية ومصاريف إعداد القواعد الخرسانية (إن وجدت) المرتبطة بعمليات التجميع والقواعد والتركيب والفحص.

وتعتبر أيضاً جزءاً من تكلفة الأصل كافة الإضافات والتحسينات التي تتم بعد عملية التشغيل، إذا كان الهدف منها هو زيادة أو تحسين القدرة الإنتاجية أو إطالة عمره الانتاجي أو كلاهما.

وتأسيساً على ما تقدم فإن المصروفات الرأسمالية تشمل:

- مصروفات الحصول على الأصل طويل الأجل.
- مصروفات تحسين الطاقة الإنتاجية أو زيادة عمره الانتاجي أو كلاهما.
- وتجري عملية تسجيل الأصول طويلة الأجل بدفتر اليومية وذلك بجعل الأصل مديناً ويجعل أحد الحسابات التالية أو جميعها دائناً (الخزينة، البنك، الموردین)، وذلك حسب طريقة الشراء، وفيما يلي الأمثلة التوضيحية للعمليات الرأسمالية.

مثال (١):

في ١/١/٢٠٠٢ استوردت شركة الصناعات البلاستيكية الة من فرنسا سعر فاتورة
الشراء ٣٠٠٠٠ دينار، ودفعت المصاريف التالية حتى اصحت الالة جاهزة للتشغيل:

٢٠٠٠ دينار مصاريف نقل.

٣٠٠٠ دينار مصاريف تأمين.

١٠٠٠ دينار رسوم جمركية.

٣٠٠٠ دينار قواعد خرسانية.

١٠٠٠ دينار مصاريف تركيب وتشغيل.

وعليه فان تكلفة الالة ستكون ٤٠٠٠٠ دينار، كما هو مبين ادناه:

٣٠٠٠٠ سعر الشراء

يضاف: المصاريف الضرورية.

٢٠٠٠ مصاريف نقل.

٣٠٠٠ مصاريف تأمين.

١٠٠٠ رسوم جمركية

٣٠٠٠ مصاريف قواعد خرسانية.

١٠٠٠ مصاريف تركيب وتشغيل

٤٠٠٠٠

القيود المحاسبية يكون:

٤٠٠٠٠ من حـ / الآلات ٢٠٠٢/١/١

٤٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية

(تكلفة الآلات المستوردة من فرنسا)

ولعل من أهم النقاط التي يجب على المحاسب تمييزها عند قياس تكلفة هذا النوع من الأصول هو التفرقة بين المصروفات الضرورية واللازمة للحصول على الأصل والمصروفات غير الضرورية. إذ تعتبر الأولى جزء من التكلفة وتحمل عليها وتسمى باسم الأصل، أما الثانية فهي لا تعتبر جزء من التكلفة وإنما من المصروفات الإيرادية.

مثال (٢):

على فرض ان الشركة في المثال السابق دفعت ٣٠٠ دينار غرامات تأخير إخراج جمركي. فإن هذا النوع من المصروفات لا يعتبر جزء من التكلفة وإنما ناجم عن سوء العمل الإداري لإخراج الآلة خلال الفترة الزمنية المسموح بها، ولذلك فإن هذه المصروفات تعتبر إيرادية وتحمل عبء على إيرادات الفترة.

٣٠٠ من حـ / مصروفات غرامات

٣٠٠ إلى حـ / النقدية بالبنك

(إثبات غرامات تأخير إخراج جمركي عن الآلة المستوردة من فرنسا)

انذار (استهلاك) الأصول طويلة الأجل (الثابتة)

Depreciation of Long-Term Assets

الانذار مصطلح محاسبي يعني مقدار ما تفقده الأصول الثابتة من تكلفتها خلال العمر الإنتاجي للأصل، وهو في حقيقته تخصيص للتكلفة على الفترات المحاسبية التي تستفاد منه. وهو بطبيعته عبء دفترى يحتسب بواسطة أحد طرق الانذار التي سوف يجري تناولها بالتفصيل في أحد الفصول القادمة، لكن أكثر هذه الطرق استخداماً في العديد من دول العالم هي طريقة القسط الثابت والتي تكون نسبة مئوية ثابتة تحتسب سنوياً من تكلفة الأصل، أو بتقسيم تكلفة الأصل على العمر الإنتاجي. كما هو موضح في المثل التالي:

مثال (١):

على فرض ان الشركة التي استوردت الآلة في السابق قد قدر الخراء نسبة الانذار السنوية للآلة بـ ١٠% أي ١٠ سنوات ($100/10 = 10$ سنوات) تصبح بعدها غير صالحة للاستعمال وفق الافتراضيين المستقلين التاليين:

(١) بدون نفاية

(٢) نفاية قدرها ١٠٠٠٠ دينار.

علماً ان الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب قسط الانذار.

ففي الافتراض الأول تكون قيمة قسط الانذار السنوي للآلة:

تكلفة الآلة أو

العمر الإنتاجي للأصل

تكلفة الآلة × نسبة الاندثار ١٠٪

٤٠٠٠٠ × ١٠٪ = ٤٠٠٠٠ دينار.

قسط الاندثار في الافتراض الثاني فهو:

$$\text{تكلفة الآلة - النفاية} = \frac{١٠٠٠ - ٤٠٠٠٠}{١٠} = ٣٩٠٠ \text{ دينار}$$

العمر الإنتاجي ١٠

أو (تكلفة الآلة - النفاية) × نسبة الاندثار

$$= (١٠٠٠ - ٤٠٠٠٠) \times ١٠\% = ٣٩٠٠ \text{ دينار.}$$

وبعد قياس قسط الاندثار للأصول الثابتة يقوم المحاسب بأجراء قيد اليومية لإثبات القسط عن طريق توسيط حساب متراكم (مجمع) الاندثار حيث يجعل حساب قسط الاندثار مدينياً، وحساب متراكم (مجمع) الاندثار دائئاً، ومن ثم يقفل قسط الاندثار بحساب الدخل أو الأرباح والخسارة باعتباره مصروفاً إيرادياً يخص الفترة المحاسبية التي احتسب بها. ويكون قيد اليومية الأخير كما يلي:-

في حالة عدم وجود نفاية:

$$٤٠٠٠ \text{ من حـ} / \text{قسط اندثار الآلات} \quad ٢٠٠٢/١٢/١٣$$

٤٠٠٠ إلى حـ/ متراكم اندثار الآلات

(إثبات قسط اندثار السنوي للآلات)

في حالة وجود نفاية:

٣٩٠٠ من حـ/ قسط اندثار

٣٩٠٠ إلى حـ/ متراكم اندثار الآلات ٢٠٠٢/١٢/٣١

(إثبات قسط اندثار السنوي للآلات)

الاستغناء عن الأصول طويلة الأجل (الثابتة)

الأساس الذي يقوم عليه امتلاك الأصول طويلة الأجل هو المساعدة في العمليات الإنتاجية الاعتيادية، كما ذكرنا سابقا وليس إعادة البيع لكن في ظروف معينة قد تلجأ المنشأة إلى الاستغناء عن هذه الأصول، وتعدد طرق الاستغناء إلا أنه يمكن تقسيمها إلى:

١. الاستغناء بواسطة البيع النقدي.

٢. الاستغناء بواسطة المبادلة بأصل آخر.

٣. الاستغناء بواسطة تخريد الأصل.

١. الاستغناء بواسطة البيع النقدي:

لظروف تتعلق بتقليص حجم النشاط أو لمواجهة الحاجة إلى مصادر تمويل لمواجهة عجز في النقدية أو لتحديث الأصول. عن طرق بيع الأصول القديمة لشراء أصول جديدة،

وتتجم عن عملية البيع نقص أحد الأصول وهي الأصول الثابتة، وزيادة أصول متداولة هي النقدية أو المدينين أو الأوراق التجارية وذلك حسب طريقة تسديد قيمة الأصل المباع. وتتجم عن عملية البيع أما مكاسب بيع أصول ثابتة أو خسائر بيع أصول ثابتة. وللتعبير عن عملية بيع الأصل يقوم المحاسب بإجراء قيد محاسبي مما سبق لإثبات عملية البيع كما يلي:

أولاً: في حالة البيع مع وجود خسائر:

من المذكورين

** حـ / النقدية

** حـ / متراكم اندثار الأصل

** حـ / خسائر بيع أصول ثابتة

** إلى حـ / الأصل

ثانياً: في حالة البيع مع وجود مكاسب:

من المذكورين

** حـ / النقدية

** حـ / متراكم اندثار الأصل

إلى المذكورين

**حـ/ الأصل

**حـ/ مكاسب بيع الأصول الثابتة

مئسال (١):

في ٢٠٠٢/١/١ باعت شركة الجودة اله تستخدمها في عمليات التصنيع لقاء ٢٠٠٠٠ ديناراً نقداً، علماً ان تكلفة الآله عند الشراء بلغت ٥٠٠٠٠ دينار وقد قدر عمرها الإنتاجي عند الشراء قبل خمس سنوات بعشرة سنوات. تصيح بعدها غير صالحة للإنتاج بدون نفاية. علماً بأن الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب قسط الاندثار. فالقيد بدفتر اليومية لهذه العملية سيكون:

من مذكورين

٢٠٠٠٠ حـ/ النقدية

٢٥٠٠٠ حـ/ متراكم اندثار الآلات ٢٠٠٢/١/١

٥٠٠٠ حـ/ خسائر بيع الأصول الثابتة

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الآلات

(إثبات بيع الآلات نقداً)

ويلاحظ ان احتساب خسائر بيع الأصول الثابتة تم كما يلي:

خسائر بيع الآلات = القيمة الدفترية - المقابل النقدي

القيمة الدفترية = التكلفة التاريخية للآله - متراكم الاندثار

متراكم الاندثار = قسط الاندثار السنوي × عدد سنوات الاستخدام الفعلية قبل البيع

$$\text{قسط الاندثار} = \frac{\text{التكلفة الإنتاجية}}{\text{العمر الانتاجي}} = \frac{50000}{10} = 5000 \text{ دينار}$$

$$\text{متراكم الاندثار} = 5 \times 5000 = 25000 \text{ دينار}$$

$$\text{القيمة الدفترية} = 25000 - 50000 = 25000 \text{ دينار}$$

$$\text{خسائر البيع} = 25000 - 20000 = 5000 \text{ دينار}$$

مثال (٢):

على فرض ان شركة الجودة باعت الاله بمبلغ ٣٥٠٠٠ دينار فالقيد يكون:

من المذكورين

٣٥٠٠٠ حـ/ النقدية

٢٥٠٠٠ حـ/ متراكم اندثار الأصل ٢٠٠٢/١/١

إلى المذكورين

٥٠٠٠٠ حـ/ الآلات

١٠٠٠٠ حـ/ مكاسب بيع الأصول الثابتة

(إثبات بيع الآلات نقدا)

يلاحظ ان مكاسب بيع اصول ثابتة احتسب وفق المعادلة التالية:

مكاسب بيع الآلات = المقابل النقدي - القيمة الدفترية.

$$25000 - 35000 =$$

$$= 10000 \text{ دينار.}$$

٢. الاستغناء بواسطة المبادلة بأصل اخر:

الاستغناء عن الاصول وفق الحالة الاخيرة يعني تقديم اصل تملكه المنشأة ومقايضته بأصل اخر، وفي حالة انعدام المقابل النقدي في سياق المبادلة فان أي مكاسب تنجم لا يعترف بهد وفقاً للمعايير المطبقة في الحياة المهنية، سواء كانت المبادلة بأصل مماثل أو اصل غير مماثل.

مثال (١):

في ٢٠٠٢/٧/١ بدلت شركة البركة الة قديمة تبلغ تكلفتها التاريخية ١٠٠٠٠٠٠ دينار، تم شراؤها في ١٩٩٨/١/١ وقد قدر عمرها الانتاجي بـ ١٠ سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستخدام وبدون نفاية مقابل الحصول على الة جديدة تستخدم لنفس غايات الالة القديمة وقد قدرت القيمة السوقية العادلة للالة الجديدة بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دينار، فللقيد يكون:

من المذكورين

٦٠٠٠٠ حـ / الالة الجديدة

٣٥٠٠٠ حـ / متراكم اندثار الالة القديمة ٢٠٠٢/٧/١

٥٠٠٠٠ حـ / خسائر مبادلة اصول ثابتة

١٠٠٠٠٠ إلى حـ / الالة القديمة

(مبادلة الالة القديمة بالة جديدة)

يلاحظ ما يلي:

القيمة الدفترية للالة القديمة = التكلفة التاريخية - متراكم الاندثار.

متراكم الاندثار = قسط الاندثار السنوي × مجموع سنوات الاستخدام لغاية الاستبدال.

$$\text{قسط الاندثار} = \frac{\text{تكلفة التاريخية}}{\text{عمر الانتاجي}} = \frac{100000}{10} = 10000 \text{ دينار}$$

$$\text{متراكم الاندثار} = 10000 \text{ دينار} \times 3,5 \text{ سنة} = 35000$$

القيمة الدفترية للالة القديمة = 100000 - 35000 = 65000 دينار.

$$\text{الخسائر} = 60000 - 65000 = 5000 \text{ دينار.}$$

مثال (٢):

على فرض في المثال السابق ان القيمة السوقية العادلة للالة الجديدة قدرت بمبلغ

٧٠٠٠٠ دينار، ففي هذه الحالة ان المكاسب المتحققة في عملية المبادلة والبالغة ٥٠٠٠

دينار لا يتم الاعتراف بها وانما يجري خصمها من قيمة الالة الجديدة (٧٠٠٠٠ - ٥٠٠٠ =

٦٥٠٠٠ دينار)، وبذلك يكون القيد:

من مذكورين

$$2002/7/1 \quad 65000 \text{ حـ} / \text{الالة الجديدة}$$

$$35000 \text{ حـ} / \text{متراكم اندثار الالة القديمة}$$

١٠٠٠٠٠ حـ/ الآلات القديمة

(إثبات مبادلة الآلة القديمة بالآلة الجديدة)

وتجدر الإشارة إلى أن مبادلة الأصل ثابت بأخر سواء كان الأصل مماثل أو غير مماثل، فالمعالجة المحاسبية تكون واحدة كما هو في المثال (٢).

٣. الاستغناء بواسطة التخريد

المقصود بالاستغناء بواسطة التخريد هو اخراج الأصل من الخدمة واعتبار القيمة الدفترية المتبقية خسائر استغناء يجري الاعتراف به محاسبيا.

مثال (١):

تملك شركة البركة الآلة تكلفتها التاريخية ٧٠٠٠٠٠ دينار وقد قدر عمرها الانتلجي بـ ١٠ سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستعمال وبدون نفاية، وبعد استخدامها لمدة خمس سنوات قررت الشركة تخريدها لعدم جدواها اقتصاديا، فالقيد يكون:

من المذكورين

٥٣٠٠٠ حـ/ خسائر تخريد اصول ثابتة

٣٥٠٠٠ حـ/ متراكم اندثار الآلة

٧٠٠٠٠ إلى حـ/ الآلات

(إثبات تحريد الآلة)

وفي حالة بيع النفاية (الحدرة) فيما بعد بثبت المحاسب القيد التالي:

** من حـ/النقدية.

** إلى حـ/إيراد بيع نفايات.

– الإضافات والتحسينات الرأسمالية:

قد يجري بعض التحسينات والإضافات على الأصول طويلة الأجل أثناء التشغيل كإضافة جزء جديد على الأصل يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية أو زيادة العمر الانتاجي أو كلاهما، فمسير قيمة الإضافة جزء من التكلفة، أما إذا كانت الإضافة بهدف الصيانة الدورية، فتعتبر مصروفات إدارية تحمل على دخل الفترة.

مثال (١):

تمتلك شركة الفرات الصناعية الآلة تبلغ تكلفتها التاريخية ٥٠٠٠٠٠ دينار وقدر عمرها الانتاجي عند الشراء بعشرة سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستخدام بدون نفاية، وفي نهاية السنة الخامسة أضافت الشركة إلى الآلة محمول كهربائي بتكلفة ٢٠٠٠٠٠ دينار، أدى إلى:

١. زيادة الطاقة الإنتاجية للآلة بمعدل ٢٠% عن معدل الانتاج السابق.

٢. زيادة العمر الانتاجي للآلة بخمس سنوات.

علماً ان الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار.

١. اثبات تكلفة الاضافة:

٢٠٠٠٠ من حـ / الآلات

٢٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية

(إضافة محول كهربائي إلى الآلات)

٢. في ١٢/٣١ (نهاية السنة الأولى من الاضافة) يعاد احتساب قسط الاندثار على ضوء التغيرات الجديدة بالتكلفة والعمر الانتاجي:

القيمة الدفترية قبل الاضافات = التكلفة التاريخية قبل الاضافة - متراكم الاندثار قبل التعديل.

تكلفة التاريخية القديمة

$$\frac{\text{تكلفة التاريخية القديمة}}{\text{العمر الانتاجي}} = \text{قسط الاندثار القديم}$$

$$٥٠٠٠٠ = \frac{٥٠٠٠٠}{١٠} = \text{قسط الاندثار القديم}$$

متراكم الاندثار قبل الاضافة = ٥٠٠٠٠ دينار × ٥ سنوات استخدام = ٢٥٠٠٠٠ دينار.

القيمة الدفترية قبل الاضافة = ٢٥٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ دينار.

التكلفة المعدلة = القيمة الدفترية قبل الاضافة + تكلفة الاضافة.

$$٤٥٠٠٠٠ = ٢٠٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠ = \text{التكلفة المعدلة}$$

العمر الانتاجي المتبقى للالة قبل الاضافة = ١٠ سنوات العمر المقدر - ٥ سنوات استخدام = ٥ سنوات.

العمر الانتاجي المعدل = ٥ سنوات + ٥ سنوات جديدة = ١٠ سنوات.

$$\text{قسط الاندثار المعدل} = \frac{\text{القيمة الدفترية المعدلة}}{\text{العمر الإنتاجي المعدل}}$$

$$= \frac{٤٥٠٠٠}{١٠} = ٤٥٠٠ \text{ دينار}$$

لذلك فان المحاسب في نهاية كل سنة بعد التعديل يثبت قيد اندثار بالمبلغ الاخير (٤٥٠٠ دينار)، وليس (٥٠٠٠ دينار) كما كان قبل الاضافة. ويكون قيد الاندثار كما يلي:

٤٥٠٠ من حـ/ قسط اندثار الالات

٤٥٠٠ الى حـ/ متراكم اندثار الالات ١٢/٣١

(اثبات قسط اندثار الالات المعدل)

وتجدر الإشارة إلى ان الاضافات والتحسينات الرأسمالية على الاصول الثابتة لا تؤدي بالضرورة في جميع الحالات إلى تحسين الطاقة الإنتاجية وزيادة العمر الانتاجي، إذ قد تؤدي إلى زيادة تحسين الطاقة الإنتاجية فقط، ففي مثل هذه الحالة يحتسب الاندثار بموجب المعادلة التالية:

$$\text{قسط الاندثار المعدل} = \frac{\text{التكلفة المعدلة}}{\text{العمر المتبقى للالة}}$$

$$\text{وبوجب المثال الاخير} = \frac{45000}{5} = 9000 \text{ دينار}$$

رابعاً: تسجيل العمليات الايرادية:

هذا النوع من العمليات يرتبط بالنشاط الاعتيادي أو الرئيسي للمشروع الذي قام من اجله لتحقيق الأرباح، فتشتمل جميع المصروفات المتعلقة بالشراء والبيع وما يرافقه من مصروفات تتعلق بادارة المشروع، ولذلك يمكن تقسيم هذه العمليات إلى ما يلي:

– العمليات المتعلقة بالمشتريات (شراء البضاعة).

– العمليات المتعلقة بالمبيعات (بيع البضاعة).

– العمليات المتعلقة بالمصروفات الادارية والعمومية.

تسجيل العمليات المتعلقة بالمشتريات:

يقصد بالمشتريات عملية شراء البضاعة بهدف اعادة بيعها لتحقيق الارباح التي قامت من اجلها المنشأة، وتعتبر المشتريات من العمليات الرئيسية للنشاط الاعتيادي للمنشأة، وتنجم عن عملية الشراء تدفق مالي خارج من المنشأة يؤدي إلى زيادة اصولها وهي البضاعة يرافقتها انخفاض بنفس قيمة الشراء في احد أو بعض اصول المنشأة، هذا ما

يتم التعبير عنه في الالية المحاسبية بواسطة القيد المحاسبي حيث تجعل المشتريات مدينة والحساب الممول لهذه العملية دائناً، ويترك القيد المحاسبي لعملية الشراء اثره على الميزانية بنفس الالية التي ثبت به القيد، حيث تزيد المشتريات قيمة البضائع يقابلها انخفاض مساوي بالقيم للنقدية أو زيادة احد عناصر الالتزامات (دائنين أو أوراق الدفع) أو جمعها معاً وذلك حسب طريقة تسديد قيمة العملية.

وتأسيساً على ما تقدم يتم تسجيل عملية المشتريات وفقاً لطريقة تسديد قيمتها نقداً أو بالاجل.

١. الشراء نقداً:

في حالة الشراء النقدي يتم جعل حـ/المشتريات مدينةاً وحـ/النقدية بالخزينة أو البنك أو كلاهما دائناً بنفس قيمة الطرف المدين، وذلك حسب طريقة تسديد العملية. وهذه العملية سوف تؤدي إلى زيادة قيمة البضائع بجانب الاصول من الميزانية يقابله انخفاض بنفس القيمة في اصل اخر هو النقدية بالخزينة أو البنك.

مثال (١):

في ٦/٧/٢٠٠٢ اشترت شركة محمود بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار دفعت قيمتها نقداً في الخزينة، فالقيد في هذه العملية يكون:

٥٠٠٠ من حـ/المشتريات

٢. الشراء بالاجل:

ويعني ذلك ان المنشأة سوف تقوم بتسديد قيمة شراء البضاعة بتاريخ لاحق لتاريخ عملية الشراء، وقد تكون عملية الشراء الاجل قائمة على الثقة أو معززة بورقصة تجارية (كميالة)، وتثبت عملية الشراء الاجل باليومية العامة وذلك بقيد يكون طرفه المدين حـ/المشتريات، والدائن حـ/الموردين (الدائنين) أو حـ/اوراق دفع اذا كان الشراء مقابل كميالة أو سند اذني، وتترك هذه العملية اثرها على قائمة المركز المالي أز الميزانية وذلك بزيادة البضاعة وزيادة الدائنين (الموردين) أو اوراق الدفع بنفس قيمة المشتريات.

مثال (١):

في ٢٠/١٠/٢٠٠٢ اشترت منشأة الرحمة بضاعة من التاجر رمزي بمبلغ ٧٠٠٠ دينار وعلى فرض انه تم الاتفاق حسب الفروض المستقلة التالية:

١. يسدد المبلغ بعد شهر من تاريخه وعلى الثقة.
٢. يسدد المبلغ بعد شهر من تاريخه مقابل ورقة تجارية.
٣. يسدد ٢٠٠٠ دينار نقداً والباقي يسدد بعد شهر مقابل ورقة تجارية.
٤. يسدد ٢٠٠٠ دينار بشيك والباقي يسدد على بعد شهر على الثقة.

قيسد الفرض (١):

٢٠٠٢/١٠/٢٠ ٧٠٠٠ من حـ/المشتريات

٧٠٠٠ إلى حـ/الدائنين (رمزي)

(إثبات عملية شراء بضاعة من التاجر رمزي تسدد القيمة بعد شهر)

قيسد فرض (٢):

٢٠٠٢/١٠/٢٠ ٧٠٠٠ من حـ/المشتريات

٧٠٠٠ إلى حـ/أوراق دفع (أ. د)

(إثبات عملية شراء بضاعة من التاجر رمزي مقابل ورقة دفع تستحق بعد شهر).

قيسد فرض (٣):

٧٠٠٠ من حـ/المشتريات

إلى مذكورين

٢٠٠٢/١٠/٢٠ ٢٠٠٠ حـ/النقدية بالخزينة

٥٠٠٠ حـ/أوراق الدفع

(إثبات شراء بضاعة من التاجر رمزي دفع منها ٢٠٠٠ نقدا والباقي مقابل ورقة تجارية

تستحق بعد شهر من الان).

قيّد فرض (٤):

٧٠٠٠ من حـ/المشتريات

إلى المذكورين ٢٠٠٢/١٠/٢٠

٢٠٠٠ حـ/النقدية بالبنك

٥٠٠٠ حـ/الدائنين (رمزي).

(اثبات شراء بضاعة من التاجر رمزي ٢٠٠٠ دينار بشيك والباقي يسدد بعد شهر على الثقة).

٣. مصروفات الشراء:

ترافق عملية شراء البضائع من الموردين مجموعة من المصروفات الضرورية لإتمام عملية انتقال البضائع من مخازن المورد إلى مخازن المشتري، والتي تتأثر بشروط تسليم البضاعة^(*)، وبخاصة عندما يكون الشراء من بلد ثاني أي عند التجارة الخارجية.

* هناك أنواع متعددة من شروط التسليم يجري تطبيقها في التجارة الخارجية ومن أشهر هذه الأنواع:

– التسليم بميناء المصدر (F. O. B) والتي تعني ان مصروفات الشحن والتأمين يتحملها المشتري.

– التسليم بميناء المستورد (C. I. F) والتي تعني ان مصروفات الشحن والتأمين يتحملها البائع.

اما في التجارة الداخلية فان مصاريف نقل البضاعة من مخازن البائع إلى مخازن المشتري يجري الاتفاق مسبقا على طريقة دفعها من قبل احد الطرفين.

وقد اصطلح على تسمية المصروفات الاخيرة بمصروفات الشراء ومن امثلتها مصاريف النقل، مصاريف التامين، الرسوم الجمركية، اجور عمال التحميل والتفريغ... والتي تكون باضافتها إلى سعر فاتورة الشراء قيمة تكلفة المشتريات.

وتعتبر كافة عناصر تكلفة المشتريات مصروفات ايرادية تحمل على قائمة الدخل أو حساب المتاجرة في نهاية الفترة المحاسبية خصماً على ايرادات التشغيل لنفس الفترة فهي اذن حسابات مدبنة تؤدي إلى تخفيض احد عناصر الاصول المتداولة (النقدية) أو زيادة احد عناصر الخصوم (الدائنين، اوراق الدفع) أو كلاهما، حسب الطريقة التي تسدد فيها.

مثال (١):

في ٢٠٠٢/٥/١ اشترت شركة الرحمة من التاجر رمزي بضاعة دفعت عليها المصروفات التالية:

٥٠٠ دينار نقداً مصاريف نقل البضاعة.

١٠٠ دينار نقداً مصاريف تحميل وتفريغ البضاعة.

فالقيد يكون:

من مذكورين

٢٠٠٢/٥/١	حـ/مصاريف نقل للداخل (نقل مشتريات)	٥٠٠
	حـ/مصاريف تحميل وتفريغ المشتريات	١٠٠
	إلى حـ/النقدية بالخزينة	٦٠٠

(إثبات مصاريف نقل وتحميل المشتريات نقداً)

مثال (٢):

في ٢٠٠٢/٣/١ اشترت شركة الرحمة بضاعة من المانيا ودفعت عليها المصروفات

التالية:

٢٠٠٠ دينار نقداً نقل المشتريات.

١٠٠٠ دينار نقداً مصاريف التأمين.

وجرى الاتفاق بين المستورد والمصدر على دفع قيمة مصروفات الشراء حسب

الفرضين المستقلين التاليين:

١. حسب شروط تسليم (F. O. B).

٢. حسب شروط تسليم (C. I. F).

فالقيد يكون:

١. حسب شروط تسليم (F. O. B).

من المذكورين

حـ/مصاريف مشتريات ٢٠٠٢/٣/١ ٢٠٠٠

حـ/مصاريف تأمين ١٠٠٠

إلى حـ/النقدية بالجزينة ٣٠٠٠

(إثبات مصاريف الشراء حسب شروط التسليم F. O. B)

٢. حسب شروط التسليم (C. I. F):

بما ان شروط التسليم (C. I. F) فإن المشتري لا يدفع هذه المصروفات وإنما يتحملها البائع فلذلك لا يظهر قيد لهذه المصروفات في دفاتر المشتري، وإنما تسجل في دفاتر البائع فقط.

٣. مردودات المشتريات ومسموحاتها:

قد يحدث ان يجد المشتري كل أو جزء من البضائع التي سبق وان تم شراءها من احد الموردين مخالفة للمواصفات، أو وجود عيوب أو تلف فيها، وهي بذلك تعتبر مخالفة للمواصفات المتفق عليها، فيحق له اعادةها إلى المورد أو اجراء اتفاق جديد بتخفيض جزء من قيمة شراء البضائع، فاذا ردت البضاعة إلى مصدرها فتسمى "مردودات المشتريات" أو (المردودات الخارجة)، ويعبر عن هذه العملية محاسبياً بجعل حـ/المورد (الدائنين) مدين، وحـ/مردودات المشتريات دائن، اذا كانت عملية الشراء اصلاً بالأجل، أما اذا كانت عملية الشراء نقداً، فالمورد ملزم بدفع قيمة البضائع المرتجعة. ففي هذه الحالة يجعل المشتري حـ/النقدية مديناً وحـ/مردودات المشتريات دائناً، كما هو مبين ادناه:

١. في حالة الشراء الأجل:

× × من حـ/المورد (الدائنين).

× × إلى حـ/مردودات المشتريات.

٢. في حالة الشراء النقدي:

× × من حـ/النقدية بالخبزينة أو البنك.

× × إلى حـ/مردودات المشتريات.

أما في حالة إجراء اتفاق بعدم ارجاع البضاعة إلى المورد، فغالباً ما يتنازل المورد عن جزء من قيمة البضاعة المعيبة لقاء عدم ردها، ففي هذه الحالة يعتبر المبلغ المتنازل عنه من قبل المورد إيراد للمشتري يسمى مسموحات المشتريات يجعل دائماً وحساب النقدية أو المورد مديناً وفق الطريقة التي تتم بها البيع، ويكون القيد كما يلي:

× × من حـ/النقدية بالخبزينة أو البنك أو المورد (الدائنين).

× × إلى حـ/مسموحات المشتريات.

مسأل (١):

- في ٢٠٠٢/٢/١ اشترت محلات الأمل بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً من التاجر محمود.
 - في ٣ منه وجدت محلات الأمل ان قيمة ٢٠٠٠ دينار من البضاعة المشتراة من التاجر محمود معيوبة فقامت محلات الأمل بردها إلى التاجر محمود وقبضت القيمة نقداً.
 - في ٧/ منه اشترت محلات الأمل بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ دينار من محلات التقوى على الحساب.
 - في ٩/ منه ردت محلات الأمل ما قيمته ٥٠٠ دينار من البضاعة المشتراة من محلات التقوى لمخالفتها للمواصفات.
 - في ١٥/ منه سددت محلات الأمل حساب محلات التقوى نقداً.
- المطلوب: إجراء قيود اليومية اللازمة في محلات الأمل.

الحل:

دفتر يومية محلات الأمل

التاريخ	البيان	المبلغ	
		له	منه
٢/١	من حـ/المشتريات إلى حـ/التقديية بالخزينة (إثبات شراء بضاعة من التاجر محمود نقداً).	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٢/٣	من حـ/التقديية بالخزينة إلى حـ/مردودات المشتريات (رد بضاعة معيوبة إلى التاجر محمود واستلام القيمة نقداً)	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢/٧	من حـ/المشتريات إلى حـ/الموردين (الدائنين) - محلات التقوى (إثبات شراء بضاعة على الحساب من محلات التقوى)	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢/٩	من حـ/الموردين (الدائنين) - محلات التقوى إلى حـ/مردودات المشتريات (رد بضاعة مخالفة للمواصفات إلى محلات التقوى)	٥٠٠	٥٠٠
٢/١٥	من حـ/الموردين (الدائنين) - محلات التقوى إلى حـ/التقديية بالخزينة (إثبات تسديد بضائع إلى محلات التقوى).	١٥٠٠	١٥٠٠

- تسجيل العمليات المتعلقة بالمبيعات:

تمثل المبيعات الحلقة الأخيرة في عملية التسدادول حيث تنتقل البضاعة إلى المستهلك، وتعتبر المبيعات المصدر الرئيسي للإيرادات في المنشآت التجارية والتي يطلق عليها بالإيرادات الاعتيادية أو التشغيلية، فهي تعتبر المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح، وتؤثر المبيعات على زيادة الأصول المتداولة للمنشأة وذلك بزيادة حـ/النقدية أو حـ/المدينين أو حـ/أوراق القبض حسب طريقة التسديد، ولذلك يجعل أحد هذه الحسابات مدينياً، وكما تؤثر بنفس الاتجاه على زيادة حقوق المساهمين، أما بإضافة صافي الربح في نهاية السنة على رأس المال في المشاريع الفردية أو تظهر في حساب مستقل يسمى بأرباح العام الصافية والذي يظهر ضمن أحد فقرات حقوق الملكية وبخاصة في الشركات المساهمة أو شركات الأشخاص، ولذلك يخصص حساب مستقل للمبيعات ويسمى باسمه ويكون دائناً.

مثال (١):

- في ٢٠٠٢/٣/١ باعت محلات الأمل بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً.
- في ٢٠٠٢/٣/٥ باعت محلات الأمل بضاعة بمبلغ ٧٠٠٠ دينار دفع النصف بشيك والباقي نقداً.
- في ٢٠٠٢/٣/١٠ باعت محلات الأمل بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار على الحساب إلى التاجر رمزي.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية محلات الأمل.

الحل:

دفتر يومية محلات الأمل

التاريخ	البيان	المبلغ	
		له	منه
٣/١	من حـ/النقدية بالجزينة إلى حـ/المبيعات (إثبات المبيعات النقدية).	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٢/٥	من مذكورين حـ/النقدية بالجزينة حـ/النقدية بالبنك إلى حـ/المبيعات (مبيعاتنا النصف نقداً والأخر بشيك)	٧٠٠٠	٣٥٠٠ ٣٥٠٠
٣/١٠	من حـ/المدينين - رمزي إلى حـ/المبيعات (مبيعات على الحساب للتاجر رمزي)	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٣/١٠	من حـ/النقدية بالجزينة إلى حـ/المدينين - رمزي (سدد التاجر رمزي ما بدمته بشيك)	٣٠٠٠	٣٠٠٠

١. مردودات المبيعات (المردودات الداخلة) ومسموحاتها:

لقد أشرنا عند شرح مردودات المشتريات ان اسباب رد البضاعة إلى البائع يعود إلى وجود عيب بالبضاعة أو مخالفتها للمواصفات، ففي حالة رد البضاعة (المورد)، فمحاسب البائع يجعل حـ/مردودات المبيعات مديناً وحـ/النقدية أو المدينين حـ/المبيعات البضاعة المسترجعة، وهذه العملة تؤدي إلى تخفيف احد عناصر الأصول المتداولة بالميزانية النقدية أو المدينين وتنص بنفس القيمة بحقوق الملكية باعتباره تخفيض الإيرادات المنشأة، اما مسموحات المبيعات فهي كما ذكرنا سابقاً بأنها عبارة عن تنازل عن جزء من قيمة البضاعة المباعة مقابل عدم رد البضاعة، والالتزام بحسابها مديناً بقيمة التنازل دائناً، وفق القيد التالي:

× × من حـ/مسموحات المبيعات.

× × إلى حـ/النقدية أو المدينين.

مثال (١):

تمت العمليات التالية في محلات رمزي خلال شهر آذار ٢٠٠٢:

- في ٣/١ باعت بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ دينار نقداً.
- في ٣/٢ ردت إلى المحلات من مبيعات ٣/١ ما قيمته ١٠٠٠ دينار لمخالفتها للمواصفات ودفع المبلغ نقداً.
- في ٣/٥ باعت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار إلى محمود على الحساب.

- في ٣/١٠ رد محمود بضاعة معيوبة بمبلغ ٥٠٠ دينار، وسدد الباقي بشيك.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية محلات رمزي.

التاريخ	البيان	المبلغ	
		له	منه
٣/١	من حـ/التقديية بالخزينة إلى حـ/المبيعات (إثبات المبيعات التقديية)	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٣/٢	من حـ/مردودات المبيعات إلى حـ/التقديية بالخزينة (إثبات مردودات المبيعات وتسديد القيمة نقدا)	١٠٠٠	١٠٠٠
٣/٥	من حـ/المدينين - محمود إلى حـ/المبيعات (إثبات المبيعات الآجلة)	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٢/٩	من مذكورين حـ/الخزينة بالبنك حـ/مردودات المبيعات إلى حـ/المدينين - محمود (إثبات مردودات المبيعات وتسديد المتقي بشيك)	٣٠٠٠	٢٥٠٠ ٥٠٠

٢. مصروفات البيع:

يتطلب تصريف البضائع العديد من المصروفات تسمى بمصروفات البيع وهذه المصروفات تؤدي إلى تخفيف اصول المنشأة ممثلاً بالنقدية، ولذلك تجعل هذه المصروفات مدينة وحساب النقدية بالخزينة أو البنك دائناً، ومن امثلة هذه المصروفات:

- عمولة وكلاء البيع.
- عمولة مندوبي البيع.
- مصروفات التعبئة (لف والحزم).
- نفقات الدعاية والإعلان.
- إيجار معارض البيع.
- إيجار مخازن البضائع.
- مصروفات اخرى ذات علاقة بالبيع، مثل مصروفات نقل المبيعات، مصروفات تحميل وتفريغ.

مثال (١):

تمت العمليات الآتية في محلات الوادي في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني

:٢٠٠٢

- في ١/٢ دفعت نقداً المصروفات التالية:

- ٢٥٠ دينار مصروفات نقل مبيعات.
- ١٥٠ دينار اعلان عن البضائع في احدى الصحف التجارية.
- ٣٠٠ دينار عمولة وكلاء بيع.
- ٣٥٠ دينار ايجار المعرض عن شهر كانون الثاني.
- ١٦٠ دينار ثمن مواد لف وحزم بضائع.
- ١٠٠ دينار أجور عمال لتحميل بضائع إلى عملائها.
- فيكون القيد بدفتر يومية محلات الوادي كما يلي:

من المذكورين

٢٥٠	حـ/مصروفات نقل المبيعات
١٥٠	حـ/مصروف الإعلان ١/٢
٣٠٠	حـ/عمولة وكلاء البيع
٣٥٠	حـ/مصروف إيجار المعرض
١٦٠	حـ/مصروفات لف وحزم
١٠٠	حـ/أجور عمال لتحميل المبيعات
١٣١٠	إلى حـ/النقدية بالخرينة

(إثبات مصروفات المبيعات نقدا)

٣. الخصم: Discount

الخصم هو أحد المسميات المحاسبية الذي يعني تزييل أو حسم من قيمة العملية المالية، وفي التجارة غالباً ما يكون الخصم على المبيعات، فيسمى بالنسبة للبائع خصماً مسموحاً به، وللمشتري خصماً مكتسباً، والحقيقة المحاسبية لهذين الخصمين هي ان الخصم المكتسب لا يعتبر ايراداً وإنما تخفيضاً في المبيعات، اما الخصم المسموح به فلا يعتبر مصروفلاً وإنما يعتبر تخفيضاً للمشتريات وهناك نوع آخر يسمى بالخصم التجاري فيتم التعامل به حينما يكون السعر المثبت في قائمة أسعار الوحدة المحاسبية أعلى من سعر السوق فبدلاً من اعادة طبع قائمة الأسعار وتحمل مصاريف إضافية فان المنشأة تمنح خصماً يسمى بالخصم تجاري، وهو بهذا المعنى خصماً غير حقيقي، ولذلك فانه لا يثبت بالدفاتر المحاسبية لكل من البائع والمشتري وإنما يتم احتساب مقداره وينخفض من ثمن المبيعات بالنسبة للبائع ومن ثمن المشتريات بالنسبة للمشتري وصافي ثمن الصفقة يثبت بدفاتر كل من البائع والمشتري، وبناءً على ما تقدم فان الخصم يقسم إلى ثلاثة أنواع حسب كيفية معالجته محاسبياً:

- الخصم التجاري Trade discount.

- الخصم النقدي (خصم تعجيل الدفع) Cash Discount.

- خصم الكمية Quality discount.

ويعتبر الخصم التجاري خصماً غير حقيقي كما أشرنا، اما النوع الثاني والثالث فهما حقيقي، يمنح الخصم النقدي لتشجيع العملاء على الاستفادة من الحسومات التي تقدمها المنشأة في حالة الشراء النقدي بدلاً من الشراء الاجل الذي لا يتمتع بالخصم الممنوح للشراء النقدي، اما خصم الكمية فهو حسم يمنح لتشجيع العملاء على شراء

كميات محددة للتمتع بهذا النوع من الخصم، ويرى فريق من المختصين بان الخصم النقدي هو في الواقع غرامة تضاف إلى سعر البيع بهدف الدفع بالعميل لتعجيل لسداد قيمة الفاتورة التي بدمته، بمعنى ان أسعار البيع الآجل تتضمن هذه الغرامة ومن ثم تكون تلك الأسعار أعلى من سعر البيع النقدي بمقدار نسبة الخصم النقدي، وعلى ذلك تعادل تكلفة الشراء للعميل الذي يسدد قيمة الفاتورة خلال فترة الخصم سعر البيع النقدي، أما تكلفة الشراء للعميل الأخر الذي فقد فرصة الخصم النقدي المسموح له فتعادل سعر البيع الآجل.

مثال (١):

تمت العمليات التجارية التالية بين محلات القيسي ومحلات الوادي:

- في ٢٠٠٢/٧/١ اشترت محلات القيسي بضاعة من محلات الوادي بمبلغ ٥٠٠٠ ديناراً نقداً وبخصم تجاري ٥%.
- في ١٠ منه باعت محلات الوادي بضاعة إلى محلات القيسي بمبلغ ٦٠٠٠ ديناراً وبخصم نقدي ١٠% اذا تم السداد فوراً، فتم الشراء ودفع المبلغ بشيك.
- في ١٥ منه باعت محلات القيسي بضاعة إلى محلات الوادي بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠ ديناراً وبخصم تجاري ١٠%، وخصم كمية ما يلي:

٥٠٠٠ ٢%

٧٠٠٠ ٣%

١٠٠٠ ٤%

وخصم نقدي كما يلي:

- اذا تم السداد خلال عشرة ايام خصم ٤% (٣٠/١٠/٤).

- اذا تم السداد خلال ١٥ يوم خصم ٣% (٣٠/١٥/٣).

- يجب السداد في مدة اقصاها ٣٠ يوما

في تاريخه سددت محلات الوادي ٥٠٠٠ دينار من حسابها إلى محلات القيسي، نقدا.

في ٢٩ منه سددت محلات الوادي ٢٠٠٠ دينار من حسابها إلى محلات القيسي بشيك.

في ٨/٤ سددت محلات الوادي الباقي بدمتها إلى محلات القيسي نقدا.

المطلوب: اثبات قيود العمليات السابقة في دفاتر كل من محلات القيسي ومحلات الوادي.

الحل:

أولا: قيود اليومية بدفاتر محلات القيسي.

الخصم التجاري = ثمن البضاعة × نسبة الخصم.

$$= ٥٠٠٠ \times ٥\%$$

$$= ٢٥٠ \text{ دينار.}$$

صافي الثمن = إجمالي سعر الفاتورة - الخصم التجاري

$$= ٥٠٠٠ - ٢٥٠ = ٧٤٥٠ \text{ دينار.}$$

٢٠٠٢/٧/١ من حـ/النقدية بالخرزينة ٤٧٥٠

٤٧٥٠ إلى حـ/المبيعات.

(إثبات المبيعات نقداً وبخصم تجاري ١٠٪).

الخصم النقدي = ٦٠٠٠ × ١٠٪ = ٦٠٠ دينار.

صافي سعر الفاتورة = ٦٠٠٠ - ٦٠٠ = ٥٤٠٠ دينار.

٦٠٠٠ من حـ/المشتريات

إلى مذكورين

٧/١٠ حـ/النقدية بالخرزينة ٥٤٠٠

٦٠٠ حـ/الخصم المكتسب

(إثبات المشتريات نقداً وبخصم نقدي ١٠٪).

في العملية (٣) يوجد ثلاثة أنواع من الخصم، لذلك يجب أولاً احتساب الخصم التجاري ومن ثم يحتسب النوعين الآخرين أي ان الخصم النقدي وخصم الكمية يحتسب من صافي ثمن الشراء بعد احتساب الخصم التجاري.

الخصم التجاري = ١٠٠٠٠ × ١٠ = ١٠٠٠ دينار

ثمن الشراء = ١٠٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٩٠٠٠ دينار.

١. خصم الكمية:

$$١٠٠ \text{ دينار الشريحة الأولى} = ٥٠٠٠ \times ٢\%$$

$$١٢٠ \text{ دينار الشريحة الثانية} = ٤٠٠٠ \times ٣\%$$

$$٩٠٠٠ \text{ دينار خصم الكمية} = ٢٢٠$$

$$٢٠٠ \text{ دينار الخصم النقدي} = ٥٠٠٠ \times ٤\%$$

$$٤٢٠ \text{ مجموع الخصم المسموح به}$$

$$٤٨٠٠ \text{ دينار المبلغ الصافي بعد الخصم النقدي} = ٥٠٠٠ - ٢٠٠$$

$$٣٥٨٠ \text{ دينار صافي المبيعات الاجلة} = ٩٠٠٠ - (٤٢٠ + ٥٠٠٠)$$

من المذكورين

$$٥٠٠٠ \text{ حـ/النقدية بالخرزينة} \quad ٢٠٠٢/٧/١٧$$

$$٣٥٨٠ \text{ حـ/المدينين - محلات الوادي}$$

$$٤٢٠ \text{ حـ/الخصم المسموح به}$$

$$٩٠٠٠ \text{ إلى حـ/المبيعات}$$

(اثبات المبيعات النقدية والآجلة إلى محلات الوادي ومنح خصم كمية ونقدي حسب الفاتورة).

$$٦٠ \text{ دينار الخصم النقدي عن سداد} = ٢٠٠٠ \times ٣\% \text{ دينار}$$

٢٠٠٠-٦٠ = ١٩٤٠ دينار صافي المبلغ المسدد.

من مذكورين

٢٠٠٢/٧/٢٩ ١٩٤٠ حـ/النقدية بالبنك

٦٠ حـ/الخصم المسموح به

٢٠٠٠ إلى حـ/المدينين - محلات الوادي

(قيمة ما سدده المدين - محلات الوادي بخصم نقدي ٣٪).

٢٠٠٢/٨/٤ ١٥٨٠ من حـ/النقدية بالخرزينة

١٨٥٠ إلى حـ/المدينين - محلات الوادي

(اثبات قيمة المتبقى بذمة المدين محلات الوادي).

يلاحظ في القيد الأخير عدم وجود خصم نقدي لأن المدين سدد بعد انتهاء فترة

الخصم والتي تنتهي في ٢٠٠٢/٨/١.

ثانياً: قيود اليومية بدفاتر محلات الوادي:

٩٠٠٠ من حـ/المشتريات

إلى مذكورين

٢٠٠٢/٧/١٧ ٥٠٠٠ حـ/النقدية بالخرزينة

٣٥٨٠ حـ/الدائنين - محلات القيسي

٤٢٠ حـ/الخصم المكتسب

(اثبات المشتريات النقدية والاجلة في محلات القيسي وتحقيق خصومات حسب الفترة).

٢٠٠٠ من حـ/الدائنين- محلات القيسي

٢٠٠٢/٧/٢٩

إلى مذكورين

١٩٤٠ حـ/النقدية بالبنك

٦٠ حـ/الخصم المكتسب

(اثبات سداد جزء من مشترياتنا الاجلة بشيك إلى محلات القيسي).

١٥٨٠ من حـ/الدائنين- محلات القيسي

٢٠٠٢/٨/٤

إلى حـ/النقدية بالخزينة

(اثبات تسديد ما تبقى بدمتنا إلى محلات القيسي).

خامسا: تسجيل العمليات المتعلقة بالمصروفات الادارية والعمومية:

تنقسم الأنشطة التي تمارسها المشاريع إلى نوعين رئيسيين هما:

١. الأنشطة الجارية (الاعتيادية).

٢. الأنشطة الأخرى.

١. الأنشطة الجارية:

يهدف هذا النوع إلى ممارسة الاعمال التي أنشأ المشروع من اجلها كالشراء والبيع في المشاريع التجارية، والتي تتطلب نفقات مالية تتعلق بهذه الانشطة، ولكن في

سبيل تسير هذه الاعمال يتطلب خدمات اخرى في سبيل ان يؤدي المشروع النشاط الرئيسي، وهذه الخدمات تستلزم مصروفات تسمى العمومية والادارية، وهي متعددة ومن أمثلتها:

- أجور ورواتب العاملين بالمشروع.
- ايجار المباني التي يمارس المشروع اعماله فيها.
- مصاريف الهاتف والبريد والبرق والتلكس والفاكس وغيرها.
- القرطاسية والمطبوعات.
- مصروفات النثرية.
- مصروفات اندثار الاصول الثابتة.
- مصروفات خيانة الامانة.
- مصروفات الصيانة.
- مصروفات السفر.
- مصروفات للغير والتبرعات.
- مصروفات غرامات مرورية وغيرها.

وجميع هذه المصروفات تعتبر تدفقات مالية خارجية من الوحدة المحاسبية تؤثر في نقص الاصول المتداولة وبخاصة النقدية والتي ينعكس اثرها على تخفيض حقوق الملكية بنفس القيمة بقائمة المركز المالي، ولذلك تعتبر جميع هذه المصروفات مدينة بقيد اليومية، حيث يثبت المحاسب عند دفع المشروع أي مصروفات منها القيد التالي:

× × من حـ/ مصروف ايجار المباني.

× × إلى حـ/ النقدية بالخرينة أو البنك أو الدائنين (حسب طريقة السداد).

وينطبق القيد الأخير على كل نوع آخر من أنواع المصروفات سواء كانت مصروفات ايجار، أو مصروفات اجور ورواتب، أو مصروفات القرطاسية وغيرها.

مثال (١):

تمت العمليات التالية في المنشأة الحديثة خلال شهر شباط/٢٠٠٢:

في ١ منه دفعت مبلغ ٥٠٠ دينار بشيك ايجار المبني لشهر شباط.

في ٣ منه دفعت مبلغ ١٠٠ دينار نقداً فاتورة هاتف شهر كانون الثاني/٢٠٠٢.

في ٤ منه دفعت مبلغ ٥٠ دينار نقداً مصاريف طابع بريد.

في ٦ منه دفعت مبلغ ٤٠ دينار نقداً مصاريف تصليح سيارة نقل البضائع.

في ٧ منه دفعت ٣٠٠ دينار نقداً أجور العاملين للشهر كانون الثاني/٢٠٠٢.

في ٩ منه دفعت مبلغ ٢٠٠ دينار نقداً تبرع للعامل محمود بمناسبة الزواج.

في ١٠ منه دفعت مبلغ ١٠٠ دينار مصاريف سفر وتنقلات لمدير المنشأة.

في ١٥ منه دفعت مبلغ ٥٠ دينار فاتورة كهرباء شهر كانون الثاني/٢٠٠٢.

في ٢٥ منه دفعت ٣٠ دينار نقداً ضيافة احد عملاء المنشأة.

المطلوب/ اثبات العمليات السابقة بدفتر يومية المنشأة الحديثة.

الحل:

التاريخ	البيان	المبلغ	
		له	منه
٢٠٠٢/٢/١	من حـ/مصرف ايجار العاملين إلى حـ/النقدية بالبنك (اثبات سداد ايجار المبنى لشهر شباط بشيك)	٥٠٠	٥٠٠
٢/٣	من حـ/مصاريف هاتف إلى حـ/النقدية بالخرزينة (اثبات سداد فاتورة الهاتف شهر كانون الثاني)	١٠٠	١٠٠
٢/٣	من حـ/مصاريف بريد إلى حـ/النقدية بالخرزينة (اثبات سداد قيمة طوابع بريدية)	٥٠	٥٠
٢/٦	من حـ/مصاريف تصليح وصيانة إلى حـ/النقدية بالخرزينة (اثبات سداد قيمة صيانة سيارة نقل البضائع)	٤٠	٤٠
٢/٧	من حـ/مصاريف اجور العاملين إلى حـ/النقدية بالخرزينة (اثبات سداد اجور العاملين لشهر كانون الثاني)	٣٠٠	٣٠٠

التاريخ	البيان	المبلغ	
		لـه	منه
٢/٩	من حـ/ مصروفات التبرعات إلى حـ/ النقدية بالخرينة (اثبات قيمة تبرع نقداً إلى العامل محمود عباس بمناسبة الزواج)	٢٠٠	٢٠٠
٢/١٠	من حـ/ مصاريف سفر وتنقلات إلى حـ/ النقدية بالخرينة (سداد مصاريف سفر وتنقلات مدير المنشأة)	١٠٠	١٠٠
٢/١٥	من حـ/ مصاريف كهرباء إلى حـ/ النقدية بالخرينة (سداد فاتورة الكهرباء لشهر كانون الثاني)	٥٠	٥٠
٢/٢٥	من حـ/ مصاريف ضيافة إلى حـ/ النقدية بالخرينة (اثبات فاتورة ضيافة للعميل)	٣٠	٣٠

٢. الأنشطة الأخرى:

لتحقيق إيرادات غير الإيرادات المأتية من النشاط الاعتيادي تلجأ المنشأة في بعض الأحيان إلى ممارسة أنشطة فرعية مثل الاستثمار في الأوراق المالية، أو تاجير أحد المباني الزائدة عن حاجة المشروع، أو تقديم استشارات قانونية ومالية مقابل إيراد معين... الخ. وجميع هذه الأعمال تتطلب مصروفات لتحقيق إيراد منها، ومن أمثلة هذه المصروفات:

- عمولة وسطاء الأوراق المالية.

- مصاريف فوائد بنكية.

ونتيجة لهذه الأعمال تحقق إيرادات كما أشرنا، ومنها:

- إيراد بيع استثمارات أوراق مالية.

- إيراد ايجار مباني.

- إيراد استشارات.

ولذلك فإن المصروفات المتعلقة بهذه الخدمات تكون مدينة شأنها شأن المصاريف الإدارية والعمومية، أما الإيرادات فتكون دائنة لهما تؤدي إلى زيادة الأصول بالميزانية، ويكون قيد الإيرادات:

× × من حـ/التقديرة أو المدينين غير التجاري (حسب طريقة السداد)

× × إلى حـ/إيراد استثمارات أوراق مالية.

وينطبق القيد الاخير على جميع الايرادات الاخرى، والتي سوف يجري معالجتها في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وتوخيا لتدريب الدارس لطريقة اثبات القيود اليومية وترجيلها وترصيدا نعرض المثال المبسط التالي:

مثال (٢):

في ١/٤/٢٠٠٢ ظهرت الارصدة التالية في منشأة سليم سلامة التجارية:

رصيد الخزينة ٧٥٠٠ دينار.

رصيد البنك ١٢٨٠٠ دينار.

رصيد العقار ٨٠٠٠ دينار.

رصيد العميل أحمد (مدين) ٦٠٠ دينار.

رصيد المورد حامد (دائن) ١٢٠٠ دينار.

رأس المال

وقد حصلت العمليات التالية خلال الشهر المذكور.

في ٢/٤ شراء بضاعة بمبلغ ٥٠٠ دينار بالآجل من المورد حامد.

في ٨ منه شراء عقار جديد بمبلغ ٦٠٠٠ دينار دفع نصفها نقدا والباقي بشيك .

- في ٥ منه بيع بضاعة بمبلغ ١٦٠٠ دينار إلى العميل أحمد بالاجل.
- في ٢٠ منه بيع نصف العقار القديم بمبلغ ٤٠٠٠ دينار نقداً.
- في ٢٥ منه تم تسديد ٢٥٠ دينار إلى المورد حامد نقداً.
- في ٢٧ منه سدد أحمد ٨٠٠ دينار من رصيد حسابه بشيك اودع في البنك.
- في ٣٠ منه اضاف سليم سلامة مبلغ ١٥٠٠ دينار إلى رأس ماله اودع الخزينة.
- في ٣٠ منه دفع مصاريف نقل ١٥٠ دينار نقداً.

المطلوب:

١. تسجيل العمليات السابقة بدفتر يومية منشأة سليم سلامة.
٢. ترحيل القيود اليومية إلى حساباتها الخاصة بدفتر الاستاذ مع ترصيدتها في ٢٠٠٢/٤/٣٠.

صفحة رقم ٢

منه/مدین		حـ/العقار		له/دائن	
المبلغ	اليـان	التاريخ	رقم صفحة اليومية	المبلغ	اليـان
٨٠٠٠	رصيد	٩٠/٤/١	١		
٦٠٠٠	إلى المذكورين	٤/٨	١	١٤٠٠٠	رصيد مدین
١٤٠٠٠				١٤٠٠٠	
١٤٠٠٠	رصيد مدین	٤/٣٠			

صفحة رقم ٤

منه/مدین		حـ/العمیل أحمد		له/دائن	
المبلغ	اليـان	التاريخ	رقم صفحة اليومية	المبلغ	اليـان
٦٠٠	رصيد	٩٠/٤/١	١	٨٠٠	من حـ/البک
١٦٠٠	إلى حـ/المیعات	٤/١٠	١	١٤٠٠	رصيد مدین
٢٢٠٠				٢٢٠٠	
١٤٠٠	رصيد مدین	٤/٣٠			

صفحة رقم ١٢

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
١	٩٠/٤/١	رصيد	١٢٠٠	١	٤/٢٥	إلى حـ/الخزينة	٢٥٠
	٤/٢	من حـ/المشتريات	٥٠٠				
					٤/٣٠	رصيد دائن	١٤٥٠
			١٧٠٠				١٧٠٠
	٤/٣٠	رصيد دائن	١٤٥٠				

صفحة رقم ١٠

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
١	٩٠/٤/١	رصيد	٢٧٧٠٠				
٢	٤/٣٠	من حـ/الخزينة	١٥٠٠		٤/٣٠	رصيد دائن	٢٩٢٠٠
			٢٩٢٠٠				٢٩٢٠٠
	٤/٣٠	رصيد دائن	٢٩٢٠٠				

صفحة رقم ٢٠

منه (مدين) حـ/المشتريات له (دائن)

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
	٤/٣٠	رصيد مدين	٥٠٠	١	٤/٢	الى حـ/المورد حامد	٥٠٠
			٥٠٠				٥٠٠
					٤/٣٠	رصيد مدين	٥٠٠

صفحة رقم ٣٠

منه (مدلين) ح/ المبيعات له (دائن)

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
١	٤/١٥	من ح/ العميل أحمد	١٦٠٠		٤/١٥	رصيد دائن	١٦٠٠
			١٦٠٠				١٦٠٠
	٤/٣٠	رصيد دائن	١٦٠٠				

صفحة رقم ٢٢

ح/م. النقل

رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ	رقم صفحة اليومية	التاريخ	البيان	المبلغ
	٤/٣٠	رصيد مدلين	١٥٠	٢	٤/٣٠	إلى ح/ الخزينة	١٥٠
			١٥٠				١٥٠
					٤/٣٠	رصيد مدلين	١٥٠

تمارين الفصل الرابع

- س ١. بدأت منشأة سعيد أعمالها التجارية في ١/١/٢٠٠١ برأس مال ٤٠٠٠٠٠ دينار
اودع النصف منه بالخزينة والباقي في البنك (حساب جاري).
- في ٢ منه أجرت المنشأة مقر لها ودفع ٣٠٠ دينار عن شهر كانون الثاني لهذا العام.
- في ٣ منه تم شراء اثاث لأغراض المنشأة بمبلغ ٧٠٠٠ دينار نقداً.
- في ٥ منه تم دفع المصاريف التالية:
- ٢٠٠ دينار مصاريف اعلان عن المنشأة في احدى الصحف اليومية.
- ١٠٠ دينار مصاريف صيانة المقر.
- ١٥٠ دينار قرطاسية.
- في ٧ منه تم شراء بضاعة على الحساب من محلات الوادي بمبلغ ٧٠٠٠ دينار وبخصم تجاري ١٠%.
- في ٨ منه رد بضاعة مخالفة للمواصفات إلى محلات الوادي اجمالي قيمتها قبل الخصم ١٠٠٠ دينار.
- في ١٠ منه باع بضاعة بمبلغ ١٠٠٠ دينار نقداً وبخصم نقدي ٥%.
- في ١٥ منه سدد حساب محلات الوادي بشيك.

في ٢٠ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٨٠٠٠٠ دينار ممن شركة الفرات على الحساب وبخصم كمية:

١%	١٠٠٠-٥٠٠
٢%	٢٠٠٠-١٠٠٠
٣%	٤٠٠٠-٣٠٠٠
٥%	ما زاد عن ذلك

في ٢١ منه وجد ان هناك بضاعة مشتراة من شركة الفرات معيوبة قيمتها ٢٠٠٠ دينار واتفقت مع البائع على عدم ردها مقابل خصم ١٠%.
في ٢٥ منه سدد إلى شركة الفرات نصف حسابه نقداً.
في ٣٠ منه سدد إلى شركة الفرات باقي حسابه نقداً.

المطلوب:

اثبات العمليات الحسابية السابقة في دفتر يومية منشأة سعيد.

س٢. العمليات التالية تمت بين محلات سلام ومحلات سعيد خلال شهر نيسان/٢٠٠٢.
في ١ منه باع سلام الى سعيد بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ دينار على الحساب وبخصم تجاري ٥%، وبخصم تعجيل دفع ٥/١٠/٣٠، ١٠/٥/٣٠.
في ٣ منه سدد سعيد بمبلغ ١٠٠٠ دينار إلى سلام نقداً.

في ٨ منه سدد سعيد بمبلغ ٥٠٠ دينار إلى سلام نقداً.
في ٢٠ منه سدد سعيد بمبلغ ٥٠٠ دينار إلى سلام نقداً.
المطلسوب:

اثبات العمليات السابقة في دفاتر كل من سلام وسعيد.

س٣. بدأت شركة بغداد اعمالها التجارية في ٢٠٠٢/١/١ بالأصول والخصوم التالية:

نقدية بالخزينة.	١٠٠٠٠ دينار
نقدية بالبنك.	١٧٠٠٠ دينار
أثاث.	٣٠٠٠ دينار
بضاعة.	٥٠٠٠ دينار
سيارات.	٥٠٠٠ دينار
دائون.	٧٠٠٠ دينار

في ٢ منه دفع ٥٠٠ دينار نقداً ليجار مقر الشركة لمدة شهرين.
في ٧ منه تبرع بمبلغ ١٠٠ دينار نقداً إلى جمعية الدعوة الاسلامية.
في ١٠ منه باع بضاعة على الحساب إلى محلات الوردية بمبلغ ١٠٠٠ دينار وبخصم تجاري ٥٠٪، وبخصم نقدي ٣٪ اذا تم السداد خلال أسبوع من تاريخه.

في ١٢ منه اشترى بضاعة من محلات الساقية بمبلغ ٣٠٠٠ دينار على الحساب وبخصم ٥% اذا تم السداد خلال اسبوع من تاريخه.
في ٢٠ منه سدد ما بذمته نقداً إلى محلات الوردة.
في ٢١ منه سدد ما بذمته نقداً إلى محلات الساقية.
في ٢٢ منه اشترى بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً.
في ٢٥ منه وجد ان هناك بضاعة معيوبة من مشتريات ١/٢٢ بمبلغ ٥٠٠ دينار ردها إلى البائع، وقبض ثمنها نقداً.
في ٢٨ منه دفع ٣٠٠ دينار نقداً اجور العاملين.
المطلوب:

اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية شركة بغداد.

س ٤. تمت العمليات التالية خلال شهر آذار ٢٠٠٢ في محلات القيسي.
في ١ منه اقترضت مبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار من البنك لمدة ثلاثة اشهر وبفائدة ١٢% سنوياً تخصم عند الحصول على القرض مباشرة، واودع الصافي بالخزينة.
في ٢ منه سحب ١٠٠ دينار نقداً من الخزينة لشراء هدية إلى زوجة صاحب المحلات.
في ٣ منه منح عطلة إلى العاملين بالمحلات بمناسبة زواج ابن صاحب المحلات.
في ٥ منه دفع نقداً المصاريف التالية:

١٠٠ دينار فاتورة الهاتف.

٥٠ دينار وقود وتدفئة.

١٥٠ دينار فاتورة الكهرباء.

في ٧ منه باع بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ دينار نقداً وبخصم تجاري ٥% وخصم نقدي ٢% وخصم كمية على ١٠٠٠ الأولى ١% وعلى ما تبقى ٢%.

في ١٠ منه اشترى سيارة تستعمل لنقل بضائع المحلات بمبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً ودفع عليها المصروفات التالية:

٢٠٠٠ دينار رسوم جمركية.

١٥٠ دينار تأمين ضد الحوادث.

١٨٠ دينار رسوم تسيير المركبات.

في ١٨ منه ردت إليه بضاعة معيبة صافي ثمن البيع ١٠٠ دينار سدد قيمتها بشيك.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في دفتر يومية محلات القيسي.

س٥. استوردت شركة البادية ماكينة من المانيا سعر الشراء ١٥٠٠٠٠ دينار نقداً، ودفعت عليها المصاريف التالية:

٢٠٠٠ دينار مصاريف نقل.

٥٠٠ دينار مصاريف تأمين.

١٥٠٠ دينار رسوم جمركية.

في ٢٠٠٢/٧/١ أصبحت الماكينة جاهزة للاستخدام وقد قدر عمرها الإنتاجي بـ ١٠ سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستخدام.

المطلوب:

أ. اثبات قيد الشراء.

ب. احتسب قسط الاندثار السنوي في ٢٠٠٢/١٢/٣١ مع العلم ان الشركة تتبع طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار.

س٦. تملك شركة الة تبلغ تكلفتها التاريخية ٢٠٠٠٠ دينار.

في نهاية السنة الخامسة باعت الالة بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار، علماً ان العمر الإنتاجي للالة قدر بعشرة سنوات، وتندثر حسب طريقة القسط الثابت.

المطلوب:

اثبات عملية البيع السابقة.

س٧. تملك شركة الة تكلفتها التاريخية ٣٠٠٠٠ دينار وفي نهاية السنة الثالثة اضافت اليها محرك كهربائي كلف ٥٠٠٠ دينار أدى إلى:

أ. زيادة الطاقة الانتاجية للالة بنسبة ٢٠%.

ب. زيادة العمر الانتاجي للالة بخمس سنوات اخرى علماً ان العمر الانتاجي للالة عند الشراء تحدد بعشرة سنوات تصبح بعدها غير صالحة للاستخدام وبدون نفاية، وتستخدم الشركة طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار.

س٨. تملك شركة الالة تكلفتها التاريخية ٣٢٠٠٠ دينار.

وفي نهاية السنة السادسة بدلنها بألة مماثلة قدرت القيمة السوقية لها بمبلغ ٢٥٠٠٠ دينار.

المطلوب:

اثبات العملية السابقة، علماً ان الالة القديمة تندثر حسب طريقة القسط الثابت.

س٩. اقترضت شركة بمبلغ ١٢٠٠٠ دينار من أحد البنوك بفائدة سنوية ١٢%، واتفقت على تسديد القرض مع فوائده على ٣ دفعات خلال سنة.

المطلوب:

اثبات قيد الحصول على القرض، وقيود تسديد دفعات القرض.

س١٠. اقترضت شركة بمبلغ ١٨٠٠٠ دينار بفائدة ١٥% سنوياً ولمدة سنة يسدد القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق.

المطلوب:

اثبات قد الحصول على القرض وتسديده.

الفصل الخامس

التبويب والتصنيف

التبويب والتصنيف

مقدمة:

يعتبر التبويب والتصنيف المرحلة الثانية في النظام المحاسبي، الذي يهدف إلى تحديد إجمالي وصافي اثر الاحداث المالية التي تمت في المنشأة خلال الفترة المحاسبية على كل حساب من الحسابات التي ثبتت بدفتر اليومية، ويحقق المهمة الاخيرة دفتر محاسبي يسمى بدفتر الاستاذ **Ledger**، وقد أشرنا في الصفحات السابقة في هذا الفصل وبيننا انه يضم جميع الحسابات التي تظهر في اليومية من اصول وخصوم ومصروفات وايرادات وما يطرأ على هذه الحسابات من تغييرات بالزيادة أو النقصان، ولتحقيق الهدف الاخير يخصص في دفتر الاستاذ صفحة مستقلة لكل حساب من الحسابات التي تظهر بدفتر اليومية تنقل اليه القيود التي سبق وان تم اثباتها في دفتر اليومية، واصطلاح على تسمية عملية نقل قيود اليومية إلى الحسابات المختصة بدفتر الاستاذ "عملية ترحيل".

ترحيل القيود المحاسبية:

يقصد بعملية الترحيل نقل الطرف المدين لقيد اليومية إلى الجانب المدين الذي يمثل في دفتر الاستاذ، وايضاً نقل الطرف الدائن إلى الجانب الدائن للحساب المماثل لهذا الطرف.

ولتوضيح عملية الترحيل من اليومية إلى حسابات الاستاذ نقدم نموذج لعملية الترحيل:

دفتر اليومية

التاريخ	رقم الحساب	رقم القيد	البيان	المبلغ	
				له	منه
			من حـ/الخزينة إلى حـ/المبيعات	٥٠٠٠	٥٠٠٠

دفتر الاستاذ

حـ/الخزينة

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
						إلى حـ/المبيعات	٥٠٠٠

حـ/المبيعات

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
		من حـ/الخزينة	٥٠٠٠				

ترصيد الحسابات:

يلاحظ من حسابات دفتر الاستاذ في السؤال السابق بان كل حساب قد انتهى برصيد له في ٤/٣٠، وهذا الرصيد يكون اما مديناً او دائناً حسب طبيعة ذلك الحساب، أو قد يكون رصيده صفراً، ورصيد الحساب يسمى بالرصيد الدفستري (أي الظاهر في دفتر الاستاذ في آخر المدة).

وعملية استخراج الارصدة تسمى بالترصيد، وهي عبارة عن استخراج الفرق بين مجموع مبالغ الجانب المدين للحساب ومجموع مبالغ الجانب الدائن له، فـإذا زاد مجموع مبالغ الجانب المدين على مجموع مبالغ الجانب الدائن كان رصيده الحساب مديناً، ويظهر أسفل مجموع الجانب المدين من الحساب، اما اذا كان مجموع مبالغ الجانب الدائن اكبر من مجموع الجانب المدين من الحساب، كان رصيده الحساب دائناً، ويظهر الرصيد أسفل مجموع الجانب الدائن، وان الفرق المذكور هو عبارة عن المتمم الحسابي للجانب الاقل، وعندما ينقل إلى الجهة الاخرى من الحساب يدعى رصيد منقول.

فعلى سبيل المثال لو كان لدينا حـ/الخزينة، وفيه عمليات الصرف والقبض التالية، فان ترصيده في اخر الفترة المالية سيكون كالآتي: مع العلم بان عمليات الصرف ترحل إلى الجانب الدائن منه (دائن بالنقصان)، وان عمليات القبض ترحل إلى الجانب المدين منه (مدين بالزيادة) فان حساب الخزينة وهو احد حساب الاصول سيكون كالآتي:

منه (مدین)	حـ/الخزینة	له (دائن)
٤٠٠٠ رصید ٢٠٠١/١/١	١٥٠٠ من حـ/المورد فريد	
٢٥٠ إلى حـ/العمیل قدری	٤٥٠ من حـ/القرطاسية	
٦٠٠٠ إلى حـ/الاثاث	١٦٠٠ من حـ/الاثاث	
٤٥٠ إلى حـ/العمیل سالم	٨٥٠ من حـ/المورد هشام	
١٠٧٠٠ مجموع مبالغ الجانب المدین	٤٤٠٠ مجموع مبالغ الجانب الدائن	
	٦٣٠٠ المتمم الحسابی (رصيد منقول ١٢/٣١	
١٠٧٠٠	١٠٧٠٠	
٦٣٠٠ رصید مرحل ١٢/٣١ (مدین)		

وبقصد بالرصيد المرحل، أي الذي سيرحل إلى حسابات الفترة المحاسبية التالية، وسيكون هو رصيد اول المدة بالنسبة لهذا الحساب، فمبلغ ٤٠٠٠ دينار الظاهر في اعلى الجانب المدین من الحساب اعلاه (رصيد ٢٠٠٢/١/١) هو عبارة عن رصيد مرحل من حساب عام ٢٠٠٠، أي انه كان رصداً في ١٢/٣١ ووصل إلى السنة الجديدة، على انه رصيد اول الفترة أي ٢٠٠١/١/١ وهكذا.

ومن الجدير بالذكر انه في حالة تساوي مبالغ الجانب المدین للحساب مع مبالغ الجانب الدائن منه، فان رصيد الحساب سيكون في هذه الحالة صفراً.

ومثال آخر لترصيد احدى حسابات الخصوم في اخر الفترة المحاسبية، وهو حساب الدائنين، علماً بان هذه الحسابات ستكون مدينة بالنقصان، ودائنة بالزيادة، حيث ان عمليات الشراء ستزيد من رصيد الموردين الدائن، بينما التسديدات لهم ستنقص من رصيد حسابهم الدائن.

حـ/الدائنين	
٢٠٠٢/١/١ رصيد ٦٠٠٠	٢٢٠٠ إلى حـ/الصندوق
من حـ/المشتريات	
٢٥٠٠ مشتريات آجلة ٢٠٠٢/٣/٥	٨٠٠ إلى حـ/البنك
٩٩٠٠	٣٠٠٠
	٦٩٠ المتتم الحسابي (رصيد منقول) ١٢/٣١
٩٩٠٠	٩٩٠٠
٦٩٠٠ رصيد مرحل (دائن)	

يلاحظ من الحساب اعلاه ان المتتم الحسابي أو الرصيد يظهر أسفل الجانب الأقل من الحساب، وهو النتيجة النهائية للحساب.

أنواع الحسابات:

تنقسم الحسابات عادة إلى ثلاثة أنواع هي:

أ. حسابات حقيقية:

وتتمثل في الاصول الملموسة التي تملكها المنشأة مثل العقارات والالات والمعدات والاثاث والنقدية في الخزينة.. الخ، ومن طبيعة هذه الحسابات انها:
- تكون مدينة بالزيادة... ودائنة بالنقصان.
- ان رصيدها دائماً اما مديناً او صفراً، (أي اما ان يكون للاصل وجود مادي ملموس، أو لا وجود له اصلاً في دفاتر المنشأة، أي ان رصيده فيها صفراً).

ب. حسابات شخصية:

وتتمثل في الحسابات المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، فان حـ/محمود وحـ/سالم، وحـ/ شركة النور وحـ/منشأة الامانة، هي حسابات شخصية في دفاتر المنشأة أي انها تمثل الأشخاص المتعاملين مع المنشأة.
ومن الجدير بالذكر ان حـ/راس المال في المنشأة أو في الشركة يعتبر من الحسابات الشخصية لانه يمثل اشخاصاً ايضاً، هم مالكو المنشأة، أو حملة الاسهم في شركات المساهمة أو مالكو المنشأة الفردية أو غيرها.
والحسابات الشخصية نوعين:

١. حسابات شخصية مدينة:

وتتميز هذه الحسابات في:

- انها تكون مدينة بالزيادة ودائنة بالنقصان.
- ان رصيدها- في الغالب- اما ان يكون مديناً او صفراً.

٢. حسابات شخصية دائنة (بضمنها حـ/رأس المال):

وهذه تتميز في:

– انها تكون مدينة بالنقصان ودائنة بالزيادة.

– ان رصيدها في الغالب اما ان يكون دائنا أو صفرا.

ج. حسابات اسمية (أو وهمية):

وهي الحسابات التي لا وجود لمادي ملموس لها، ولا تمثل اشخاصا معينين، وتمثل في كافة المصروفات والايرادات والارباح والخسائر، مثال ذلك: مشتريات البضائع، ومبيعاتها، دفع مصاريف الصيانة، ايجار المنشأة، الارباح المحققة من عمليات المنشأة التجارية أو الصناعية، (وكذلك الخسائر) الایرادات المقبوضة من الغير.... الخ.

وطبيعة هذه الحسابات:

– ان المصروفات مدينة بالزيادة ودائنة بالنقصان.

– ان الایرادات دائنة بالزيادة ومدينة بالنقصان.

تمارين الفصل الخامس

س ١: ظهر حـ/الخزينة في دفتر الاستاذ لاحدى المنشآت كما يلي:

حـ/الخزينة

٦٠٠٠ رصيد ١٩٩٠/١/١	٧٥٠ من حـ/أوراق الدفع
١٥٠ إلى حـ/المبيعات	١٥٥٠ من حـ/المرتبات
٨٠٠ إلى حـ/الاثاث	٢٠٠ من حـ/الايجار
١٤٠٠ إلى حـ/المدينون	٦٠٠ من حـ/الدائنين
٥٠٠ إلى حـ/رأس المال	٣٠٠ من حـ/البنك

المطلوب:

١. سطر دفتر اليومية المنظم وسجل فيه القيود التي ادت ظهور حـ/الخزينة بالشكل السابق، مع ذكر الشرح المناسب لكل قيد.
٢. ترصيد حساب الخزينة.

س ٢: ظهر حـ/العميل سليم بدفتر الاستاذ لاحدى المنشآت كالآتي:

حـ/العميل سليم

٢١٠٠ رصيد ٢٠٠٢/١	١٥٠٠ من حـ/الخزينة ٢٠٠٢/١/١٠
٥٢٠٠ إلى حـ/المبيعات ٢٠٠٢/١/١٢	٣٠٠٠ من حـ/البنك ٢٠٠٢/١/١٨
٤٠٠٠ إلى حـ/المبيعات ٢٠٠٢/١/٢٠	١٥٠٠ من حـ/المشتریات ٢٠٠٢/١/٣١

المطلوب:

١. اجراء قيود اليومية من واقع هذا الحساب.

٢. ترصيد الحساب وبيان الرصيد في ٢٠٠٢/١/٣١.

س٣: في اول شهر اكتوبر بدأ حسن الشريف اعماله التجارية برأس مال قدره

٩٠٠٠ دينار اودعه في الخزينة:

وخلال الشهر تمت العمليات التالية:

- تم شراء بضاعة بمبلغ ١٥٠٠ دينار نقدا.

- تم شراء قرطاسية بمبلغ ٣٥ دينار نقدا.

- شراء اثاث للمحل بمبلغ ١٢٠ دينار نقدا.

- شراء بضائع بمبلغ ٢٥٠ دينار من محلات الامل ودفع ٢٠٠ دينار نقدا والباقي

على الحساب.

- تقرر تعيين موظف للمحل بمرتب شهري ١٢٠ دينار.

- دفع ايجار المحل عن شهر اكتوبر ١٠٠ دينار نقدا.

- باع بضاعة نقدا بمبلغ ٢٨٠ دينار.

- اشترى بضاعة بمبلغ ٣٠٠ دينار نقدا.

- دفع مصاريف كهرباء ٣٠ دينار نقدا وتأمينات تلفون ٨٠ دينار.

- باع بضاعة إلى جمال بمبلغ ٤٥٠ دينار على الحساب.

- شراء سيارة للمحل بمبلغ ٤٠٠٠ دينار دفع نصفها نقدا والباقي على الحساب.

- سدد جمال مبلغ ٢٥٠ دينار نقدا.

- اشترى اثاث للمحل بمبلغ ٤٥٠ دينار نقدا.

- شراء بضاعة بمبلغ ٢٥٠ دينار نقدا.

- تسديد باقي ثمن السيارة نقداً.
 - باع جزء من الاثاث بمبلغ ١٥٠ دينار نقداً.
 - بلغت المبيعات في آخر الشهر ٤٥٠ دينار على الحساب.
- المطلوب:

اجراء القيود اليومية للعمليات السابقة وترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها، وترصيد هذه الحسابات في ١٠/٣٠.

س ٤: فيما يلي حـ/سليم سلامة في سجلات محلات الاخلاص التجارية:

مدین	حـ/سليم سلامة	دائن
٤٠٠ الرصيد	١/١	١٥٠ من حـ/البنك ٤/٢
١٦٠٠ إلى حـ/المبيعات ٤/٥		٢٠٠ من حـ/المشتريات ٤/٦
٣٠٠ إلى حـ/المبيعات ٤/١٦		٣٥٠ من حـ/الخزينة ٤/١٢
		٦٥٠ من حـ/المشتريات ٤/٢٠
		٩٥٠ من حـ/الخزينة ٤/٢٢
٢٣٠٠		٢٣٠٠

المطلوب:

١. تسجيل العمليات من واقع الحساب اعلاه في يومية كل من سليم سلامة ومحلات الاخلاص.
٢. فتح حـ/محلات الاخلاص في دفاتر سليم سلامة.

س ٥: في ٢٠٠٢/٥/٣١ ظهر حـ/الخزينة في محلات هاني كالاتي:

منه	حـ/الخزينة	له
٥٠٠٠ إلى حـ/اراس المال في ٥/١	١٥٠٠ من حـ/المشتريات ٥/٤	
١١٠٠ إلى حـ/المبيعات ٥/٥	٢٠٠ من حـ/الايجار ٥/٥	
٣٥٠ إلى حـ/المبيعات ٥/١٢	١٥٠ من حـ/م. تلفون ٥/٦	
٢٠٠ إلى حـ/المدينون ٥/١٥	٢٠٠٠ من حـ/المشتريات ٥/١٠	
	٤٠٠ من حـ/الدائنين ٥/١١	
	٣٥٠ من حـ/الاتا ٥/١٥	
	٢٥٠ من حـ/المسحوبات ٥/١٨	

المطلوب:

١. اثبات القيود اليومية من واقع هذا الحساب تم ترصيده في ٥/٣١.

الفصل السادس

الأوراق التجارية



الأوراق التجارية

المقدمة:

يعتبر الائتمان أحد أساليب التعامل التجاري شائع الاستخدام منذ أن عرفته البشرية، والأساس في ذلك الثقة المتبادلة بين طرفي العملية. إلا أن تشعب التجارة وتعدد طرقها وأطرافها وارتفاع قيمتها تطلب تعزيزها بسند قانوني يحفظ حقوق أطرافها عند ظهور أي منازعات تنجم عن العملية لتأكيد صحة الادعاء عند وقوع منازعات التأخر في سداد مبلغها. واستجابة لذلك ظهرت الأوراق التجارية كوثيقة قانونية تحقق المتطلبات الحقوقية لصاحب الادعاء.

وتتمثل الأوراق التجارية تعهداً كتابياً موقفاً من قبل محررها بدفع مبلغ معين في تاريخ معين، سداداً لقيمة خدمات أو أصول تم نقل ملكيتها إليه. ويتم التعبير عن الأوراق التجارية اعترافاً واضحاً في السجلات المحاسبية وقائمة المركز المالي تحت تسمية أوراق القبض بالنسبة لحاملها وأوراق دفع لمحررها. تأكيداً لحق حاملها وتعتبر أوراق القبض أحد عناصر الأصول المتداولة، والتزاماً على محررها وتأخذ الأوراق التجارية شكلين رئيسيين هما:

١. الكمبيالة

٢. السند الآذني

الكمبيالة:

تعرف الكمبيالة من الناحية القانونية بأنها أمر بالدفع يصدر من الدائن إلى المدين يأمره فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لأمر الساحب أو لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد. ومن التعريف السابق فإن أشخاص الكمبيالة هم:

١. الساحب: وهو الشخص الذي أنشأ الكمبيالة وأمر بدفع المبلغ المثبت بها، وهو بالمعنى المحاسبي الشخص الدائن الذي أنشأ الالتزام.
٢. المسحوب عليه: وهو الشخص المكلف بدفع قيمة الكمبيالة (الشخص المدين).
٣. المستفيد: وهو الشخص الذي تسحب الكمبيالة لأمره وتدفع قيمتها له في تاريخ الاستحقاق.

السند الأذني:

وهو صك يجرره شخص يسمى المدين ويتضمن تعهداً غير مشروط، يتعهد فيه بدفع لشخص آخر (المستفيد) أو لأمر هذا الشخص مبلغاً من النقود في تاريخ الاستحقاق. ولا يعتبر السند الأذني من الأوراق التجارية إلا في حالة التعامل التجاري، يعني إذا حرر السند من قبل تاجر إلى تاجر ثاني نتيجة عملية تجارية نشأت بين الطرفين تبين التزام أحدهم بتسديد مبلغ محدد في تاريخ معين.

المعالجات المحاسبية لأوراق القبض:

تنشأ أوراق القبض محاسبياً نتيجة تعامل وحده محاسبية بالبيع الأجل معززاً بمسند قانوني يبين فيه مبلغ الصفقة، وتاريخ استحقاقها. وبين تاريخ نشوء الورقة وتاريخ استحقاقها تتعدد أوجه التصرف بها. وسنكتفي بتخليص أوجه التصرف بأوراق القبض حتى استحصال قيمتها في تاريخ الاستحقاق بأربع حالات وهي الأكثر استخدام في الحياة العملية:

١. الاحتفاظ بها وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق.
٢. إرسالها إلى البنك للتحصيل في تاريخ الاستحقاق.
٣. خصمها قبل تاريخ الاستحقاق لدى أحد البنوك.
٤. تظهيرها لشخص آخر.

وفيما يلي نتناول المعالجات المحاسبية لكل حاله في حالات التصرف بأوراق

القبض:

أوراق القبض:

أولاً: الاحتفاظ بأوراق القبض وتحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق:

واضح في سياق شرحنا السابق ان ورقة القبض تنشأ نتيجة البيع الأجل. ومعنى ذلك ان الوحدة المحاسبية بدلاً من استلام قيمة مبيعاتها في تاريخ البيع تستلم

ورقة يثبت حقها باستلام القيمة في تاريخ لاحق. فإذا احتفظ البائع بالورقة حتى تاريخ الاستحقاق، فإن البائع قد يواجه إحدى الحالات التالية:

١. عندما يسدد العميل قيمة الورقة نقداً أو بشيك، وفي هذه الحالة يجعل حساب أوراق قبض دائناً وحساب الخزينة أو البنك مدينياً.

٢. عند تأجيل دفع قيمة الورقة إلى تاريخ لاحق بناءً على موافقة الدائن، قد تحسّر ورقة جديدة بدلاً من القديمة تستحق في تاريخ لاحق، مقابل تحميل المدين فوائد تأخير دفع. وفي هذه الحالة يتم إلغاء الورقة القديمة يجعل حـ/ العميل مدينياً وحـ/ أوراق قبض دائناً. ويثبت قيد ثاني بقيمة الورقة المسحوبة بدلاً عن الورقة الملغاة تتضمن قيمة الورقة القديمة، ومبلغ فوائد التأخير. حيث يجعل حـ/ أوراق قبض مدينياً وحسابي العميل وفوائد التأخير دائناً.

٣. في حالة الاتفاق على دفع جزء من قيمة الورقة بتاريخ الاستحقاق وسحب ورقة جديدة بالمبلغ المتبقي مضافاً لها، فوائد التأخير في هذه الحالة يجعل حـ/ أوراق قبض مدينياً بقيمة المبلغ المتبقي مضافاً له فوائد التأخير، وكما يجعل حـ/ الخزينة أو البنك مدينياً بمقدار المبلغ المسدد من قيمة الورقة. وحسابي العميل وفوائد التأخير دائناً.

٤. عندما يرفض المدين دفع قيمة الورقة في تاريخ استحقاقها يقوم الدائن بإجراء احتجاج عدم الدفع (البرتستو) لدى المحكمة لإثبات رفض المدين دفع قيمة الورقة المستحقة. ومحاسبياً يتم إلغاء ورقة القبض المستحقة، وذلك بإثبات حـ/ العميل

مدنياً وحـ/ أوراق قبض دائناً. ثم يسجل قيد ثاني برسوم الاحتجاج يحملها على
المدين، وذلك يجعل حـ/ العميل مديننا وحـ/ الخزينة دائناً.

مثال (١):

- في ١/٥/٢٠٠٢ باع التاجر نشوان إلى بشار بضاعة قيمتها ٥٠٠٠ ديناراً على الحساب.
- في ٢ منه قام بشار بسحب كمبيالة لأمر نشوان بقيمة الدين تستحق في ٣/٧/٢٠٠٢ قبلها الأخير فوراً.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في يومية نشوان في ظل الافتراضات المستقلة التالية:

١. بقيت الورقة لدى نشوان حتى ٣/٧ وقدمها إلى بشار وقام الأخير بدفع قيمتها فوراً.
٢. بقيت الورقة لدى نشوان حتى ٣/٧ وعجز بشار عن دفع قيمتها فتم الاتفاق على تجديد الورقة بأخرى تستحق الدفع بعد شهرين من تاريخ استحقاق الورقة الأولى وبفائدة تأخير ٦% سنوياً.
٣. بقيت الورقة لدى نشوان حتى ٣/٧ وتم الاتفاق على ان يدفع بشار ٣٠٠٠ ديناراً نقداً في تاريخ الاستحقاق ويسحب كمبيالة بالباقي لمدة شهرين وبفوائد تأخير ٦%.

٤. بقيت الورقة لدى نشوان حتى ٧/٣ وقدمها إلى بشار، ورفض الأخير دفع قيمة الورقة فقام نشوان بعمل برتستو (احتجاج عدم الدفع) لدى المحكمة وقد دفع نشوان رسوم احتجاج كلفت ٣٠ ديناراً.

الحل:

١. اثبات عملية البيع:

٥٠٠٠ من حـ/المدينين - العميل بشار

٥٠٠٠ إلى حـ/المبيعات ٢٠٠٢/٥/١

(اثبات المبيعات الاجله)

٢. اثبات الحصول على الكمبيالة:

٥٠٠٠ من حـ/أوراق قبض ٢٠٠٢/٥/٢

٥٠٠٠ إلى حـ/المدينين - العميل بشار

(سحب كمبيالة على العميل بشار بقيمة ما بذمته تستحق بين شهرين من تاريخه)

٣. الافتراض الأول دفع العميل بشار الورقة التجارية:

٥٠٠٠ من حـ/الخزينة

٥٠٠٠ إلى حـ/أوراق قبض ٢٠٠٢/٧/٣

(إثبات تسديد كمبيالة العميل بشار نقداً)

٤. الافتراض الثاني تجديد الورقة بأخرى تستحق بعد شهرين من تاريخه وبفائدة تأخير

٦%:

أ. إلغاء الورقة القديمة:

٥٠٠٠ من حـ/المدينين - العميل بشار

٥٠٠٠ إلى حـ/أوراق القبض ٢٠٠٢/٧/٣

(إثبات إلغاء كمبيالة العميل بشار)

ب. إثبات الورقة الجديدة:

٥٠٥٠ من حـ/أوراق القبض جديدة ٢٠٠٢/٧/٣

إلى مذكورين

٥٠٠٠ جـ/المدينين - العميل بشار

٥٠ حـ/فوائد تأخير دائنة

(إثبات إصدار كمبيالة جديدة تستحق بعد شهرين في تاريخه بفائدة

٦٪)

٥. الافتراض الثالث تسديد ٣٠٠٠ دينار من قيمة الورقة وسحب كمبيالة جديدة

تستحق بعد شهرين بفائدة ٦٪:

من المذكورين

٢٠٢٠ حـ/أوراق القبض

٣٠٠٠ حـ/الخزينة

إلى المذكورين

٥٠٠٠ حـ/المدينين - العميل بشار

٢٠ حـ/فوائد تأخير دائرة

(إثبات تسديد بشار جزء من قيمة الكمبيالة إصدار بكمبيالة جديدة

بقيمة الباقي تستحق بعد شهرين وبفائدة ٦٪)

٦. الافتراض الرابع رفض العميل بشار دفع قيمة الورقة وقيام نشوان بعمل البرتستو:

أ. إثبات إلغاء الكمبيالة:

٥٠٠٠ من حـ/المدينين - العميل بشار

٥٠٠٠ إلى حـ/أوراق القبض ٢٠٠٢/٧/٣

(إثبات إلغاء ورقة بشار لرفض الأخير دفع قيمتها)

ب. إثبات تحميل العميل بشار رسوم البرتستو:

٣٠ من حـ/المدينين - العميل بشار ٢٠٠٢/٧/٣

٣٠ إلى حـ/الحزينة

(تحميل بشار برسوم احتجاج عدم دفع الكمبيالة استحقاق اليوم)

ثانياً: إرسال أوراق القبض إلى البنك للتحصيل في تاريخ الاستحقاق:

يتحمل حامل الورقة بعض المصاريف البنكية لقاء خدمات تحصيل الورقة من المدين في تاريخ الاستحقاق. وعملية تحصيل الورقة التجارية من قبل البنك تتطلب بعض الإجراءات الإدارية والمحاسبية في ان واحد.

يمكن تخليصها بالخطوات التالية:

١. قيام حامل الورقة بإرسالها إلى البنك بتاريخ سابق لتاريخ استحقاقها، وهذا الإجراء يرافقه قيد مما سبق يكون فيه الطرف المدين حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل، والطرف الدائن يكون حـ/ أوراق القبض.
٢. بتاريخ استحقاق الورقة يتقدم بها البنك إلى المدين لدفع قيمتها. وقد يقوم المدين بدفع قيمتها أو الامتناع عن الدفع، وفي الحالتين يشعر البنك حامل الورقة بنتيجة التحصيل. وعلى ضوء النتائج يقوم الدائن بإثبات القيود التالية:

أ. عند تحصيل الورقة يرسل البنك إشعار دائن إلى حامل الورقة يعلمه فيه بتحصيل الورقة وإضافة مبلغها إلى حسابه الجاري بعد خصم عمولة التحصيل. وعلى ضوء الإشعار يثبت الأخير حـ/صافي قيمة الورقة، وحـ/ عمولة التحصيل بالطرف المدين، وحـ/ أوراق قبض برسم التحصيل بالطرف الدائن.

ب. إذا رفض المدين دفع قيمة الورقة يعمل البنك احتجاج عدم الدفع نيابة عن الدائن، وبطلب من الأخير، ويحمل البنك رسوم الاحتجاج ومصاريف التحصيل على الدائن (حامل الورقة). وفي ضوء إشعار البنك يثبت الدائن القيد التالي:

من مذكورين

حـ/ المدنين - العميل **

حـ/ مصاريف التحصيل **

إلى مذكورين

حـ/ أوراق قبض برسم التحصيل **

حـ/ البنك **

لاحظ ان حـ/ العميل يكون شامل قيمة الورقة مضافاً لها رسوم الاحتجاج دون مصاريف التحصيل باعتبار المصاريف الأخيرة خدمات قدمها البنك للدائن نيابة عنه، ولا علاقة للمدين بها. علماً ان البنك يخصم عمولة التحصيل من حساب الدائن بصرف النظر عن تحصيل الورقة أو عدم تحصيلها.

مثال (٢):

- في ٢٠٠٢/٣/١ باع زياد إلى طارق بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار على الحساب.
 - في ٢ منه قام طارق بسحب كمبيالة لأمر زياد بقيمة دينية تستحق في ٢٠٠٢/٥/٢، قبلها الأخير فوراً.
 - في ٤ منه أرسل زياد ورقة طارق إلى البنك للتحويل لقاء عمولة ١٠٠ دينار.
- المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في يومه زياد في ظل الافتراضيتين المستقبليتين

التاليتين:

١. في تاريخ الاستحقاق حصل البنك قيمة الورقة من المدين.
٢. في تاريخ الاستحقاق رفض المدين سداد قيمة الورقة فعمل البنك احتجاج عسدم دفع لدى البنك، مقابل رسوم ٣٠ دينار بناء على اتفاق مسبق مع زياد.

الحل:

١. إثبات عملية البيع:

١٠٠٠٠ من حـ/المدينين - العميل طارق

١٠٠٠٠ إلى حـ/المبيعات ٢٠٠٢/٣/١

(إثبات عملية البيع بالأجل إلى العميل طارق)

٢. إثبات الحصول على الكمبيالة:

١٠٠٠٠ من حـ/ أوراق قبض ٢٠٠٢/٣/٢

١٠٠٠٠ إلى حـ/المدينين - العميل طارق

(إثبات سحب كمبيالة على العميل طارق بقيمة ما يدفعه تستحق

في ٢٠٠٢/٥/٢)

٣. إثبات إرسال الورقة للبنك للتحويل:

١٠٠٠٠ من حـ/أوراق قبض برسم التحويل ٢٠٠٢/٣/٤

١٠٠٠٠ إلى حـ/أوراق قبض

(إرسال كمبيالة طارق للبنك للتحويل مقابل عمولة ١٠٠ دينار)

٤. في ظل الافتراض الأول ورد إشعار من البنك بتحويل قيمة الورقة:

من مذكورين

٩٩٠٠ حـ/البنك ٢٠٠٢/٥/٢

١٠٠ حـ/عمولة تحويل

١٠٠٠٠ إلى حـ/أوراق قبض برسم التحويل

(إثبات صافي قيمة ورقه طارق إلى حساب البنك بعد خصم عمولة

التحويل).

٥. في ظل الافتراض الثاني وصول إشعار من البنك يفيد بعدم تحصيل الورقة وعمـل برتستو:

من المذكورين

١٠٠٣٠ حـ/المدينين - العميل طارق

١٠٠ حـ/عمولة تحصيل

إلى المذكورين

١٠٠٠٠ حـ/أوراق قبض برسم التحصيل

١٣٠ حـ/البنك

(اثبات رفض المدين بدفع قيمة الورقة المسحوبة عليه واثبات عمولة تحصيل البنك ورسوم الاحتجاج)

ثالثاً: خصم أوراق القبض:

يقصد بخصم الورقة التجارية بيعها إلى بنك معين، قبل حلول تاريخ استحقاقها. لقاء مبلغ يقل عن قيمتها الاسمية، ومعادلاً لقيمتها الحالية في تاريخ الاستحقاق. ويعتبر الفرق بين القيمتين مصاريف خصم (مصاريف الاجبو) وتحتسب مصاريف الخصم على أساس مجموع العناصر الثلاث التالية:

١. الفائدة على قيمة الورقة الاسمية للفترة المتبقية من تاريخ الخصم.

٢. عمولة البنك كنسبة مئوية على القيمة الاسمية للورقة.

٣. مصاريف التحصيل عن ما يتكبده البنك من نفقات لتحصيل الورقة.

وتعتبر خدمة خصم الأوراق التجارية لعملاء البنك فقط، ومشروطة القبول بتلك الأوراق، التي تتوفر فيها نسبة مقبولة من ضمان التحصيل، وبخاصة تلك التي تصدر عن الأشخاص الذين يتمتعون بسمعة مالية جيدة، ولذلك فإن التاجر الدائن يقوم أولاً بإرسال الورقة إلى البنك برسم الخصم، وحال إرسالها يشيت القيد التالي:

× × من حـ/أوراق قبض برسم الخصم

× × إلى حـ/أوراق قبض.

وعند ورود إشعار البنك بقبول خصم الورقة متضمناً القيمة الصافية التي سجلها في حساب الدائن، وقيمة الخصم يسجل التاجر القيد التالي:

من مذكورين

× × حـ/البنك.

× × حـ/مصاريف الاجبو

× × إلى حـ/أوراق قبض برسم الخصم.

مثال (٣):

- في ٢٠٠٢/٤/١ باع أياد بضاعة إلى خالد بمبلغ ٥٠٠٠ دينار على الحساب.
- في ٢٠٠٢/٤/٢ سحب خالد كمبيالة لأمر أياد بقيمة الدين تستحق بعد شهرين قبلها الأخير فوراً.
- في ٢٠٠٢/٤/٣ أرسل أياد الورقة المسحوبة على خالد للبنك لخصمها.
- في ٢٠٠٢/٤/٤ ورد أشعار من البنك يفيد بقبول خصم ورقة خالد لقاء فائدة ١٥% سنوياً، وعمولة خصم ٥%.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة بيومية أياد.

الحل:

١. عند البيع:

٥٠٠٠ من حـ/المدينين - العميل خالد

٢٠٠٢/٤/١

٥٠٠٠ إلى حـ/المبيعات

(المبيعات الاجلة إلى خالد)

٢. عند سحب الورقة:

٥٠٠٠ من حـ/أوراق القبض

٥٠٠٠ إلى حـ/المدينين - العميل خالد ٢٠٠٢/٤/٢

(إثبات سحب كمبيالة على خالد بقيمة الدين الذي بدمته تستحق بعد شهرين)

٣. عند إرسال الورقة للخصم:

٥٠٠٠ من حـ/أوراق قبض برسم الخصم

٥٠٠٠ إلى حـ/أوراق القبض ٢٠٠٢/٤/٣

(إثبات إرسال ورقة المذكور إلى البنك للخصم)

٤. عند ورد إشعار البنك بخصم الورقة وإضافة الصافي إلى الحساب الجاري:

$$\frac{٥٤}{١٢} \times ١٥\% \times ٥٠٠٠ = \text{الفائدة}$$

$$= ١١٢,٥ \text{ دينار.}$$

$$\text{العمولة} = ٥\% \times ٥٠٠٠$$

$$= ٢٥٠ \text{ دينار.}$$

مصاريف الأجير = الفائدة + العمولة

$$= ٢٥٠ + ١١٢,٥$$

$$= ٣٦٢,٥ \text{ دينار.}$$

صافي المبلغ بعد المصاريف = ٣٦٢,٥ - ٥٠٠٠

= ٤٦٣٧,٥ دينار.

من المذكورين

٢٠٠٢/٤/٤

٤٦٣٧,٥ - ح/البنك

٣٦٢,٥ - ح/مصاريف الاجير

٥٠٠٠ إلى ح/أوراق قبض برسم الخصم

(إثبات خصم ورقة خالد وإضافة الصافي لحسابنا الجاري)

رابعاً: تظهير أوراق القبض قبل تاريخ الاستحقاق:

لعبت الأوراق التجارية دوراً لا يستهان به في توسع التجارة على الصعيدين الداخلي والخارجي لما تتميز به من وظائف أساسية عديدة من بينها كونها أداة لإثبات الدين عند قيام المنازعات، وأداة للوفاء في المعاملات المالية، وتبقى الوظيفة الأساسية الأكثر أهمية للأوراق التجارية وهي كونها قابلة للتداول.

واستناداً لما سبق يمكن تعريف تظهير الورقة التجارية، بأنها انتقال الورقة التجارية من شخص معين إلى شخص آخر للوفاء في معاملاتهم التجارية، بنقل أمر الدفع كتابه على ظهر الورقة لدائن آخر.

ولعل الأثر المحاسبي الذي يتركه تظهير الورقة التجارية ينحصر فقط على المظهر (ممول الورقة) والمظهر إليه، ولذلك عند حدوث عملية تظهير ورقة تجارية تسجل في دفاتر المستفيد الأول (المظهر)، والمستفيد الثاني (المظهر إليه). أما المدين الأصلي فلا يسجل أي قيد لهذه العملية، لأنه ملزم بالدفع لمن يقدمها إليه، كما هو حاصل عندما يرسل المستفيد الأول الورقة التجارية للبنك للحصول أو عند خصمها، حيث لاحظنا انه ملزم بالدفع لمن يقدمها دون ان تكون له علاقة بعملية الخصم أو توسط البنك للحصول.

وعلى أساس ما تقدم تكون القيود المحاسبية كما يلي:

١. عند تظهير الورقة التجارية يسجل المستفيد الأول:

×× من حـ/الدائنين - اسم المستفيد الثاني.

×× إلى حـ/اوراق القبض.

اما المستفيد الثاني فيسجل في دفاتره القيد الآتي:

× × من حـ/أوراق القبض.

× × إلى حـ/المدينين - اسم المستفيد الأول.

٢. عند استحقاق الورقة:

في تاريخ استحقاق الورقة يرجع المستفيد الجديد للورقة المظهرة على المدين

الأصلي لتسديد قيمتها، وفي هذه الحالة قد:

أ. يسدد المدين الأصلي قيمة الورقة، لذلك فإن المستفيد الأول لا يسجل أي قيد في دفتاره، باعتبار أن ملكيته للورقة سبق وان انتقلت للمستفيد الجديد، بحكم التظهير.

ب. يرفض المدين الأصلي تسديد قيمة الورقة، فيقوم المستفيد الجديد بإبلاغ المستفيد الأول بعد عمل البرتستو لدى المحكمة، ونتيجة لهذه الواقعة يثبت المستفيد الأول القيدين التاليين:

١. قيد واقعة رفض المدين الأصلي دفع قيمة الورقة:

من حـ/المدينين - اسم المدين الأصلي.

إلى حـ/أوراق قبض.

٢. قيد واقعة رجوع المستفيد الثاني عليه:

من حـ/أوراق القبض.

إلى حـ/الدائنين - اسم المستفيد الجديد.

وبالامكان اثباتها في قيد واحد وهو كالتاليك

× × من حـ/المدينين - اسم المدين الأصلي.

× × إلى حـ/الدائنين - اسم المستفيد الجديد.

ويلاحظ من القيدين السابقين ان المستفيد الأول نقل ملكيته للورقة محاسبياً،

بالإضافة إلى تحميل المدين الأصلي قيمة رسوم الاحتجاج المدفوعة من قبيل المستفيد

الثاني بقيد مستقل كما في المثال الآتي:

مثال (٤):

- في ٢٠٠٢/٥/١ باع عصام بضاعة إلى مهند بمبلغ ٣٠٠٠ دينار على الحساب.
- في تاريخه اشترى عصام بضاعة من أحمد بمبلغ ٤٠٠٠ دينار دفع منها ١٠٠٠ دينار نقداً والباقي على الحساب.
- في ٢٠٠٢/٥/٢ سحب مهند ورقة تجارية لأمر عصام تستحق الدفع بعد شهرين من تاريخه فقبلها عصام فوراً، وقام عصام بتظهير ورقة مهند إلى أحمد تسديداً لدينه.

المطلوب: إثبات العمليات السابقة في يومية عصام في ظل الافتراضين المستقلين الآتيين:

- في تاريخ استحقاق الورقة دفع مهند قيمتها نقداً إلى أحمد.
- في تاريخ استحقاق الورقة رفض مهند دفع قيمتها، فأشعر أحمد عصام برفض مهند دفع قيمة الورقة، وكما قام بعمل البرتستو لدى المحكمة كلف ٢٠ دينار رسوم.

الحل:

١. إثبات عملية البيع إلى مهند:

٣٠٠٠ من حـ/المدينين - العميل مهند

٢٠٠٢/٥/١

٣٠٠٠ إلى حـ/المبيعات

(إثبات بيع بضاعة على الحساب إلى العميل مهند)

٢. اثبات عملية الشراء من أحمد:

٤٠٠٠ من حـ/المشتريات

٢٠٠٢/٥/١

إلى مذكورين

٣٠٠٠ حـ/الدائنين- المورد أحمد

١٠٠٠ حـ/النقدية بالخزينة

(إثبات عملية الشراء من المورد أحمد ١٠٠٠ نقداً والباقي على الحساب)

٣. اثبت سحب كمبيالة على مهند:

٣٠٠٠ من حـ/أوراق القبض

٢٠٠٢/٥/٢ إلى حـ/المدينين- العميل مهند

(سحب كمبيالة على مهند تستحق الدفع بعد شهرين سداداً لحسابه)

٤. إثبات تظهير كمبيالة مهند إلى أحمد:

٣٠٠٠ من حـ/الدائنين- المورد أحمد

٢٠٠٢/٥/٢

إلى حـ/أوراق قبض

(تظهير كمبيالة مهند إلى أحمد سداداً لحسابه)

٥. في ظل الافتراض الاول سداد مهند قيمة الورقة إلى أحمد:

لا يسجل عصام أي قيد نظراً لانتقال ملكية ورقة مهند إلى احمد، وانما المعنى
بالعملية المحاسبية في هذه الحالة حامل الورقة الجديدة.

٦. في ظل الافتراض الثاني رفض مهند سداد قيمة الورقة إلى أحمد:

أ. اثبات رفض مهند سداد قيمة الورقة:

٣٠٠٠ من حـ/المدينين- العميل مهند

٣٠٠٠ إلى حـ/أوراق القبض ٢٠٠٢/٧/٢

(رفض المدين مهند سداد قيمة الورقة المسحوبة عليه والمظهرة إلى احمد)

ب. اثبات واقعة رجوع أحمد إلى عصام:

٣٠٠٠ من حـ/أوراق القبض

٣٠٠٠ إلى حـ/الدائنين- المورد أحمد ٢٠٠٢/٧/٢

(اثبت واقعة رجوع أحمد علينا نظراً لرفض أحمد من دفع قيمة الورقة)

جـ. اثبات تحميل رسوم الاحتجاج على مهند والمدفوعة من قبل أحمد:

٢٠ من حـ/المدينين- العميل مهند

٢٠ إلى حـ/الدائنين- المورد احمد ٢٠٠٢/٧/٢

(تحميل مهند بقيمة رسوم الاحتجاج)

ويمكن اثبات قيد واحد بدل القيود الثلاثة وكالتالي:

٣٠٢٠ من حـ/المدينين- العميل مهند.

٣٠٢٠ إلى حـ/الدائنين- المورد أحمد.

المعالجات المحاسبية لأوراق الدفع:

إذا كانت الكمبيالة أو السند الاذني تمثل ورقة قبض بالنسبة للبائع فان نفس الورقة تكون بالنسبة للمشتري ورقة دفع، فأوراق القبض تعتبر أصل من الأصول المتداولة للبائع يحق التصرف بها حسب اوجه التصرف المتاحة في زمان ومكان معينين، بالمقابل تعتبر أوراق الدفع التزام على المشتري واجبة السداد في تاريخ الاستحقاق لمالك الورقة في ذلك التاريخ.

ولذلك فان الكمبيالة المحاسبية لأوراق الدفع في دفاتر المدين (المشتري)، تكون

وفق الحالات التالية:

١. سحب الورقة التجارية من قبل المدين (المشتري):

عندما يجرر المدين ورقة تجارية إلى الغير فان هذه العملية يعبر عنها محاسبياً

بالقيد التالي:

× × من حـ/الدائنين- اسم المورد.

×× إلى حـ/أوراق الدفع.

ويفسر القيد السابق بأنه تحويل الدين الشخصي الذي بذمة المدين إلى ديون معوزة بمسند قانوني، ومعنى ذلك زيادة التزام معين بسمى بأوراق الدفع مقابل تخفيض التزام، وهو الدائنون.

مثال (١):

- في ٢٠٠٢/٤/١ اشترى التاجر حسن بضاعة من التاجر ابراهيم بمبلغ ٢٠٠٠ دينار على الحساب.

- في ٢ منه حرر حسن كمبيالة بقيمة الدين الذي بذمته إلى ابراهيم تستحق في ٢٠٠٢/٧/١.

قيود العمليتين السابقتين في يومية المشتري (حسن):

١. عند الشراء:

٢٠٠٠ من حـ/المشتريات

٢٠٠٠ إلى حـ/الدائنين - المورد ابراهيم ٢٠٠٢/٤/١

(إثبات الشراء الأجل من ابراهيم)

٢. عند تحرير الورقة التجارية:

٢٠٠٠ من حـ/الدائنين - المورد ابراهيم

٢٠٠٠ إلى حـ/أوراق الدفع ٢٠٠٢/٤/٢

(إثبات سحب كمبيالة لأمر ابراهيم سداداً لدينه)

٢. تاريخ استحقاق ورقة الدفع:

عند حلول تاريخ استحقاق ورقة الدفع يتقدم بها المستفيد إلى المدين الأصلي
لدفع قيمتها ففي هذه الحالة قد يحدث ما يلي:

أ. تسديد الورقة فوراً.

ب. عدم تسديد الورقة وتجديدها بورقة أخرى تستحق بتاريخ لاحق.

ج. رفض تسديد الورقة.

د. تسديد الدين بناءً على رفض تسديد الورقة.

- تسديد ورقة الدفع في تاريخ الاستحقاق:

عند قيام المدين الأصلي بسداد قيمة الورقة المقدمة إليه من المستفيد في تاريخ

الاستحقاق يثبت القيد الآتي:

×× من حـ/اوراق الدفع.

×× إلى حـ/النقدية.

- عدم تسديد الورقة وتجديدها بورقة أخرى تستحق بتاريخ لاحق:

في حالة عدم تسديد قيمة ورقة الدفع بتاريخ الاستحقاق وتاجيل سدادها إلى

تاريخ لاحق حسب الاتفاق بين الدائن والمدين فيقوم المدين بإثبات القيد التالين:

١. الغاء الورقة القديمة:

× × من حـ/اوراق الدفع.

× × إلى حـ/الدائنين - اسم المورد.

٢. سحب ورقة جديدة بتاريخ لاحق:

عند سحب ورقة جديدة بقيمة الورقة القديمة تسدد للدائن مع مبلغ الفسائدة

نقداً ونسجل القيد التالي:

من مذكورين

× × حـ/أوراق الدفع

× × حـ/فوائد التأخير

× × إلى حـ/الدائنين - المورد

جـ. رفض تسديد الورقة:

إذا رفض المدين سداد ورقة الدفع، فإن المستفيد يلغي الورقة محاسبياً، ويقوم

بعمل برتستو لدى المحكمة يحمل رسومه على المدين الاصلى بموجب القيدىن التالىن:

١. الغاء ورقة الدفع:

× × من حـ/أوراق الدفع

× × إلى حـ/الدائنين - اسم المورد.

٢. تحميل مبلغ رسوم البرتستو على المدين:

×× من حـ/مصاريف البرتستو.

×× إلى حـ/الدائنين - اسم المورد.

د. تسوية الدين:

لتسوية خلاف عدم تسديد ورقة الدفع قد يتفق المدين والدائن بعد عمل

الاحتجاج على ما يلي:

١. تسديد قيمة الورقة:

في هذه الحالة يسدد المدين قيمة الورقة مضافاً لها قيمة مصاريف البرتستو

بالقيد التالي:

×× من حـ/الدائنين - اسم المورد.

×× إلى حـ/النقدية.

في ٢٠٠٢/٣/١ اشترى التاجر اديب بضاعة من نبيل مبلغ.

الحل:

١. عند شراء البضاعة:

٤٠٠٠ من حـ/المشتريات

٤٠٠٠ إلى حـ/الدائنين - المورد نبيل ٢٠٠٢/٣/١

(إثبات مشترياتنا على الحساب)

٢. عند تحرير الكمبيالة:

٤٠٠٠ من حـ/الدائنين- المورد نبيل

٢٠٠٢/٤/٢ ٤٠٠٠ إلى حـ/أوراق الدفع

(سحب كمبيالة لصالح نبيل تسديداً لحسابنا)

٣. الافتراض الأول، تسديد الورقة:

٤٠٠٠ من حـ/أوراق الدفع

٢٠٠٢/٥/١ ٤٠٠٠ إلى حـ/النقدية بالبنك

(إثبات تسديد قيمة الورقة المسحوبة علينا من قبيل نبيل

٤. الافتراض الثاني، تجديد الورقة:

أ. الغاء الورقة القديمة:

٤٠٠٠ من حـ/أوراق الدفع

٢٠٠٢/٥/١ ٤٠٠٠ إلى حـ/الدائنين- المورد نبيل

(الغاء الكمبيالة المسحوبة علينا لصالح نبيل)

ب. اثبات فوائد التاجيل:

٨٠ من حـ/فوائد التأخير

٢٠٠٢/٥/١ ٨٠ إلى حـ/الدائنين- المورد نبيل

(إثبات فوائد تاجيل سداد الكمبيالة)

ج. اثبات سحب ورقة جديدة:

٤٠٨٠ من حـ/الدائنين- المورد نبيل

٢٠٠٢/٥/١ إلى حـ/أوراق الدفع ٤٩٨٠

(سحب كميالة جديدة بدلاً من القديمة تستحق على أشهر)

٥. الافتراض الثالث:

أ. الغاء الورقة عند رفض السداد:

٤٠٠٠ من حـ/أوراق الدفع

٢٠٠٢/٥/١ إلى حـ/الدائنين- المورد نبيل ٤٠٠٠

(الغاء الكميالة المسحوبة علينا)

ب. سداد جزء من الدين نقداً وبمبلغ ٢٠٠٠ وسحب كميالة بالباقي بفائدة ١٢%

لمدة ٥ شهور:

من المذكورين

٤٠٠٠ حـ/الدائنين- المورد نبيل

١٠٠ حـ/فوائد التأخير

إلى المذكورين

٢١٠٠ حـ/أوراق دفع

٢٠٠٠ حـ/النقدية

(اثبات تسديد ما بذمته والباقي سحب كميالة تستحق بعد ٣ أشهر)

تطبيق على الأوراق التجارية:

تمت عمليات الأوراق التجارية التالية في منشأة الحقيقة خلال عام ٢٠٠٢:

١. اشترت بضاعة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار من التاجر ماجد ودفعت ١٠٠٠ دينار بشيك والباقي على الحساب.
 ٢. حررت كميالة بقيمة الدين الذي بذمتها إلى التاجر ماجد تستحق بعد شهرين من تاريخه.
 ٣. باعت بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ دينار إلى شركة الوجدان على الحساب.
 ٤. سحبت كميالة على شركة الوجدان بقيمة الدين تستحق بعد شهرين.
 ٥. باعت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار إلى شركة الفرات على الحساب.
 ٦. سحبت الكميالة على شركة الفرات بقيمة الدين تستحق بعد شهرين.
 ٧. اشترت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار من شركة بغداد وظهرت لها كميالة شركة الفرات سداداً لدينها.
 ٨. سددت كميالة التاجر ماجد نقداً في تاريخ استحقاقها.
 ٩. خصمت الكميالة المسحوبة على شركة الوجدان واودعت صافي قيمتها في حسابها الجاري لدى البنك بعد خصم اجبو قيمته ٥٠ دينار.
- المطلوب: اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية منشأة الحقيقة.

الحل:

١. ٥٠٠٠ من حـ / المشتريات

إلى مذكورين

١٠٠٠ حـ / البنك

٤٠٠٠ حـ / الدائنين - ماجد

(إثبات مشترياتنا من ماجد)

٢. ٤٠٠٠ من حـ / الدائنين - ماجد

٤٠٠٠ إلى حـ / أوراق دفع

(تحرير كمبيالة بقيمة دين ماجد تستحق الدفع بعد شهرين)

٣. ٦٠٠٠ من حـ / المدينين - شركة الوجدان

٦٠٠٠ إلى حـ / المبيعات

٤. ٦٠٠٠ من حـ / اوراق قبض

٦٠٠٠ إلى حـ / المدينين - شركة الوجدان

(سحب كمبيالة على شركة الوجدان بقيمة الدين تستحق بعد شهرين)

٥. ٣٠٠٠ من حـ/ المدينين - شركة الفرات

٣٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات

(مبيعاتنا على الحساب إلى شركة الفرات)

٦. ٣٠٠٠ من حـ/ أوراق القبض

٣٠٠٠ إلى حـ/ المدينين - شركة الفرات

(تحرير كمبيالة على شركة الفرات بقيمة الدين تستحق بعد شهرين)

٧. ٣٠٠٠ من حـ/ المشتريات

٣٠٠٠ إلى حـ/ الدائنين - شركة بغداد

(مشترياتنا على الحساب من شركة بغداد)

٣٠٠٠ من حـ/ الدائنين - شركة بغداد

٣٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض

(تظهر كمبيالة شركة الفرات إلى شركة بغداد تسديداً لحسابها)

٨. ٤٠٠٠ من حـ/ أوراق الدفع

٤٠٠٠ إلى حـ/ النقدية بالخرينة

(تسديد كمبيالة ماجد نقداً)

٩. من المذكورين

٥٠ حـ/ الأجير

٥٩٥٠ حـ/ البنك

٦٠٠٠ إلى حـ/ أوراق قبض

(خصم كمبيالة شركة الوجدان لدى البنك)

تمارين الفصل السادس

س ١: سجل العمليات التالية في دفتر يومية شركة الفرات وذلك خلال عام ٢٠٠٢ ثم رحل العمليات الخاصة بأوراق القبض ورصده في نهاية العام.

١. باعت بضاعة إلى شركة الواحة بمبلغ ٢٠٠٠ دينار وسحبت عليها كميالة بقيمة الدين تستحق بعد شهرين.

٢. اشترت بضاعة من شركة الخليج بمبلغ ٤٠٠٠ دينار سددت قيمتها عن طريق تظهير كميالة شركة الواحة والباقي دفع بشيك.

٣. باعت بضاعة إلى شركة الفرات بمبلغ ٥٠٠٠ دينار وسحبت بقيمتها كميالة.

٤. تم تجديد كميالة شركة الفرات بعد احتساب فائدة ١٠٠ دينار ومصاريف البرتستو ٣٠ دينار.

٥. سددت كميالة شركة الواحة بتاريخ الاستحقاق نقداً.

٦. باعت بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠ دينار إلى شركة الأردن وسحبت كميالة بالقيمة.

٧. خصمت كميالة شركة الأردن لدى البنك العربي مقابل عمولة خصم بمبلغ ١٥٠ دينار وازافت الباقي على الحساب الجاري.

٨. باعت بضاعة إلى شركة الاخوة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار وسحبت ورقة بقيمة الدين، ثم ارسلت الورقة إلى البنك للتحصيل مقابل عمولة بمبلغ ٣٠ دينار، وقد رفضت شركة الاخوة دفع القيمة بتاريخ الاستحقاق مما اضطرت الشركة إلى عمل احتجاج كلف ٤٠ دينار، وبعد

الاحتجاج قامت شركة الاخوة بدفع ١٥٠٠ دينار وسحبت ورقة بالباقي تستحق بعد شهرين وبفائدة ١٠% سنوياً.

س٢: لدى شركة بغداد في ٢٠٠٢/١/١ (٣) أوراق قبض تفاصيلها كما يلي:

المبلغ	المسحوب عليه	تاريخ الاستحقاق
٥٠٠٠	محمد	٢٠٠٢/٢/١
٧٠٠٠	طارق	٢٠٠٢/٦/١
٤٠٠٠	زياد	٢٠٠٢/٧/١

وقد تمت العمليات التالية عليها خلال عام ٢٠٠٢:

في ٢٠٠٢/٢/١ اشترت بضاعة من شركة عمان بمبلغ ٧٠٠٠ دينار، سدد ٢٠٠٠ دينار نقداً والباقي ظهرت لها ورقة محمد.

في ٢٠٠٢/٣/١ رفض محمد تسديد الكمبيالة المسحوبة عليه فرجعت شركة عمان إلى شركة بغداد فعملت الاخير احتجاج لدى البنك كلف رسوم ٤٠ دينار، وبعد الاحتجاج جددت الورقة لمدة شهرين، وبفائدة تاخير ١٠% سنوياً.

في ٢٠٠٢/٦/١ سدد طارق قيمة الورقة بشيك.

في ٢٠٠٢/٧/١ جددت ورقة زياد لمدة شهرين بفائدة ١٠% بناءً على اتفاق بين الطرفين.

في ٢٠٠٢/٢/٢ ارسلت ورقة زياد إلى البنك للتحصيل لقاء عمولة ٥٠ دينار.

في ٢٠٠٢/٩/٣ وصلنا أشعار من البنك بتحصيل ورقة زياد وأودع الصافي في الحساب الجاري.

المطلوب: سجل العمليات السابقة بدفتر يومية شركة بغداد.

س ٣: خلال شهر آذار عام ٢٠٠٢ تمت العمليات التالية في محلات السلام:

في ١ منه باعت بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠ دينار إلى التاجر خالد على الحساب.

في ٢ منه سحبت كمبيالة على التاجر خالد بقيمة الدين تستحق بعد شهرين من تاريخه.

في ٣ منه ارسلت كمبيالة التاجر خالد للتحصيل لقاء عمولة ٥٠ دينار.

في ٤ منه باعت بضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ دينار وبخصم تجاري ١٠% وخصم كمية ٥% على مبلغ

٢٠٠٠ دينار من المبيعات إلى التاجر عبد الله.

في ٥ منه سحبت كمبيالة على التاجر عبد الله تستحق بعد شهرين.

في ٦ منه ارسلت كمبيالة التاجر عبد الله للبنك لخصمها.

في ٧ منه خصم البنك كمبيالة عبد الله لقاء عمولة ٧٠ دينار.

في ١٠ منه باعت بضاعة إلى التاجر سعيد بمبلغ ٥٠٠ دينار، والسداد خلال عشرة ايام لقاء ورقة

قبض.

في ٢ منه رفض سعيد تسديد الورقة عملت عليه احتجاج لدى البنك مبلغ ٣٠ دينار.

المطلوب: اعداد قيود اليومية المطلوبة.

س ٤: تكلم عن أهمية الأوراق التجارية في الحياة التجارية.

س ٥: قارن بين أوراق القبض وأوراق الدفع محاسبياً.

الفصل السابع

ميزان المراجعة

ميزان المراجعة

المقدمة:

إن تطبيق طريقة القيد المزدوج في إثبات العمليات المالية بدفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ تستند أساساً على مبدأ التوازن الحسابي لطرفي العملية المالية، وتؤدي بالنتيجة إلى تساوي مجموع القيم المدينة مع القيم الدائنة في اليومية، وكذلك في الأستاذ تساوي القيم المرحلة في الجانب المدين مع الجانب الدائن، بالإضافة إلى تطابق مجموع الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة بعد عملية السترسيد في دفتر الأستاذ.

وفي حال عدم اتباع مبدأ التوازن الحسابي لطرفي العملية فإن التوازن لن يتم، فلهذا لابد من إعداد ميزان المراجعة لطرفي العملية فإن التوازن لن يتم، لهذا لابد من إعداد ميزان المراجعة للتأكد من صحة الإثبات والترحيل وتطبيق طريقة القيد المزدوج بالشكل الصحيح.

تعريف ميزان المراجعة:

ميزان المراجعة عبارة عن كشف يتضمن الأرصدة المدينة والدائنة أو المجمع المدينة والدائنة للحسابات الظاهرة في الدفاتر ويعتبر أداة لقياس التوازن الحسابي للتأكد من صحة التسجيل والترحيل بالدفاتر المحاسبية.

أنواع ميزان المراجعة:

١. ميزان المراجعة بالمجاميع:

وهو كشف يتضمن مجاميع الحسابات الظاهرة في دفتر الأستاذ سواء كانت مدينة أو دائنة، ويكون بالشكل التالي:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	مجموع المبالغ		مجموع المبالغ	
		المدينة		المدينة	
		د	ف	د	ف

ولابد من تطابق مجموع المبالغ المدينة مع الدائن، وأيضاً تطابقهما مع مجموع المبالغ في دفتر اليومية للتأكد من صحة التسجيل وكذلك الترحيل في دفتر الأستاذ.

٢. ميزان المراجعة بالأرصدة:

وهو كشف يبين أرصدة الحسابات المدينة والدائنة والظاهرة في دفتر الأستاذ، ولا بد من تطابق الأرصدة المدينة مع الأرصدة الدائنة للتأكد من صحة الحسابات، ويكون بالشكل التالي:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	الرصيد الدائن		الرصيد المدين	
		د	ف	د	ف

٣. ميزان المراجعة بالأرصدة والمجاميع:

وهو كشف يبين مجاميع الحسابات الظاهرة في دفتر الأستاذ المدينة والدائنة بالإضافة إلى أرصدة هذه الحسابات سواء كانت مدينة أو دائنة ويكون بالشكل التالي:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	الأرصدة				مجموع المبالغ			
		الدائنة		المدينة		الدائنة		المدينة	
		د	ف	د	ف	د	ف	د	ف

أغراض ميزان المراجعة:

١. كشف الأخطاء التي حدثت في عملية التسجيل أو الترحيل في دفتر الأستاذ، حيث ان ميزان المراجعة لا يتوازن حسابياً اذا كانت هناك أخطاء في إثبات العمليات المالية، علماً بان هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها عن طريق الميزان.
٢. ميزان المراجعة بالارصدة يكشف الاخطاء التي تحدث في عملية الترسيد.
٣. يهدف التمهيد لإعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي (الميزانية).

متى يعد ميزان المراجعة:

لا بد من أعداد ميزان المراجعة بشكل دوري في نهاية كل عام، لأنه يعتبر كخطوة تمهيدية لإعداد الحسابات الختامية والميزانية والتي تعد عادة في نهاية السنة المالية، ومن الممكن إعداده في فترات دورية اقل من عام كأن يعد أسبوعياً أو شهرياً، لتحقيق الأغراض التي ذكرناها وخصوصاً في شركات الأموال والبنوك.

مثال:

بتاريخ ٢٠٠١/١/١ بدأت محلات الأمير عملها التجاري بتقديم صاحب المحل المقدمات التالية: ٣٠٠٠٠ خزينة، ١٠٠٠٠ بضاعة، ٦٠٠٠ أثاث، ٤٠٠٠ بنك في ٢/٢ دفعت مبلغ ١٠٠٠ دينار إيجار محل وبموجب شيك.
في ٥ منه اشترى سيارة بمبلغ ١٤٠٠٠ نقداً وأثاث بمبلغ ١٠٠٠ دينار نقداً.

في ٧ منه تم شراء بضاعة من محلات خالد بمبلغ ١٥٠٠٠٠ دينار دفع منها ١٠٠٠٠٠ دينار نقداً و ١٠٠٠٠٠ بموجب شيك والباقي على الحساب.

في ١٠ منه باعت محلات السامر بضاعة بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار قبض منها ٢٠٠٠٠ دينار نقداً و ٢٠٠٠٠ دينار بموجب شيك والباقي على الحساب.

في ١٥ منه دفعت المصاريف التالية نقداً:

٥٠٠ دينار أجور عمال، ٣٠٠ دينار مصاريف دعاية وإعلان.

في ٢٠ منه باعت إلى رامي بضاعة بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار نصفها نقداً والباقي على الحساب.

في ٢٥ منه تم شراء بضاعة من محلات هاني بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار دفع منها ٢٠٠٠٠ دينار نقداً والباقي بموجب ورقة دفع تستحق بعد مرور سنة من تاريخه في ٢٠٠١/١/٣١ دفع المصاريف التالية نقداً:

١٠٠٠ دينار رواتب، ٣٠٠ أجور ماء وكهرباء، ٥٠٠ دينار هاتف، ٢٠٠ مصاريف متنوعة.

المطلوب:

١. تسجيل العمليات أعلاه في دفتر اليومية.
٢. ترحيل القيود إلى حساباتها في دفتر الأستاذ مع ترصيدتها بتاريخ ١/٣١.
٣. إعداد ميزان المراجعة بالجميع مرة وأخرى بالأرصدة بالإضافة إلى اعداده بالجميع والارصدة معاً.

الخاتم رقم الصفحة (١)

الحل: التسجيل في دفتر اليومية:

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	البيان	المبلغ		
					لـه	منه	
٢٠٠١/١/١	١		١	من مذكورين	٥٠٠٠٠		
				حـ/الخزينة			٣٠٠٠٠
				حـ/البضاعة			١٠٠٠٠
				حـ/الأثاث			٦٠٠٠
				حـ/البنك			٤٠٠٠
إلى حـ/رأس المال							
				(بداية عمل المشروع)			
٢٠٠١/٢/٢	٦	-	٢	من حـ/إيجار المحل	١٠٠٠	١٠٠٠	
	٤			إلى حـ/البنك			
				(دفع إيجار المحل بموجب شيك)			
٢٠٠١/١/٥	٧		٣	من مذكورين	١٥٠٠٠	١٤٠٠٠	
				حـ/السيارة			١٠٠٠
				حـ/الأثاث			
				إلى حـ/الخزينة			
				شراء سيارة وأثاث نقداً			
٢٠٠١/١/٧	٨			من حـ/المشتريات	١٥٠٠٠		
				إلى مذكورين			
	١		٤	حـ/الخزينة	١٠٠٠٠		
	٤			حـ/البنك	١٠٠٠		
٢٠٠١/١/١٠	١			من مذكورين		٢٠٠٠	
				حـ/الخزينة			

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيود	البيان	المبلغ	
					له	منه
١	٤		٥	حـ/البنك		٢٠٠٠
	١٠			حـ/مدينون (محلات سامر)		٦٠٠٠
	١١			إلى حـ/المبيعات بيع بضاعة على الحساب ونقداً وبموجب شيك	١٠٠٠٠	
٢٠٠١/١/١٥	١٢			من مذكورين حـ/الأجور للعمال		٥٠٠
	١٣		٦	حـ/مصرفو دعاية وإعلان		٣٠٠
	١			إلى حـ/الخزينة دفع المصاريف نقداً	٨٠٠	
٢٠٠١/١/٢٠	١		٧	من مذكورين حـ/الخزينة		١٥٠٠
	١٤			حـ/مدينون (رامي)		١٥٠٠
	١١			إلى حـ/المبيعات	٣٠٠٠	
٢٠٠١/٢/٢٥	٨		٨	بيع بضاعة نصفها نقداً والباقي على الحساب مجموع ما قبله	٩٤٨٠٠	٩٤٨٠٠
				من حـ/المشتريات إلى مذكورين		٦٠٠٠

التاريخ	رقم صفحة الأستاذ	رقم المستند	رقم القيود	البيان	المبلغ	
					له	منه
	١			حـ/الخزينة	٢٠٠٠	
	١٥			حـ/أ. الدفع	٤٠٠٠	
				شراء بضاعة نقداً وبموجب ورقة دفع		
٢٠٠١/١/٣١	١٦		٩	من مذكورين		
	١٧			حـ/الرواتب		١٠٠٠
	١٨			حـ/أجور مياه وكهرباء		٣٠٠
	١٩			حـ/مصروفات الهاتف		٥٠٠
	١			حـ/مصاريف متنوعة		٢٠٠
				إلى حـ/الخزينة	٢٠٠٠	
				دفع مصاريف مختلفة نقداً		
				المجموع	١٠٢٨٠٠	١٠٢٨٠٠

ثانياً: ترحيل القبول Posting إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ
وترصيدها.

صفحة رقم ١

ح/الخزينة

دائن (لس)				مدين (منه)			
التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٥	٢	من مذكورين	١٥٠٠٠	٢٠٠١/١/١	١	إلى ح/راس المال	٣٠٠٠٠
٢٠٠١/١/٧	٢	من ح/المشتريات	١٥٠٠٠	٢٠٠١/١/١٠	٢	إلى ح/المبيعات	٢٠٠٠
٢٠٠١/١/١٥	٢	من مذكورين	٨٠٠	٢٠٠١/١/٢٠	٢	إلى ح/المبيعات	١٥٠٠
٢٠٠١/١/٢٥	٣	من ح/المشتريات	٢٠٠٠				
٢٠٠١/١/٣١	٣	من مذكورين	٢٠٠٠				
٢٠٠١/١/٣١		الرصيد مدين	٣٧٠٠				
			٣٣٥٠٠				٣٣٥٠٠

صفحة رقم ٢

ح/بضاعة أول المدة

دائن (لس)				مدين (منه)			
التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		الرصيد المدين	١٠٠٠٠	٢٠٠١/١/١	١	إلى ح/راس المال	١٠٠٠٠
			١٠٠٠٠				١٠٠٠٠

صفحة رقم ٣

ح/الإثبات

دائن (لـه)

مدين (منسـه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
				٢٠٠١/١/١	١	إلى ح/أرباح المال	٦٠٠٠
٢٠٠١/١/٣١		الرصيد مدين	٧٠٠٠	٢٠٠١/١/٥	٢	إلى ح/الخزينة	١٠٠٠
			٧٠٠٠				٧٠٠٠

صفحة رقم ٤

ح/البنك

دائن (لـه)

مدين (منسـه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٢	١	من ح/إيجار المحل	١٠٠٠	٢٠٠١/١/١	١	إلى ح/أرباح المال	٤٠٠٠
٢٠٠١/١/٧	٢	من ح/المشتريات	١٠٠٠	٢٠٠١/١/١٠	٢	إلى ح/المبيعات	٢٠٠٠
٢٠٠١/١/٣١		الرصيد مدين	٤٠٠٠				
			٦٠٠٠				٦٠٠٠

صفحة رقم ٥

ح/ رأس المال

دائن (له)

مدین (منه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/١	١	من مذکورين	٥٠٠٠٠	٢٠٠١/١/٣١		الرصيد الدائن	٥٠٠٠٠
			٥٠٠٠٠				٥٠٠٠٠

صفحة رقم ٦

ح/ حساب إيجار المحل

دائن (له)

مدین (منه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠/١/٣١		الرصيد المدین	١٠٠٠	٢٠٠١/١/٢	١	إلى ح/ البنك	١٠٠٠
٠١		المدين					
			١٠٠٠				١٠٠٠

صفحة رقم ٧

حـ/السيارة

دائن (لـه)

مدين (منه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		الرصيد مدين	١٤٠٠٠	٢٠٠١/١/٥	٢	إلى حـ/الخزينة	١٤٠٠٠
			١٤٠٠٠				١٤٠٠٠

صفحة رقم ٨

حـ/المشتريات

دائن (لـه)

مدين (منه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		رصيد مدين	٢١٠٠٠	٢٠٠١/١/٧	٢	إلى مذكورين	١٥٠٠٠
			٢١٠٠٠	٢٠٠١/١/٢٥	٣	إلى مذكورين	٦٠٠٠
			٢١٠٠٠				٢١٠٠٠

صفحة رقم ٩

ح/محلات خالد (دائنون)

دائن (لـه)				مدین (منه)			
التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٧	٢	من ح/المشتريات	٤٠٠٠	٢٠٠١/١/٣١		رصيد دائن	٤٠٠٠
			٤٠٠٠				٤٠٠٠

صفحة رقم ١٠

ح/محلات سامر (مدینون)

دائن (لـه)				مدین (منه)			
التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		الرصيد مدین	٦٠٠٠	٢٠٠١/١/١٠	٢	إلى ح/المبيعات	٦٠٠٠
			٦٠٠٠				٦٠٠٠

صفحة رقم ١١

حـ/المبيعات

دائن (لـه)

مدين (منه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/١٠	٢	من مذكورين	١٠٠٠٠				
٢٠٠١/١/٢٠	٢	من مذكورين	٣٠٠٠	٢٠٠١/١/٣١		الرصيد دائن	١٣٠٠٠
			١٣٠٠٠				١٣٠٠٠

صفحة رقم ١٢

حـ/أجور العمال

دائن (لـه)

مدين (منه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		رصيد مدين	٥٠٠	٢٠٠١/١/١٥	٢	الى حـ/الخزينة	٥٠٠
			٥٠٠				٥٠٠

صفحة رقم ١٣

حـ/مصرف دعاية وإعلان

دائن (لـه)				مدين (منـه)			
التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		رصيد مدين	٣٠٠	٢٠٠١/١/١٥	٢	الى حـ/الخزينة	٣٠٠
			٣٠٠				٣٠٠

صفحة رقم ١٤

حـ/رامي (مدينون)

دائن (لـه)				مدين (منـه)			
التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		رصيد مدين	١٥٠٠	٢٠٠١/١/٢٠	٢	الى حـ/المبيعات	١٥٠٠
			١٥٠٠				١٥٠٠

صفحة رقم ١٥

حـ/أوراق الدفع

دائن (لسه)

مدین (منسه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٢٥	٣	من حـ/المشتريات	٤٠٠٠	٢٠٠١/١/٣١		رصيد دائن	٤٠٠٠
			٤٠٠٠				٤٠٠٠

صفحة رقم ١٦

حـ/أجور مياه وكهرباء

دائن (لسه)

مدین (منسه)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		رصيد مدین	٣٠٠	٢٠٠١/١/٣١	٣	إلى حـ/الخزينة	٣٠٠
			٣٠٠				٣٠٠

صفحة رقم ١٨

حـ/مصرف الهاتف

دائن (لسنة)

مدائن (مستسمة)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		رصيد مدائن	٥٠٠	٢٠٠١/١/٣١	٣	الى حـ/الخزينة	٥٠٠
			٥٠٠				٥٠٠

صفحة رقم ١٩

حـ/مصاريف متنوعة

دائن (لسنة)

مدائن (مستسمة)

التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ	التاريخ	صفحة اليومية	البيان	المبلغ
٢٠٠١/١/٣١		رصيد مدائن	٢٠٠	٢٠٠١/١/٣١	٣	الى حـ/الخزينة	٢٠٠
			٢٠٠				٢٠٠

ثالثاً: ميزان المراجعة بالجاميع:

ميزان المراجعة لمحلات الأمير في ٢٠٠١/١/٣١

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	المجموع الدائن	المجموع المدين
١	الخزينة	٢٩٨٠٠	٣٣٥٠٠
٢	بضاعة أول المدّة	-	١٠٠٠٠
٣	الأثاث	-	٧٠٠٠
٤	البنك	٢٠٠٠	٦٠٠٠
٥	رأس المال	٥٠٠٠٠	-
٥	إيجار المحل	-	١٠٠٠
٧	السيارة	-	١٤٠٠٠
٨	المشتريات	-	٢١٠٠٠
٩	محلات خالد (دائنون)	٤٠٠٠	-
١٠	محلات سامر (مدينون)	-	٦٠٠٠
١١	المبيعات	١٣٠٠٠	-
١٢	أجور العمال	-	٥٠٠
١٣	مصروفات دعاية وإعلان	-	٣٠٠
١٤	رامي (مدينون)	-	١٥٠٠
١٥	أوراق الدفع	٤٠٠٠	-
١٦	الرواتب	-	١٠٠٠

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	المجموع الدائن	المجموع المدين
١٧	أجور مياه وكهرباء	-	٣٠٠
١٨	مصرف الهاتف	-	٥٠٠
١٩	مصاريف متنوعة	-	٢٠٠
	مجموع	١٠٢٨٠٠	١٠٢٨٠٠

ميزان المراجعة بالأرصدة

ميزان المراجعة بالأرصدة لمحات الأمير كما في ٢٠٠١/١/٣١

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	الأرصدة الدائنة	الأرصدة المدينة
١	الخزينة	-	٣٧٠٠
٢	بضاعة أول المدة	-	١٠٠٠٠
٣	الأثاث	-	٧٠٠٠
٤	البنك	-	٤٠٠٠
٥	رأس المال	٥٠٠٠٠	-
٦	إيجار المحل	-	١٠٠٠
٧	السيارة	-	١٤٠٠٠
٨	المشتريات	-	٢١٠٠٠
٩	محلات خالد (دائنون)	٤٠٠٠	-
١٠	محلات سامر (مدينون)	-	٦٠٠٠

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	الأرصدة الدائنة	الأرصدة المدينة
١١	المبيعات	١٣٠٠٠	-
١٢	أجور العمال	-	٥٠٠
١٣	مصروفات دعاية وإعلان	-	٣٠٠
١٤	رامي (مدينون)	-	١٥٠٠
١٥	أوراق الدفع	٤٠٠٠	-
١٦	الرواتب	-	١٠٠٠
١٧	أجور مياه وكهرباء	-	٣٠٠
١٨	مصروف الهاتف	-	٥٠٠
١٩	مصاريف متنوعة	-	٢٠٠
	مجموع	٧١٠٠٠	٧١٠٠٠

ميزان المراجعة بالجاميع والأرصدة معاً:

رقم صفحة الأستاذ	اسم الحساب	الرصيد الدائن	الرصيد المدين	المجموع الدائن	المجموع المدين
١	الخزينة	-	٣٧٠٠	٢٩٨٠٠	٣٣٥٠٠
٢	بضاعة أول المدة	-	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠
٣	الأثاث	-	٧٠٠٠	-	٧٠٠٠
٤	البنك	-	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠
٥	رأس المال	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠٠	-
٦	إيجار المحل	-	١٠٠٠	-	١٠٠٠
٧	السيارة	-	١٤٠٠٠	-	١٤٠٠٠
٨	المشتريات	-	٢١٠٠٠	-	٢١٠٠٠
٩	محلات خالد (دائنون)	٤٠٠٠	-	٤٠٠٠	-
١٠	محلات سامر (مدنيون)	-	٦٠٠٠	-	٦٠٠٠
١١	المبيعات	١٣٠٠٠	-	١٣٠٠٠	-
١٢	أجور المبيعات	-	٥٠٠	-	٥٠٠
١٣	مصروفات دعاية وإعلان	-	٣٠٠	-	٣٠٠
١٤	رامي (مدنيون)	-	١٥٠٠	-	١٥٠٠
١٥	أوراق الدفع	٤٠٠٠	-	٤٠٠٠	-
١٦	الرواتب	-	١٠٠٠	-	١٠٠٠
١٧	أجور مياه وكهرباء	-	٣٠٠	-	٣٠٠
١٨	مصاريف الهاتف	-	٥٠٠	-	٥٠٠
١٩	مصاريف متنوعة	-	٢٠٠	-	٢٠٠
	مجموع	٧١٠٠٠	٧١٠٠٠	١٠٢٨٠٠	١٠٢٨٠٠

تمارين الفصل السابع

س ١: ما هو تعريف ميزان المراجعة:

س ٢: اذكر أنواع الميزان موضحاً كل نوع من أنواعه مع بيان أشكال الميزان؟

س ٣: ما هي أغراض الميزان؟

س ٤: متى يعد ميزان المراجعة؟

س ٥: ما هي الحسابات التي تظهر في الجانب المدين من ميزان المراجعة وفي الجانب الدائن منه؟

س ٦: ظهرت الأرصدة التالية بدفتر الأستاذ لمخلات فاروق : (المبالغ بالدينار):

٢٠٨٠٠ مبيعا، ١٢٤٠٠ مشتريات، ٤٠٠ مردودات مشتريات، ٨٠٠
مردودات مبيعات، ٤٠٠٠ بضاعة أول المدد، ٢٤٠٠ خصم مكتسب،
٣٢٠٠ دائنون، ٢٠٠ مصاريف نقل المشتريات، ٣٠٠٠ أوراق الدفع، ٣٠٠
تأمين على المشتريات، ٨٠ تبرعات، ١٠٠ مصروفات قرطاسية، ١٢٠ خصم
مسموح به، ١٠٨٠ أجور، ٣٢٠ إيجار، ٢٤٠ دعاية وإعلان، ٣٠٠٠ أوراق
قبض، ٤٠٠٠ مدينون، ٤٠٠٠ سيارات، ١٠٠٠ أثاث، ١٢٠٠ خزينة،
٢٨٠٠ بنك، رأس المال؟

المطلوب:

تصوير ميزان المراجعة مع بيان رأس المال؟

س ٧: في ٢٠٠١/١/١ ابتدأت محلات المعتمد عملها التجاري برأسمال قدره ٣٠٠٠٠ دينار أودع منها ١٦٠٠٠ دينار في البنك والباقي في خزانة المحلات.

٢٠٠١/١/٣ اشترت بضاعة من محلات الصادق بمبلغ ٣٠٠٠ دينار على الحساب.

في ٥ منه باعت بضاعة إلى أحمد بمبلغ ١٢٠٠ دينار نصفها نقداً والباقي على الحساب.

في ٧ منه اشترت من شركة السيارات الحديثة سيارة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار وبموجب كمبيالة تستحق السداد خلال سنة من تاريخه.

في ١٠ منه باعت إلى عثمان بضاعة على الحساب بمبلغ ٦٠٠ دينار مع خصم تجاري ١٠٪.

في ١٥ منه اشترت بضاعة من محلات المهدي ما قيمته ٥٠٠ دينار وعلى الحساب، في ٧ منه اشترت من شركة السيارات الحديثة سيارة بمبلغ ٥٠٠٠ دينار وبموجب كمبيالة تستحق السداد خلال سنة من تاريخه.

في ٢٠ منه ردت إلى محلات الصادق ما قيمته ٤٠٠ دينار بضاعة بسبب مخالفتها الشروط.

في ٢٥ منه سددت إلى محلات المهدي رصيد حسابها وبموجب شيك. في ٢٨ منه رد إليها عثمان ما قيمته الصافية ١٤٠ دينار بضاعة بسبب تلف فيها.

في ٣٠ منه سددت حساب محلات الصادق نقداً.

المطلوب:

١. إثبات العمليات أعلاه في دفتر يومية محلات المعتصم.
٢. ترحيل هذه العمليات إلى الحسابات الخاصة بها بدفتر الأستاذ مع ترصيد الحسابات في ١/٣١.
٣. استخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة وبالمجاميع والأرصدة معاً.

الفصل الثامن

الحسابات الختامية والميزانية



الحسابات الختامية والميزانية

المقدمة:

إن أي مشروع ومهما تكون طبيعة عمله ينشأ من اجل تحقيق أهدافه المتمثلة بتحقيق الأرباح هذه البديهية الاقتصادية، يعبر عنها الفكر المحاسبي بفرض الاستمرار، الذي سبق وان تناولنا شرحه في الفصل الثاني، والذي يعني استمرار المشروع في ممارسة نشاطه دونما النظر للعمر الطبيعي للمالكين حين تحقيق أهدافه.

إلا أن المشكلة في ذلك، تكمن في عدم معرفة نتائج عمل المشروع من ربح أو خسارة في حالة استمراره الا بالتصفية الفعلية، وهذا ما يناقض الغاية من انشاء المشروع والذي تقوم على استمراره ما دام قادرا على تنفيذ خططه واعماله بنجاح، لذلك لجأ الفكر المحاسبي إلى حل يحافظ فيه على استمرارية المشروع في الحياة العملية، وتصفيته في أن واحد، وذلك باشتقاق مبدأ الدورية الذي يقوم على فكرة تصور نظري لحياة المشروع، اذ تقسم بموجبه حياته إلى فترات زمنية تختلف مدتها من مشروع إلى اخر، وعادة تكون سنة ميلادية تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل عام، بحيث يتم تأسيس المشروع دفتريا، اول كل سنة ثم يتم تصفيته في اخرها، ثم يأسس من جديد في بداية السنة، كمشروع جديد، ليصفى مرة اخرى في نهاية السنة، وهكذا تستمر عملية الانشاء والتصفية الافتراضية دفتريا طول عمر المشروع حتى يتم تصفيته فعلا.

ولتحقيق الغايات التي قدمها مبدأ الدورية في التطبيق العملي يتم تنفيذ مجموعة من الاجراءات المحاسبية، تسمى هذه الاجراءات بالدورة المحاسبية، الذي تناولنا شرحها في الفصل الثالث، وتتكون الدورة المحاسبية مجموعة من اجراءات تطبق محاسبياً وفق الخطوات التالية:

الخطوة الاولى:

اثبات القيد الافتتاحي بدفتر اليومية، لكي يتم اثبات ولادة المشروع محاسبياً، وذلك يجعل ما ساهم به الملاك من اصول مديناً وراس المال دائناً، ثم تثبت كافة العمليات المالية التي تحدث في بداية الدورة المحاسبية إلى نهايتها اولاً باول.

الخطوة الثانية:

ترحيل قيود دفتر اليومية إلى الحسابات المختصة بدفتر اليومية العام في نهاية كل فترة محاسبية، ثم يتم ترصيد حسابات الاستاذ.

الخطوة الثالثة:

اعداد ميزان المراجعة للتأكد بشكل اولي من صحة الاثبات بدفتر اليومية، وصحة الترحيل إلى حسابات الاستاذ المختصة، وتظهر فيه أرصدة حسابات الاستاذ المرحلة.

الخطوة الرابعة:

اجراء قيود التسوية بعد اجراء الجرد الفعلي للأصول والخصوم تطبيقاً لأسلس الاستحقاق في نهاية كل فترة محاسبية.

الخطوة الخامسة:

اعداد الحسابات الختامية لتحديد صافي ربح أو صافي خسارة المشروع عن كل فترة بعد اثبات قيود اقفال جميع ارصدة الحسابات الظاهرة بميزان المراجعة في القوائم المالية المختصة (الحسابات الختامية والميزانية).

وتناولنا بالشرح في الفصول السابقة الخطوات الثلاث الاولى في الدورة المحاسبية، وسوف نتناول في هذا الفصل الخطوتين النهائيتين، على ان يتم تناول الخطوة الرابعة بصورة عامة مفترضين عدم وجود تسويات جردية، باعتبارها من الموضوعات التي تحتاج تفصيلاً نتناوله في الفصل العاشر من هذا الكتاب.

تختص المرحلة الاخيرة من الدورة المحاسبية باستخراج نتيجة الاعمال وتصوير المركز المالي، ويتحقق ذلك عن طريق فتح حسابات بدفتر الاستاذ العام تسمى بالحسابات الختامية أو (تصوير قائمة تعرف بقائمة الدخل تعد خارج الدفاتر المحاسبية) ترحل اليها ارصدة الايرادات والمصروفات بعد اجراء التسويات الجردية عليها، وبعد اجراء المقابلة (المقارنة) بين الايرادات المتحققة خلال الفترة مع المصروفات التي انفقت لنفس الفترة، لتحديد نتيجة الفترة من ربح أو خسارة.

بعد تحديد نتيجة عمل المشروع بواسطة الحسابات الختامية أو قائمة الدخل، يتم تصوير الميزانية (قائمة المركز المالي) بالترحيل اليها جميع الارصدة الباقية بميزان المراجعة والمتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق المساهمين، لكي توضح العلاقة بين مجموعات العناصر التي تفصح عنها في نقطة زمنية معينة، بهدف تحديد المركز المالي للمشروع في تلك النقطة الزمنية.

أولاً: الحسابات الختامية:

عندما تناولنا دراسة المبادئ المحاسبية في الفصل الثاني اشرنا إلى ان مبدا مقابلة الايرادات بالنفقات الذين يشترط تحديد إيرادات كل فترة محاسبية، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات، وذلك اخذاً بمبدأ سنوية الحساب، أي مقابلة الإيرادات التي تخص سنة معينة والمصروفات اللازمة للحصول على تلك الإيرادات مما يتطلب اجراء التسويات الجردية سنوياً، وصولاً إلى معرفة نتيجة أعمال المشروع في تلك الفترة، ولتحقيق هذا الهدف استخدم المحاسبون بعض الأدوات المحاسبية الاجرائية والتي تعرف بحسابات النتيجة أو قائمة الدخل.

وتختلف الحسابات الختامية باختلاف طبيعة عمل المشروع، اذ تتكون في المشاريع التجارية من حسابين فقط الاول يسمى بحساب المتاجرة الذي يختص باستخراج مجمل نتيجة النشاط الجاري (مجمل الربح أو مجمل الخسارة) اما الحساب الثاني فيطلق عليه حساب الارباح والخسائر، والذي يصور بعد اعداد الحساب الاول لتحديد صافي الارباح والخسائر.

اما اذا كانت طبيعة عمل المشروع صناعياً فتتكون هذه الحسابات من ثلاثة، اذ بالاضافة إلى حسابي المتاجرة والارباح والخسائر يفتح حساب ثالث يسمى حساب التشغيل أو الانتاج والذي يختص باستخراج تكلفة البضاعة المنتجة.

وتجدر الاشارة إلى ان المشاريع الاخرى غير التجارية والصناعية تستخدم حسابات نتيجة بمسميات مختلفة تناسب طبيعة عملها ومن امثلة الحسابات المستخدمة في الجمعيات الخيرية والاندية غير الهادفة للربح، حساب الايرادات والمصروفات الذي هو من حيث الفلسفة المحاسبية يهدف إلى تحقيق جوهر مبدأ المقابلة بين ايرادات ومصروفات الفترة المحاسبية.

ونظراً لكون الكتاب الحالي مخصص بالأساس لدراسة المشاريع التجارية، لذلك سوف يتم دراسة الحسابات الختامية الخاصة بهذه المشاريع فقط.

١. حساب المتاجرة Trading Account

يعد حساب المتاجرة في المشاريع التجارية بهدف مقابلة النفقات التشغيلية بايراداتها خلال فترة معينة لاستخراج مجمل ربح أو خسارة نشاط المتاجرة وتمثل بمقابلة ايراد المبيعات بتكلفة المبيعات، والي يمكن تجسيدها بالمعادلة التالية:

$$\text{تكلفة المبيعات} = (\text{تكلفة بضاعة اول المدة} + \text{صافي المشتريات} + \text{مصاريف الشراء} + \text{مصاريف البيع المباشر}) - \text{بضاعة اخر المدة}.$$

اما مجمل ربح أو خسارة المتاجرة فيقاس حسابياً بواسطة:

(إجمالي المبيعات - مردودات المبيعات ومسموحاتها) - تكلفة المبيعات.

وبناء على ما تقدم فان حساب المتاجرة يفتح بدفتر الاستاذ، ويقفل بالجانب

المدني منه الحسابات التالية:

- حـ/بضاعة اول المدة.
- حـ/المشتريات.
- حـ/مردودات المبيعات.
- حـ/مسموحات المبيعات
- حـ/مصاريف نقل وشحن المشتريات.
- حـ/عمولة الشراء.
- حـ/الرسوم الجمركية.
- حـ/مصاريف نقل المبيعات.
- حـ/خصم الكمية المدنية (خصم مسموح به)^(١).
- حـ/مصاريف التعبئة والتغليف.

* يتفق المؤلفان مع الراي الذي لا يرى في الخصم المسموح به مصروفاً وانما تخفيضاً أو حساباً مقابل للمبيعات، وكذلك لا يعتبر الخصم المكتسب ايراداً، وانما تخفيضاً للمشتريات أو حساباً مقابل، ولذلك يظهر الخصم المسموح به الجانب المدين من حساب المتاجرة أو مطروحاً من المبيعات في قائمة الدخل، ويظهر الخصم المكتسب بالجانب الدائن من حساب المتاجرة، أو مطروحاً من المشتريات بقائمة الدخل، انظر بهذا الصدد، محمد مطر، المحاسبة المالية- الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والافصاح والتحليل، دار حنين، عمان، ١٩٩٣، ص ص ١٤٥-١٤٦.

ويقفل في الجانب الدائن منه الحسابات التالية:

- ح/ المبيعات.

- ح/ مردودات المشتريات.

- ح/ خصم الكمية الدائن (خصم مكتسب) (١).

- ح/ بضاعة اخر المدة.

قيود الاقفال بحساب المتاجرة Closing Entries

قيود الاقفال طريقة تهدف إلى الغاء ارصدة الحسابات التي تظهر بميزان المراجعة، تمهيداً للتصفية الدفترية للفترة المحاسبية التي تعد فيها الحسابات الختامية والميزانية، وتعتبر هذه القيود احد الاجراءات المحاسبية المرتبطة بالدورة المحاسبية، التي جاءت بناءً على المتطلبات الفكرية لمبدأ الدورية لحل التناقض بين فرض الاستمرار وحاجة اصحاب المشروع لمعرفة نتيجة عملهم من ربح أو خسارة في نهاية كل فترة محاسبية، دون اللجوء إلى التصفية الفعلية التي تناقض الغاية التي أنشأ من اجلها المشروع، والمتمثلة بالاستمرار في مزاولة اعماله وتنفيذ خطته واهدافه من اجل تحقيق الارباح.

وتتمثل قيود الاقفال لحساب المتاجرة بما يلي:

١. اقفال حسابات عناصر تكلفة المبيعات (مصروفات البضاعة):

× × × من حـ / المتاجرة.

إلى مذكورين

× × حـ / بضاعة اول المدة.

× × حـ / المشتريات.

× × حـ / مسموحات وخصومات المبيعات.

× × حـ / مردودات المبيعات.

× × حـ / مصاريف نقل وشحن المبيعات.

× × حـ / مصاريف الرسوم الجمركية.

× × حـ / عمولة وكلاء الشراء.

× × حـ / عمولة وكلاء الشراء.

× × حـ / مصاريف تغليف وتعبئة.

(اقفال الحسابات السالفة في حـ / المتاجرة في نهاية الفترة المحاسبية).

٢. قيود اقفال حسابات المبيعات (إيرادات البضاعة):

من مذكورين

× × حـ / المبيعات

× × حـ / مردودات المشتريات.

× × حـ / مسموحات وخصومات المشتريات.

× × × إلى حـ / المتاجرة.

(اقفال الحسابات المذكورة في نهاية الفترة المحاسبية).

٣. قيد اثبات بضاعة اخر المدة (المخزون السلعي):

يعتبر المخزون السلعي من اكثر الاصول المتداولة اهمية من حيث ضخامة قيمته بالمقارنة مع الاصول الاخرى، بالاضافة إلى ان حدوث أي خطأ في تحديد قيمته سوف تنحسب على دقة احتساب نتيجة عمل المشروع في حساب المتاجرة أو قائمة الدخل، باعتبار ان المخزون السلعي اخر المدة من العناصر التي تقفل في حساب المتاجرة أو قائمة الدخل، كما ان خطأ قياس قيمته سوف تؤثر على قياس المركز المالي ايضا باعتباره احد عناصر الاصول المتداولة التي تظهر بالميزانية أو قائمة المركز المالي، كما ان المخزون السلعي اخر المدة هو المخزون السلعي اول المدة للسنة التالية مما يعني ان هذا الخطأ سوف يمتد إلى الفترات المحاسبية الاخرى.

والجدير بالذكر ان عناصر المخزون السلعي تختلف من مشروع إلى اخر، بالارتباط وطبيعة عمل المشروع، إذ يعرف المخزون اخر المدة بالمشاريع التجارية بحساب البضاعة، باعتبار ان هذا النوع من المشاريع يختص بشراء واعداد البيع دون ان تدخل أي تعديلات على البضاعة المشتراة، بينما في المشاريع الصناعية فيظهر المخزون

السلعي اخر المدة مكونا من عناصر عدة (السلع الجاهزة، السلع تحت التصنيع، المسواد الاولية، مهمات تصنيع).

وتوافقا مع الاعتبارات السابقة تقوم المشاريع الاقتصادية بالجرد الفعلي للمخزون السلعي في اخر المدة، وفي جميع اماكن حفظه أو عرضه لاحتساب تكلفته واثباته بقوائم تسمى قوائم الجرد، ثم يتم استخراج قيمته السوقية، تمهيدا لاحتساب أي خسائر ناجمة عن انخفاض اسعار المخزون، وذلك تطبيقا لسياسة الحيطنة والحذر المحاسبية، التي تدعو إلى اخذ الخسائر المحتملة دون الارباح المحتملة عند قياس أي عنصر من عناصر الاصول المتداولة في نهاية الفترة المحاسبية وانسجاما مع هذا التوجه المحاسبي فان المحاسب ياخذ القيمة الاقل للمخزون السلعي من قوائم الجرد وثبتها بالقييد الآتي:

$\times \times$ من حـ / بضاعة اخر المدة.

$\times \times$ إلى حـ / المتاجرة

(اثبات بضاعة اخر المدة في نهاية الفترة من قوائم الجرد).

تصوير حساب المتاجرة:

بعد اثبات قيود اقفال الحسابات الخاصة بحساب المتاجرة يتم تصوير هذا

الحساب بدفتر الاستاذ، ويتم هذا وفق احد النموذجيين التاليين:

النموذج الاول:

بموجب هذا النموذج يتم ترحيل الحسابات الدائنة من قيدي الاقفال المختصة بحساب المتاجرة إلى الجانب المدني في الحساب، والحسابات المدنية ترحل إلى الجانب الدائن منه.

ويظهر حساب المتاجرة بعد ترحيل قيود الاقفال حسب الشكل الآتي:

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في

٢٠٠٢ / /

له (الدائن)

منه (المدين)

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
× ×	إلى حـ/ بضاعة اول المدة	× ×	من حـ/ المبيعات
× ×	إلى حـ/ المشتريات	× ×	من حـ/ مردودات المشتريات
× ×	إلى حـ/ خصم مسموح به	× ×	من حـ/ مسموحات المشتريات
× ×	إلى حـ/ مسموحات المبيعات	× ×	من حـ/ خصم مكتسب
× ×	إلى حـ/ مردودات المبيعات	× ×	من حـ/ بضاعة آخر المدة
× ×	إلى حـ/ مصاريف نقل المشتريات		
× ×	إلى حـ/ مصاريف الرسوم الجمركية		
× ×	إلى حـ/ عمولة الشراء		
× ×	إلى حـ/ مصاريف التغليف		
× ×	إلى حـ/ الأرباح والخسائر (مجمّل الربح)		أو من حـ/ الأرباح والخسائر (مجمّل خسارة)
× × ×	المجموع	× × ×	المجموع

النموذج الثاني:

وفقاً لمبدأ الإفصاح المحاسبي فإن النموذج الأول لا يقدم الكثير من المعلومات الضرورية التي تساعد على اتخاذ القرارات المختلفة، لذلك تلجأ بعض المنشآت إلى إعداد حساب المتاجرة بطريقة توفر معلومات أفضل من المعلومات التي يقدمها النموذج الأول، وإن كانت لا تستجيب ومتطلبات الإفصاح التام لأسباب سوف نشير إليها لاحقاً.

ويظهر النموذج الأخير لحساب المتاجرة بالصورة التالية:

حـ/ المتاجرة عن السنة المنتهية في

٢٠٠٢ / /

الدائن (له)

المدين (منه)

البيان	المبلغ		البيان	المبلغ	
	الجزئي	الكلبي		الجزئي	الكلبي
من حـ/ المبيعات	× ×		إلى حـ/ بضاعة اول المدة		× ×
- مردودات المبيعات	(× ×)		إلى حـ/ المشتريات	× ×	
- خصم مسموح به	(× ×)		- مردودات المشتريات	(× ×)	
- مسموحات المبيعات	(× ×)		- مسموحات المشتريات	(× ×)	
صافي المبيعات		× ×	- خصم مكتسب	(× ×)	
من حـ/ بضاعة اخر المدة		× ×	صافي المشتريات		× ×
			إلى حـ/ مصاريف نقل المشتريات		× ×
			إلى حـ/ مصاريف رسوم جمركية		× ×
			إلى حـ/ عمولة الشراء		× ×
			إلى حـ/ مصاريف التغليف		× ×
أو من حـ/ الارباح والخسائر (محمل خسارة)		× ×	إلى حـ/ الارباح والخسائر (محمل ربح)		× ×
المجموع		× × ×	المجموع		× × ×

٢. حساب الأرباح والخسائر: Profit and Loss Account

إذا كان حسابات المتاجرة يختص باستخراج مجمل الأرباح أو مجمل الخسائر، وهي المرحلة الأولى من أعداد حسابات النتيجة، فإن حساب الأرباح والخسائر يعتبر المرحلة الثانية من أعداد حسابات النتيجة لاستخراج صافي الأرباح أو صافي الخسائر عن الفترة المحاسبية للمشروع.

ويعد حساب الأرباح والخسائر وفق الخطوات التالية:

١. ائققال مجمل الأرباح التي تظهر بحساب المتاجرة بالجانب الدائن في حساب الأرباح والخسائر إذا كانت نتيجة المتاجرة ربحاً، أما إذا كانت نتيجة المتاجرة خسائر فيقفل مجمل الخسائر بالجانب المدين منه بموجب أحد القيدتين التاليين:

أ إذا كانت نتيجة المتاجرة مجمل أرباح:

× × من حـ/ المتاجرة.

× × إلى حـ/ الأرباح والخسائر.

(ائققال مجمل ربح المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر).

ب. إذا كانت نتيجة المتاجرة مجمل خسائر:

× × من حـ/ الأرباح والخسائر.

× × إلى حـ/ المتاجرة.

(إقفال مجمل خسارة المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر).

٢. تقفل جميع المصروفات التي لم يتم اقفالها بحساب المتاجرة بالجانب المدين من حساب الارباح والخسائر، ومن امثلة المصروفات التي تقفل بهذا الحساب:
- المصروفات الادارية والعمومية (الاييجارات، القرطاسية، الاجور والرواتب، مصروفات التامين ضد الحوادث، مكافآت).
 - مصروفات الاعلان.
 - الديون المعدلة (التي تنجم عن تحصيل بعض حسابات المدينين).
 - مصاريف البيع والتوزيع الاخرى.
 - مصاريف فوائد قروض (مدينة).
 - اندثار الاصول الثابتة (مفصلة).
 - خسائر بيع اصول ثابتة.
 - مصاريف الهاتف والفاكس.
 - مصاريف الماء.
 - مصاريف بريد (طوابع، برقيات، تلكس).
 - مصاريف خصم اوراق تجارية.

٣. تقفل جميع الايرادات الاخرى والتي لم تقفل بحساب المتاجرة، بالجانب الدائن مسن حساب الارباح والخسائر، ومن امثلة هذه الايرادات:

- مكاسب بيع أصول ثابتة.
 - ايراد بيع استثمارات اوراق مالية.
 - ايراد فوائد اوراق مالية (السندات).
 - فوائد ودائع بالبنوك (دائنة).
 - ايراد ايجار عقارات.
 - الديون المعدمة المحصلة (التي تحصل بعد اعدام الدين).
- ويتم اقفال العناصر السابقة حسب القيد التالى:

أ. قيد اقفال المصروفات:

من حـ/الارباح والخسائر	xxx
إلى مذكورين	
حـ/مصروف الايجار	xx
حـ/مصروف القرطاسية	xx
حـ/مصروف الاجور والرواتب	xx
حـ/ مصروف التامين ضد الحريق	xx
حـ/ مصروف الاعلان	xx
حـ/ مصروف المكافآت	xx
حـ/ مصروف الديون المعدومة	xx

حـ/ مصاريف البيع والتوزيع الأخرى	××
حـ/ مصروف فوائد مدينة	××
حـ/ مصروف اندثار الاثاث.	××
حـ/ مصروف اندثار المباني	××
حـ/ خسائر بيع اصول ثابتة	××
حـ/ مصاريف الهاتف	××
حـ/ مصاريف بريد	××

(إقفال المصاريف الادارية والعمومية بحساب الارباح والخسائر).

ب. قيد اقفال الايرادات

من المذكورين

حـ/مكاسب بيع اصول ثابتة	××
حـ/ايرادات بيع استثمار اوراق مالية	××
حـ/ايراد فوائد اوراق مالية	××
حـ/ايراد ايجار عقارات	××
حـ/ الديون المعدومة المحصلة	××
إلى حـ/الارباح والخسائر	×××

(اقفال الايرادات الاخرى بحساب الأرباح والخسائر).

تصوير حساب الارباح والخسائر:

يصور هذا الحساب بنفس طريقة تصوير حساب المتاجرة، ويأخذ شكل (T) كما هو موضح في النموذج التالي:

حـ/ الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية في / / ٢٠٠٢

دانسن (له)

مدلين (منه)

البيان	المبلغ	البيان	المبلغ
أو من حـ/ المتاجرة (مجمّل الربح)	× ×	إلى حـ/ المتاجرة (مجمّل الخسارة)	× ×
من حـ/ مكاسب بيع أصول ثابتة	× ×	إلى حـ/ مصروف الأيجار	× ×
من حـ/ إيرادات بيع استثمارات اوراق مالية	× ×	إلى حـ/ مصروف القرطاسية	× ×
من حـ/ الديون المدومة المخصلة	× ×	إلى حـ/ مصروف الاجور والرواتب	× ×
من حـ/ إيراد ايجار عقارات	× ×	إلى حـ/ مصروف التأمين	× ×
من حـ/ إيراد فوائد اوراق مالية	× ×	إلى حـ/ مصروف الإعلان	× ×
		إلى حـ/ مصاريف الهاتف	× ×
		إلى حـ/ مصروف الديون المدومة	× ×
		إلى حـ/ مصروف فوائد مدنية	× ×
		إلى حـ/ مصروف اندثار الالات	× ×
		إلى حـ/ مصروف اندثار السيارات	× ×
		إلى حـ/ خسائر بيع اصول ثابتة	× ×
		إلى حـ/ مصاريف الهاتف	× ×
		إلى حـ/ مصاريف البريد	× ×
من حـ/ رأس المال (صافي الخسارة)	× ×	إلى حـ/ رأس المال (صافي الربح)	× ×
المجموع	× × ×	المجموع	× × ×

٣. قائمة الدخل Income statement

قائمة الدخل احدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الايرادية خلال فترة محاسبية معينة، وهي عبارة عن تقرير يبين مقدار الايرادات والنفقات للوحدة المحاسبية المراد استخراج صافي دخلها أو خسائرها خلال فترة محاسبية معينة، وتبنق اهمية هذه القائمة في كونها تظهر التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية.

وقائمة الدخل كما هو الحال بالنسبة لحسابات النتيجة اداة لتحقيق مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات، للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة، بالاضافة إلى انها تحقق متطلبات مبدأ الافصاح، التي تعجز حسابات النتيجة الاستجابة اليها للاسباب التالية:

١. ان حسابات النتيجة لا يوجد فيها فصل واضح بين انواع الايرادات والمصروفات، فحساب الارباح والخسائر يحوي ايرادات متنوعة المصادر بعضها في نشاط عادي جاري، والاخر من نشاط خارجي عادي، مثل ايرادات استثمارات في الأوراق المالية، بالاضافة إلى مجموعة الايرادات غير المتكررة، مثل المكاسب الرأسمالية الناجمة عن بيع أصول ثابتة. وذات التداخل يظهر في جانب المصروفات الذي يحوي هو الاخر على مجموعة متعددة منها، بعضها عادي والبعض الاخر غير عادي، ومن أمثلتها الخسائر الناجمة عن بيع اصول ثابتة، مما يترتب عليه ظهور صافي الربح أو صافي الخسارة، كتمم حسابي بدون مدلول واضح، لا يصلح لتقييم اداء المشروع.

٢. صعوبة إيجاد ارتباطات بين مكونات حسابات النتيجة، لعدم وضوح تصنيف عناصر إيرادات ومصروفات حسابات النتيجة، مما يترتب عليه صعوبة تقييم أداء المشروع بصورة دقيقة، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من نتائج الماضي لتخطيط المستقبل.

ونصور قائمة الدخل وفق الشكل التالي:

*** قائمة الدخل عن الفترة المنتهية

في / /

المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	المبلغ الجزئي	التفاصيل
xxx			المبيعات يطرح:
	xx		خصم المبيعات
	xx		مردودات المبيعات
	xx		مسموحات المبيعات
(xx)			صافي المبيعات
xx			تكلفة البضاعة المباعة
	xx		بضاعة اول المدة
		xx	+ المشتريات
		(xx)	(-) مردودات المشتريات والخصوم عليها
			ومصاريف النقل
	xx		= صافي المشتريات
	xx		= تكلفة البضاعة المتاحة للبيع

المبلغ الكلي	المبلغ الجزئي	المبلغ الجزئي	التفاصيل
(xx)			كلفة البضاعة المباعة
xx			= مجمل الربح
			يطرح: مصاريف التشغيل
			مصاريف بيعية:
		xx	اعلان
		xx	ديون معدومة
		xx	اندثار الالات
		xx	مرتبات رجال البيع
	xx		مصاريف ادارية:
		xx	اجور ومرتبات ادارية
		xx	مصرفات قضائية
		xx	اندثار معدات مكتبية
		xx	تامين على مباني الادارة
		xx	مصرفات اخرى
	xx		إجمالي مصاريف التشغيل
(xx)			أرباح التشغيل قبل الضريبة
xx			ايرادات عرضية
	xx		ارباح اوراق مالية
	xx		مكاتب بيع اصول ثابتة
xx	xx		ايراد عقارات
			يطرح:
	xx		فوائد على القروض
(xx)	xx		خسائر غير اعتيادية
xxx			صافي الربح

٤ . الميزانية (قائمة المركز المالي) Balance sheet

عند الانتهاء من اعداد حسابات النتيجة (المتاجرة والارباح والخسائر) أو قائمة الدخل يتم اعداد الميزانية، لترحل لها أرصدة الحسابات الحقيقية والشخصية ونتيجة اعمال الفترة المحاسبية من صافي أرباح أو صافي خسارة، التي تبينها حسابات النتيجة أو قائمة الدخل.

والميزانية عبارة عن قائمة أو كشف تتكون من جزئين رئيسيين متساويين في القيمة، تضم في الجزء الاول منها الاصول (الاستخدامات) وتسمى باسمها، والجزء الثاني يضم الخصوم (مصادر التمويل) وتسمى باسمها، وهي ملخص مبوب للأرصدة المدينة والدائنة للحسابات الاستاذ الحقيقية، بالإضافة لرصيد صافي الارباح أو صافي الخسارة.

تبويب الميزانية (قائمة المركز المالي):

من اجل تحقق الميزانية غايتها في تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية تصويراً يعبر عن حقيقة ما هي فيه بالواقع، يتم ترتيب عناصرها بشكل يساعد على تحقيق الهدف من اعدادها، وهذه الغاية جرت العادة على اظهار عناصر الاصول والخصوم على شكل مجموعات تكون ذات طبيعة واحدة لزيادة ايضاح مكونات المركز المالي، بالإضافة إلى توفير امكانية ايجاد علاقات مفيدة لهذه المجموعات، بصورة

نسب مئوية تساعد الإدارة على تحليل عناصر المركز المالي ورسم السياسات المتعلقة بتوفير التمويل وأوجه استثماراته.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الميزانية تقسم إلى جانبين رئيسيين كل جانب فيها يضم مجموعة رئيسية، وكل مجموعة رئيسية تضم مجموعات فرعية، كما هو موضح في الفقرات التالية:

أولاً: مجموعة الأصول (الموجودات)

١. الأصول طويلة الأجل الملموسة (الثابتة): Long-term assets

وهي عبارة عن مجموعة من الوسائل الاقتصادية المساعدة للعمليات الإنتاجية ليس الغرض من الحصول عليها هو إعادة بيعها، ومن أمثله هذه الأصول، الآلات والمعدات والمباني والأراضي، وسائط النقل، والآثاث... وغيرها، وتتميز هذه الأصول بالوجود المادي القابل للتحقق.

٢. الأصول طويلة الأجل غير الملموسة Intangibles

وهي مجموعة الأصول التي يملكها المشروع، والتي لا يكون لها وجود مادي ملموس، ولا يمكن التأكد من منافعها المستقبلية المحتملة عند استخدامها في العمليات التشغيلية، وهي من الأصول التي لا يمكن التحقق المادي من وجودها، ومن أمثلتها شهرة المحل، العلامات التجارية، براءة الاختراع، مصاريف التأسيس، حق التأليف والنشر.

٣. الاصول قصيرة الاجل (المتداولة) Current or short term assets

وهي الأموال التي لا يزيد عمرها الانتاجي عن فترة محاسبية واحدة، وتقتنى من قبل المشروع بقصد بيعها أو استبدالها وليس القصد الاحتفاظ بها، وهي بصفة عامة النقدية أو التي ستتحول إلى نقدية خلال دورة الانتاج العادية دون ان يؤدي ذلك إلى تعطيل دورة الانتاج، أو إلى تضحية بجزء من قيمتها، وهي تمثل الاموال التي يعدها المشروع للتداول بهدف الحصول على ربح في اغلب الاحيان، وتقسم هذه الاصول إلى قسمين رئيسيين هما:

أ. أصول متداولة حاضرة مثل النقدية بالجزينة والنقدية بالبنك.

ب. أصول متداولة غير حاضرة، وهي الاصول التي تحتاج إلى بعض الوقت لتحويلها إلى نقدية، مثل البضاعة، والذمم المدينة، وأوراق القبض، والاوراق المالية، بالإضافة إلى الاصول الوهمية التي تنشأ نتيجة التسويات الجردية مثل، المصروفات المدفوعة مقدماً، والايرادات المستحقة.

ثانياً: مجموعة الخصوم (المطلوبات) Liabilities

يقصد بالخصوم مصادر تمويل الوحدة المحاسبية، التي تمثل حقوق الممولين من داخل وخارج المشروع، وتقسم الخصوم إلى مجموعتين فرعيتين حسب سهولة الوفاء بهما:

١. خصوم طويلة الاجل (ثابتة):

وهي مصادر التمويل التي تتصف بالاستمرارية وتشمل على العناصر التالية:

أ. حقوق الملكية، وتتكون من راس المال والاحتياطات، والارباح المحتجزة، وهي

تمثل حقوق اصحاب المشروع على أصوله.

ب. الالتزامات وهي تمثل حقوق الغير على أصول المشروع والتي تستحق السداد

خلال لفترة المحاسبية التالية لاعداد الميزانية ومن امثلتها القروض طويلة الاجل

وسندات الاقراض.

٢. خصوم قصيرة الاجل (متداولة):

وهي التي تكون ذات طبيعة مؤقتة، تستحق الدفع خلال فترة محاسبية واحدة،

أو الغيرة التي تلي اعداد القوائم المالية، ومن امثلتها الدائنين وأوراق الدفع

والمصروفات المستحقة والايرادات المستلمة مقدما.

عنوان الميزانية:

ان الغرض الاساسي من اعداد الميزانية هو تصوير المركز المالي الحقيقي

للمشروع في تاريخ معين، ولذلك تعنون الميزانية بتاريخ نهاية الفترة المحاسبية، التي تعد

عنها، فيقال مثلاً "ميزانية شركة بغداد في ٣١/١٢/٢٠٠٠، والسبب في ذلك لأن

عنوان الميزانية يبين المركز المالي في تاريخ ذلك العنوان، وعليه لا يصح ان يكتب عن

السنة المنتهية في "٣١/١٢/٢٠٠٢" لان المركز المالي يتغير يومياً وبعد كل عملية مالية

تثبت في الدفاتر، ولذلك يكون كل مشروع مركز مالي في لحظة معينة يختلف عن المركز المالي في لحظة سابقة أو لاحقة، حسب حدوث العمليات المالية، وعلسى هذا الاساس فان المركز المالي في بداية يوم العمل يختلف عن المركز المالي في نهاية يوم العمل.

شكل الميزانية:

عرفت الممارسات المهنية المحاسبية نموذجين للميزانية هما:

أولاً: الميزانية على شكل قائمة:

بموجب هذا النموذج تعد الميزانية على هيئة كشف يتكون من جانبيين، اليمين منه يخصص للاصول، ويسمى بجانب الاصول (الموجودات) والجانب الايسر منه يخصص للخصوم، ويسمى جانب الخصوم (المطلوبات) وياخذ شكل هذا النموذج حرف (T) كما هو موضح ادناه:
شركة

الخصوم

الميزانية في / /

الأصول

التفاصيل	مبلغ جزئي	مبلغ كلي	التفاصيل	مبلغ جزئي	المبلغ الجزئي	مبلغ كلي
الالتزامات قصيرة الاجل			الاصول المتداولة			
دائون	xx		نقدية بالخرينة		xx	
اوراق دفع	xx		اوراق مالية		xx	
قروض قصيرة الاجل	xx		مدينون (صافي)		xx	
ارصدة دائنة اخرى		xxx	مدينون		xx	
ايرادات مقدمة	xx		اوراق قبض		xx	
مصروفات مستحقة	xx		مخزون اخر المدة		xx	
		xxx	ايرادات مستحقة		xx	
الالتزامات طويلة الاجل			مجموع الاصول المتداولة			xxx
قرض سندات	xx		أصول شبه ثابتة:			
قروض طويلة الاجل	xx		استثمارات طويلة الاجل			xxx
حقوق الملكية		xxx	أصول ثابتة			
رأس المال			الالات والمعدات		xx	
- (المسحوبات)	(xx)		أثاث		xx	
- (صافي الخسارة)	(xx)		سيارات		xx	
أو + صافي الربح	xx		مجموع الاصول الثابتة			xxx
ارباح محتجزة	xx	xxx	الاصول غير ملموسة			
مخصص متراكم الاندثار			شهرة المحل		xx	
اندثار الالات والمعدات	xx		براءة الاختراع		xx	
اندثار الاثاث	xx		مصروفات التأسيس		xx	
اندثار السيارات	xx		علامات تجارية		xx	
		xxx	مجموع الاصول غير الملموسة			xxx
مجموع الخصوم		xxx	مجموع الاصول			xxx

الميزانية على شكل تقرير:

تعد الميزانية على شكل تقرير بطريقة تبين عناصر المركز المالي بشكل يتسم بالبساطة والوضوح، حيث تطور جانبي الاصول والخصوم على شكل كشف، للإفصاح عن العديد من المعلومات المفيدة المهمة لمستخدمي القوائم المالية كما هو مبين بالشكل الآتي:

التفاصيل	المبلغ جزئي	المبلغ الجزئي	المبلغ الكلبي
(١) الأصول المتداولة			
نقدية بالجزيرة	xx		
نقدية بالبنك	xx		
مدينون	xx		
أوراق قبض	xx		
استثمارات أوراق مالية	xx		
مخزون اخر المدة	xx		
مصروفات مدفوعة مقدما	xx		
ايرادات مستحقة	xx		
إجمالي رأس المال العامل		xxx	
يطرح منه: الالتزامات قصيرة الاجل			
دائنون	(xx)		
اوراق دفع	(xx)		
قروض قصيرة الاجل	(xx)		
إجمالي الالتزامات قصيرة الاجل		(xxx)	
صافي رأس المال العامل			xxx
(٢) الاصول الثابتة			
الالات والمعدات (الصافي)	x x		
أثاث (الصافي)			
عقارات (صافي)	xx		
استثمارات طويلة الاجل	xx		
إجمالي رأس المال الثابت		xxx	

يخصم منه: الالتزامات طويلة الاجل			
قروض طويلة الاجل	(xx)		
سندات	(xx)	xxx	
صافي رأس المال الثابت			xxx
(٣) الاصول غير الملموسة			
شهرة المحل		xx	
براءات الاختراع		xx	
مصروفات التأسيس		xx	
علامات تجارية		xx	
			xxx
صافي راس المال ويتمثل في:			xxx
رأس المال	(xx)		
- (المستحوبات)	xx		
- (صافي الخسائر) في حالة وجود خسائر	xx		
+ (صافي الارباح) في حالة وجود أرباح	xx		
+ (الارباح المحتجزة)		xx	
الإجمالي			xxx

مشال محلول:

الآتي ميزان المراجعة بالأرصدة لمنشأة الأمين في ٢٠٠٢/١٢/٣١ (المبالغ

بالدينار)

اسم الحساب	أرصدة دائنة	أرصدة مدينة
بضاعة أول المدة		٥٠٠٠
مشتريات، ومبيعات	٢٤٠٠٠	٢٠٠٠٠
مردودات مبيعات، ومردودات مشتريات	٧٥٠	٢٥٠
مصاريف نقل المشتريات		٧٥٠
رسوم جمركية		٥٠٠
الخصم المسموح به، والخصم المكتسب	٥٠٠	٤٠٠
ايراد الاستثمارات	١٠٠٠	
مصروف الرواتب		١٥٠٠
مصروف الديون المدومة		٥٠
مصروف القرطاسية		١٠٠
مصروف الكهرباء		٥٠
مصروف الاجار		٤٠٠
مباني (صافي)		١٥٠٠٠
أثاث (صافي)		٢٥٠٠
مدينون، ودائون (موردون)	٣٠٠٠	٤٥٠٠
أوراق قبض، وأوراق دفع	٣٢٥٠	٣٥٠٠
نقدية بالخزينة		٦٠٠٠
نقدية بالبنك		٧٥٠٠
قروض طويلة الاجل	١٣٠٠٠	
مسحوبات		٢٥٠٠
راس المال	٢٥٠٠٠	
	٧٠٥٠٠	٧٠٥٠٠

علماً ان بضاعة اخر المدة الباقية بالمخازن وبمعارض المنشأة قدرت قيمته بمبلغ
١٠٠٠٠٠ دينار.

المطلوب:

١. اثبت قيود الاقفال اللازمة.

٢. تصوير حساب المتاجرة والارباح والخسائر مرة وقائمة الدخل مرة ثانية عن السنة
المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

٤. تصوير الميزانية مرة وقائمة المركز المالي مرة ثانية في ٢٠٠٢/١٢/٣١.

الحل:

أولاً: قيود الاقفال:

٢٦٩٠٠ من حـ/المتاجرة

٢٠٠٢/١٢/٣١ إلى مذكورين

٥٠٠٠ حـ/بضاعة اول المدة

٢٠٠٠٠ حـ/المشتريات

٢٥٠ حـ/مردودات المبيعات

٤٠٠ حـ/خصم مسموح به

٧٥٠ حـ/مصاريف نقل المشتريات

٥٠٠ حـ/رسوم جمركية

(اقفال الحسابات المذكورة)

من مذكورين

٢٠٠٢/١٢/٣١

٢٤٠٠٠ حـ/المبيعات

٧٥٠ حـ/الخصم المكتسب

٧٥٠ حـ/مردودات المشتريات

٢٥٢٥٠ إلى حـ/المتاجرة

(اقفال الحسابات المذكورة)

١٠٠٠٠ من حـ / بضاعة آخر المدة

٢٠٠٢/١٢/٣١

١٠٠٠٠ إلى حـ / المتاجرة (اثبات بضاعة آخر المدة بالدفاتر)

٨٣٥٠ من حـ/المتاجرة

٢٠٠٢/١٢/٣١

٨٣٥٠ إلى حـ/الأرباح والخسائر

(ترحيل مجمل ربح المتاجرة إلى حساب الأرباح والخسائر).

٢١٠٠ من حـ/الأرباح والخسائر

إلى مذكورين

٢٠٠٢/١٢/٣١

١٥٠٠ حـ/مصرف الاجور

٥٠ حـ/مصرف الديون المعدومة

١٠٠ حـ/مصرف القرطاسية

٥٠ حـ/مصرف الكهرباء

٤٠٠ حـ/مصرف الاجار

(اقفال الحسابات المذكورة).

٢٠٠٢/١٢/٣١ من حـ/ايراد الاستثمارات
١٠٠٠ إلى حـ/الأرباح والخسائر
١٠٠٠ (إقفال الايرادات المذكورة)

٢٠٠٢/١٢/٣١ من حـ/الأرباح والخسائر
٧٢٥٠ إلى حـ/رأس المال
٧٢٥٠
ترحيل صافي الأرباح إلى رأس المال

٢٠٠٢/١٢/٣١ من حـ/رأس المال
٢٥٠٠ إلى حـ/المسحوبات
٢٥٠٠ (إقفال المسحوبات في رأس المال).

ثانياً: تصوير الحسابات الختامية والميزانية:

١. تصوير حساب المتاجرة:

منشأة الأمين

حـ/ المتاجرة

عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

منه	المبلغ	البيان	المبلغ	ليه
٥٠٠٠	إلى حـ/ بضاعة اول المدة	١٠٠٠٠	من حـ/ بضاعة اخر المدة	
٢٠٠٠٠	إلى حـ/ المشتريات	٢٤٠٠٠	من حـ/ المبيعات	
٢٥٠	إلى حـ/ مردودات المبيعات	٧٥٠	من حـ/ مردودات المشتريات	
٤٠٠	إلى حـ/ خصم مسموح به	٥٠٠	من حـ/ خصم مكتسب	
٧٥٠	إلى حـ/ مصاريف نقل مشتريات			
٥٠٠	إلى حـ/ رسوم جمركية			
٨٢٥٠	إلى حـ/ الأرباح والخسائر (مجمّل (ربح)			
٣٥٢٥٠		٣٥٢٥٠		

كما يمكن عرض حساب المتاجرة في نموذج ثاني كالآتي:

له		منه	
الميلان	مبلغ جزئي	الميلان	مبلغ جزئي
من حـ/بضاعة اخر المدة		إلى حـ/بضاعة اول المدة	٥٠٠٠
من حـ/المبيعات	٢٤٠٠٠	إلى حـ/المشتريات	٢٠٠٠
- مردودات المبيعات	(٢٥٠)	- مردودات المشتريات	(٧٥٠)
- الخصم المسموح به	(٤٠٠)	- خصم مكتسب	(٥٠٠)
صافي المبيعات		صافي المشتريات	١٨٧٥٠
		إلى حـ/مصاريف نقل المشتريات	٧٥٠
		إلى حـ/رسوم جمركية	٥٠٠
		إلى حـ/الأرباح والخسائر (مجمّل الربح)	٨٣٥٠
			٢٣٣٥٠
		٢٣٣٥٠	٢٣٣٥٠

٢. حساب الأرباح والخسائر:

منشأة الأمين

حـ/الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
١٥٠٠	إلى حـ/مصرف الاجور	٨٣٥٠	من حـ/المتاجرة (مجمّل ربح)
٥٠	إلى حـ/مصرف الديون المعدومة	١٠٠٠	من حـ/ايراد استثمارات
١٠٠	إلى حـ/مصرف القرطاسية		
٥٠	إلى حـ/مصرف الكهرباء		
٤٠٠	إلى حـ/مصرف الاجار		
٧٢٥٠	صافي ربح		
٩٣٥٠		٩٣٥٠	

٢. الميزانية:

منشأة الامين

الخصوم

الميزانية كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١

الأصول

التفاصيل	المبلغ الجزئي	المبلغ الكلي	التفاصيل	مبلغ الجزئي	المبلغ الكلي
الالتزامات متداولة			أصول متداولة		
دائون	٣٠٠٠		نقدية بالحرية	٦٠٠٠	
أوراق دفع	٣٢٥٠		نقدية بالبنك	٧٥٠٠	
مجموع الالتزامات المتداولة		٦٢٥٠	مديون	٤٥٠٠	
			بضاعة آخر المدة	١٠٠٠٠	
فروض طويلة الاجل		١٣٠٠٠	مجموع الاصول المتداولة		٣١٥٠٠
مجموع الالتزامات		١٩٢٥٠	أصول ثابتة		
حقوق الملكية			مباقي (صافي)	١٥٠٠٠	
رأس المال	(٢٥٠٠٠)		اثاث (صافي)	٢٥٠٠	
(+) صافي ربح	٧٢٥٠		مجموع الاصول الثابتة		١٧٥٠٠
(-) مسحوبات	٢٥٠٠				
صافي حقوق الملكية		٢٩٧٥٠			
		٤٩٠٠٠			٤٩٠٠٠

ثالثاً: قائمة الدخل وقائمة المركز المالي:

١. قائمة الدخل

منشأة الأمين

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في ٢٠٠٢/١٢/٣١

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ جزئي	مبلغ جزئي	مبلغ إجمالي
إجمالي المبيعات			٢٤٠٠٠	
يطرح:				
مردودات ومسموحات المبيعات		(٢٥٠)		
الخصم		(٤٠٠)		
			(٦٥٠)	
صافي المبيعات				٢٣٣٥٠
يطرح: تكلفة البضاعة المباعة				
بضاعة اول المدة			٥٠٠٠	
+ المشتريات		٢٠٠٠٠		
يضاف: مصاريف المشتريات				
مصاريف نقل المشتريات	٧٥٠			
رسوم جمركية	٥٠٠	١٢٥٠		
إجمالي المشتريات		٢١٢٥٠		
يطرح:				
مردودات المشتريات	(٧٥٠)			
الخصم المكتسب	(٥٠٠)	(١٢٥٠)		
صافي المشتريات			٢٠٠٠٠	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع			٢٥٠٠٠	
يطرح بضاعة اخر المدة			(١٠٠٠٠)	
تكلفة البضاعة المباعة				(١٥٠٠٠)
مجمل الربح				٨٣٥٠

البيان	مبلغ جزئي	مبلغ جزئي	مبلغ جزئي	مبلغ إجمالي
يطرح: مصاريف التشغيل				
مصاريف عمومية وإدارية				
أجور		١٥٠٠		
ديون معدومة		٥٠		
قرطاسية		١٠٠		
كهرباء		٥٠		
إيجار		<u>٤٠٠</u>		
المجموع			٢١٠٠	
مجموع مصاريف التشغيل				(٢١٠٠)
صافي ربح التشغيل				٦٢٥٠
يضاف:				
البنود الأخرى				
إيرادات استثمارات				<u>١٠٠٠</u>
صافي الربح				٧٢٥٠

٢. قائمة المركز المالي:

المنشأة الأمين

قائمة المركز المالي كما في ٢٠٠٢/١٢/٣١

التفاصيل	المبلغ الجزئي	المبلغ الكلي
<u>الأصول</u>		
<u>أصول متداولة:</u>		
نقدية بالحزينة	٦٠٠٠	
نقدية بالبنك	٧٥٠٠	
مدينون	٤٥٠٠	
أوراق القبض	٣٥٠٠	
بضاعة آخر المدة	<u>١٠٠٠٠</u>	
مجموع الاصول المتداولة		٣١٥٠٠
<u>أصول ثابتة</u>		
مباني (صافي)	١٥٠٠٠	
اثاث (صافي)	<u>٢٥٠٠</u>	
مجموع الاصول الثابتة		<u>١٧٥٠٠</u>
مجموع الاصول		<u><u>٤٩٠٠٠</u></u>
الخصوم:		
الالتزامات قصيرة الاجل (المتداولة):		
اوراق الدفع	٣٢٥٠	

التفاصيل	المبلغ الجزئي	المبلغ الكلي
دائون	٣٠٠٠	
مجموع الالتزامات قصيرة الاجل		٦٢٥٠
الالتزامات طويلة الاجل:		
قروض طويلة الاجل:		١٣٠٠٠
مجموع الالتزامات		١٩٢٥٠
حقوق الملكية		
رأس المال	٢٥٠٠٠	
(+) صافي الربح	٧٢٥٠	
(-) المسحوبات	(٢٥٠٠)	
صافي حقوق الملكية		٢٩٧٥٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		٤٩٠٠٠

تمارين الفصل الثامن

- س ١: ما هو الغرض الاساسي من اعداد القوائم المالية؟
- س ٢: ما هو الفرق بين الحسابات الختامية وكشف الميزانية؟
- س ٣: وضع البنود والحسابات التي تظهر في قائمة الدخل وكذلك قائمة المركز المالي.
- س ٤: ماذا تعني الاصول وما هي المعايير التي صنفت بها الاصول إلى متداولة وغير متداولة ولمموسة وغير ملموسة وكيف يتم تبويبها؟
- س ٥: الخصوم تعتبر المصدر التمويلي للمشروع مم تتكون هذه الخصوم؟
- س ٦: ظهرت الارصدة التالية بدفاتر شركة الحامد ضمن ميزان المراجعة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٣١.
- ٣٠٠٠ خزينة، ١١٧٠٠ مدينون، ١٦٠٠٠ اوراق قبض، ١٠٠٠ أثاث، ٣٢٠٠
مصروفات ادارية، ٦٩٠٠٠ مشتريات، ٨٠٠٠ بضاعة اول المدة، ٥٣٠٠٠ بنك،
١٥٠٠٠ سيارات، ٥٠٠٠ رواتب، ١١٠٠٠٠ مبيعات، ٣٠٠٠ ايجار المحل،
١٨٠٠٠ اوراق دفع، ٤٠٠ خصم مسموح به، ١٦٠٠ مصروف الفوائد،
٢٤٠٠٠ دائنون، ٨٠٠ مردودات مبيعات، ٢٠٠٠ مسحوبات شخصية، ٥٠٠٠٠
راس المال. فاذا علمت ان بضاعة اخر المدة قدرت في ٢٠٠١/١٢/٣١، بمبلغ
١٥٠٠٠ حسب سعر السوق و ١٤٠٠٠٠ دينار حسب سعر التكلفة؟

المطلوب:

١. اعداد حساب المتاجرة وحساب الارباح والخسائر كما في ٢٠٠١/١٢/٣١.
 ٢. اعداد قائمة مجمل الربح وقائمة الدخل كما في ٢٠٠١/١٢/٣١.
 ٣. اعداد الميزانية كما في ٢٠٠١/١٢/٣١ مع بيان قائمة المركز المالي لهذا التاريخ.
- س٧: في ٢٠٠١/١/١ ابتدأت محلات خالد التجارية بعملها التجاري برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠ دينار، اودع نصفه في صندوق الوحدة والباقي في البنك، في ٢ منه اشترت مبنى للمحل من شركة الراشد بمبلغ ٣٠٠٠ دينار وبموجب ورقة دفع تستحق بتاريخ ١/١٥.
- في ٣ منه اشترت اثاث من محلات السامر للاثاث بمبلغ ٢٠٠٠ دينار دفعت نقداً.
- في ٥ منه اشترت بضاعة من محلات احمد بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار دفعت ١٠٠٠٠ دينار بموجب شيك والباقي على الحساب.
- في ٧ منه ردت بضاعة مخالفة للمواصفات بمبلغ ٥٠٠ دينار لمحلات احمد نزلت من حسابها لدى المحلات.
- في ٩ منه باعت بضاعة إلى العميل حسن بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار دفع العميل ٥٠٠٠ دينار نقداً والباقي بموجب كمبيالة تستحق القبض بتاريخ ١/٢٥.

في ١٠ منه سحب صاحب المشروع مبلغ ٥٠٠٠ دينار نقداً لاستعماله الخاص.
في ١٢ منه باعت بضاعة لمخلات كريم بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار يخصم نقدي ١٠%، اذا
تم السداد خلال ثلاثة ايام.
في ١٤ منه اشترت سيارة تنقل البضائع وبمبلغ ٥٠٠٠ دينار وبموجب شيك.
في ١٥ منه سددت المخلات ورقة الدفع المستحقة لشركة الراشد نقداً وبالغلة
٣٠٠٠٠ دينار، وبنفس التاريخ حصلت المخلات مبلغ البضاعة المباعة لمخلات كريم.
في ١٦ منه اشترت بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار من شركة السلامة بخصم
تجاري ١٠%، وخصم نقدي ٥%، اذا تم السداد خلال اسبوع من تاريخه.
في ٢٠ منه باعت بضاعة مبلغ ٣٠٠٠٠٠ دينار إلى العميل هاشم قبض مبلغ
١٠٠٠٠٠ نقداً، والباقي بموجب كمبيالة تستحق بعد مرور ٦ أشهر.
في ٢٢ منه اشترى سيارة من شركة السيارات بمبلغ ٦٠٠٠٠ دينار مقابل ورقة
دفع تستحق بعد مرور شهر من تاريخه.
في ٢٣ منه سددت المخلات لشركة السلامة ما قيمته ١٠٠٠٠٠ دينار من
البضاعة المشتراة نقداً.
في ٢٥ منه حصلت المخلات مبلغ الكمبيالة من العميل حسن، في ٢٨ منه
أضاف صاحب المشروع مبلغ ٥٠٠٠٠ دينار نقداً كزيادة لرأسماله.
في ٣٠ منه دفعت المخلات المصاريف التالية نقداً:

رواتب ١٠٠٠

مصروف دعاية و اعلان ٣٠٠

مصروف مياه وكهرباء ٢٠٠.

فإذا علمت ان بضاعة اخر المدة قدرت بسعر السوق ١٠٠٠٠٠ دينار وبسعر الكلفة ٩٥٠٠ دينار.

المطلوب:

١. اثبات قيود اليومية اللازمة في دفاتر محلات خالد التجارية.
٢. الترحيل إلى دفتر الاستاذ وترصيد الحسابات بتاريخ ٢٠٠١/١/٣١.
٣. اعداد ميزان المراجعة بالارصدة والمجاميع كما في ٢٠٠١/١/٣١.
٤. اعداد الحسابات الختامية (حـ/المتاجرة، حـ/أ.خ) في ٢٠٠١/١/٣١ مع بيان قائمة مجمل الربح وقائمة الدخل كما في ذلك التاريخ.
٥. اعداد الميزانية وقائمة المركز المالي في ٢٠٠١/١/٣١.

س ٨: ظهرت الارصدة التالية لميزان المراجعة استخرج من دفاتر احدى المنشآت

التجارية في ٢٠٠١/١٢/٣١:

رقم صفحة الاستاذ	اسم الحساب	رصيد دائن	رصيد مدین
١	رأس المال	١١٢٠٠	-
٢	خزينة	-	٢٠٠٠
٣	البنك	-	٣٠٠٠
٤	بضاعة اول المدة في ١/١	-	١٠٠٠
٥	مشتريات	-	٨٠٠٠
٦	مردودات مشتريات	٢٠٠	-
٧	دائنون	٢٠٠٠	-
٨	مدینون	-	٤٠٠٠
٩	مبيعات	١٢٠٠٠	-
١٠	مردودات مبيعات	-	٤٠٠
١١	مصاريف ماء وكهرباء	-	٢٠٠
١٢	مصرفات نقل المشتريات	-	٣٠٠
١٣	رواتب	-	٨٠٠
١٤	مصاريف دعاية و اعلان	-	٢٠٠
١٥	خصم مسموح به	-	١٠٠
١٦	خصم مكتسب	٤٠٠	-
١٧	فوائد دائنة	٢٠٠	-

١٨	اثاث	-	٢٠٠٠
١٩	سيارات	-	٣٠٠٠
٢٠	مسحوبات شخصية	-	١٠٠٠
	المجموع	٢٦٠٠٠	٢٦٠٠٠

فاذا علمت ان بضاعة اخر المدة قدرت عند الجرد في ١٢/١٣ بمبلغ ٤٢٠٠
بسرر الكلفة و ٤٠٠٠٠ دينار بسرر السوق:

المطلوب:

١. اثبات قيود الاقفال لحسابي المتاجرة والارباح والخسائر كما في
.٢٠٠١/١٢/٣١

٢. اعداد حسابي المتاجرة والارباح والخسائر وكشف الميزانية في
.٢٠٠١/١٢/٣١

٣. بيان قائمة الدخل وقائمة المركز المالي كما في ذلك التاريخ.

س٩: الاتي الارصدة المستخرجة من دفاتر منشأة زيد التجارية كما في
.٢٠٠١/١٢/٣١

خزينة ٩٢٠٠، مدينون ١٥٨٠٠، بضاعة اول المدة ٥٢٠٠٠، مصاريف
اعلان ٤٠٠٠، مصاريف لف وحزم ٥٢٠٠، مصاريف ادارية مختلفة ٤٠٠٠،
مصاريف نقل المبيعات ١٦٠٠، مصاريف بيعية مختلفة ٢٢٠٠٠، مصاريف نقل
المشتريات ٦٠٠٠، مردودات المشتريات ٤٠٠٠، خصم مكتسب ٢٠٠٠،

مردودات المبيعات ١٢٠٠، مشتريات ١٦٠٠٠٠، المبيعات ٢٢٠٠٠٠،
١٥١٨٠٠ رأس المال، المسحوبات ٢٨٠٠٠، الدائنون ٢٠٠٠٠، المعيدات
١٢٠٠٠، المباني ٧٤٠٠٠، تامينات مستردة ٢٨٠٠، فاذا علمت ان بضاعة اخر
المدة قدرت وحسب اقل السعيرين مبلغ ١٠٠٠٠٠ دينار.

المطلوب:

١. اثبات قيود الاقفال والافتتاح اللازمة.

٢. اعداد حـ/ المتاجرة وحـ/أ. خ عن الفترة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١.

٣. اعداد كشف الميزانية كما في ذلك التاريخ.

٤. بيان قائمة الدخل وقائمة المركز المالي كما في ٢٠٠١/١٢/٣١.

س ١٠: ظهرت الأرصدة التالية بميزان المراجعة المستخرج من دفاتر محلات الجبالي
التجارية في ٢٠٠١/١٢/٣١.

أرصدة مدينة مجموعها ٤٣٠٨٠ دينار، ٢٠٠٠٠ مباني، ٢٠٠٠ أثاث، ٨٠٠٠
سيارات، ٣٢٠٠٠ مشتريات، ١٢٠٠ جمارك على المشتريات، ٢٠٠ عمولة وكلاء
الشراء، ٦٤٠ مصروفات نقل المشتريات، ١٦٠٠ مردودات مبيعات، ٢٤٠٠
مصروفات عمومية، ١٤٤٠ رواتب، ٥٦٠ مصاريف لف وحزم، ٨٠ تامين كهرباء
ومياه، ٢٨٠ مصاريف مياه وكهرباء، ١٢٠ تامين ضد الحريق، ١٦٠ خصم مسموح
به، ٢٤٠ مسحوبات، ٥٢٠٠ مدينون، ٣٦٠٠ بنك، ١٢٠٠.

خزينة أرصدة دائنة مجموعها ٤٣٠٨٠ دينار، ٤٨٠٠٠ مبيعات، ٨٠٠ مسردودات
مشتريات، ٢٨٠ خصم مكتسب، ٢٠٠٠ دائنون، (رأس المال). وقد قدرت بضاعة
اخر المدة بأقل السعيرين مبلغ ١٠٠٠ دينار:

المطلوب: ١. اثبات قيود الاقفال في ١٢/٣١/٢٠٠١.

٣. تصوير حـ/التجارة وحـ/أ. خ كما في ١٢/٣١ مع اعداد قائمة الدخل في ذلك
التاريخ. ٣. تصوير كشف الميزانية وقائمة المركز المالي كما في ١٢/٣١/٢٠٠١.

س١١: (المبلغ بالدينار): في ٢٠٠٢/١/١، بدأت محلات الامين اعمالها التجارية برأس
مال مقداره ٢٥٠٠٠ دينار ممثلاً في الاصول التالية: ٢٥٠٠ أراض، ٧٥٠٠
مباني، ٤٠٠٠ بضاعة، ٦٠٠٠ نقدية بالبنك، ٢٥٠٠ نقدية بالخزينة، ٢٥٠٠
اوراق مالية.

في ٢ منه اشترت ما يلي: ٢٥٠٠ اثاث نقداً في الخزينة. ١٠٠٠ بضاعة دفعت ٥٠٠
منها بموجب شيك والباقي كميالة تستحق بعد ٣ أشهر مسحوبة لصالح محلات
البنوك.

في ٣ منه باعت بضاعة بمبلغ ١٢٥٠ دينار، في ٧ منه باعت بضاعة إلى محلات صويلح
بمبلغ ٥٠٠ دينار على الحساب، في ٩ منه دفعت المصروفات التالية نقداً: ٤٠٠ أجور
عمال، ٢٥ فاتورة هاتف، ٥ نقل مشتريات.

في ١٠ منه سحب أبو محمد صاحب المحلات مبلغ ٥٠ من البنك لشراء هدية لزوجته
في ١١ منه سددت محلات صويلح ٢٠٠ نقداً والباقي بورقة تجارية تستحق بعد

شهرين من تاريخه، في ١٣ منه اشترت بضاعة من منشأة الوادي بمبلغ ١٠٠٠ وبخصم تجاري نقدي ٥٠٪، اذا تم السداد خلال اسبوع من تاريخه.

في ١٥ منه خصمت ورقة محلات صويلح لدى البنك مقابل مصاريف خصم ١٥ واودع الصافي في الحساب الجاري. في ١٧ منه سددت إلى المنشأة الوادي المبلغ الذي بذمتها بشيك.

في ٢٠ منه اقترضت من بنك الأردن مبلغ ٥٠٠٠ بفائدة ٥٪ تاريخ الاستحقاق بعد سنتين، في ٢٢ منه استلمت ٥٠ ايراد استثمارات اودع الخزينة.

في ٢٧ منه باعت بضاعة بمبلغ ٢٥٠ دينار على الحساب إلى النادي الاهلي.

في ٢٨ منه اشترت بضاعة من محلات الوردية بمبلغ ٥٠٠ دفعت قيمتها بشيك.

في ٢٩ منه ردت إلى محلات الوردية بضاعة معيوبة قيمتها ٥٠ دينار استلمت نقداً.

في ٣٠ منه سحبت ٦٠٠ دينار من البنك وأودعتها بالخبزينة. في ٣١ منه سددت مصاريف نثرية بمبلغ ٢٠ نقداً، وفي تاريخه دفعت ٧٥ اجور عمال، ٥٠ اعلانات.

المطلوب:

١. تسجيل العمليات السابقة في دفتر يومية محلات الامين.

٢. ترحيل القيود إلى دفتر الاستاذ.

٣. ترصيد حسابات دفتر الاستاذ في ٢٠٠١/١٢/٣١.

٤. اعداد ميزان المراجعة بالارصدة والمجاميع.

٨. د. نعيم دهمش وآخرون: مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، مركز شباب الجامعة، عمان، ١٩٩٦.
٩. دونالد كيسو، جيري ويجانج: المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية - الرياض، ١٩٨٨ م.
١٠. د. زكي محمود هاشم: أساسيات الإدارة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٧ م.
١١. د. عمر حسنين: تطور الفكر المحاسبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، ١٩٨٧ م.
١٢. د. عمر حسنين: محاسبة الشركات، مؤسسة الاهرام وكالة الاهرام للتوزيع بجمهورية مصر العربية، الاسكندرية، ١٩٨٩ م.
١٣. عبد الحى مرعي، د. محمد سمير الصبان: التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان - بيروت، ١٩٨٨ م.
١٤. د. عبد الحى مرعي: مقدمة في اصول المحاسبة المالية، دار الجامعة للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، ١٩٩١ م.
١٥. د. علي الشرفاوي: ادارة الاعمال - الوظائف والممارسات الادارية، دار النهضة العربي للطباعة والنشر، لبنان - بيروت بدون سنة نشر.
١٦. فؤاد سليمان زكو وآخرون: المحاسبة، وزارة التعليم والبحث العلمي، الجمهورية العراقية، الموصل، ١٩٧٩ م.

١٧. فالتر ميحي، روبرت ميحي: المحاسبة المالية: تعريب د. وصفي عبد الفتاح
واخرين، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٨م.
١٨. د. فوزي دميان، د. خليفة ضو: مقدمة في المحاسبة المالية، المنشأة العامة للنشر
والتوزيع والاعلان، الجماهيرية الليبية، طرابلس، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
١٩. د. منير ابراهيم هندي: الأوراق المالية واسواق رأس المال، دار نشر منشأة
المعارف، جمهورية مصر العربي، الاسكندرية، ١٩٩٢م.
٢٠. د. محمد مطر: المحاسبة المالية، دار حنين، الطبعة الثانية، عمان، ١٩٩٥م.
٢١. د. وليد ناجي الحياي: المحاسبة المتوسط، دار حنين، عمان، ١٩٩٦م.
٢٢. د. وليد ناجي الحياي: مشاكل محاسبية معاصرة، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٠.
٢٣. د. وليد ناجي الحياي: التحليل المالي، دار حنين، عمان، ١٩٩٦.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1. ARP. An, J. S and Redebaugh, L. H. "International Accounting and Multinational Enterprise": Warren, Gorbam and Lamont 1981.
2. American Accounting Association" Report of Committed on Social costs: the Accounting Review, Supplement to volume XLX, 1975.
3. Davidson Sidney and Others, Intermediate Accounting: Concepts, Methods, and Uses- Fourth Edition, Chicago: The Dryden Press, 1985.
4. Fess Philp, E. and Warren Carl S. Accounting principles Cincinnati Ohio: South- Western Publishing Co., 1993.
5. Kieso Donald E., and Weygandt, Jerry J., Intermediate Accounting. Seventh Edition, New York: John Wiley and Sons. Inc. 1992.
6. Larson Pyle, Fundamental Accounting: six edition, New York, Macoraw-Hill publishing Company, 1989.

7. Metcalf Richard and Ttrad Pierrel, Principles of Accounting: W. B. Saunders Company, Philadelphia, 1984.
8. Romanathan, Kavasseri V., "Towards A theory of Corporate Social Accounting," The Accounting Review (July, 1989).
9. Short and Welesch, Fundamentals of Financial Accounting; Richard D. Irwin, Homewood, Illionois, 1990.
10. Welesch, Glenn, a. and Chorles T. Zlathovich, Intermediate Accounting: Eight Edition, Homewood, Boston, USA, 1989.

